الهيئة العامة
للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير السنوي
عام ٢٠١٤

www.efsa.gov.eg

المحتويات

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة ٣
لمحة سريعة عن التطورات ٦
القسم الأول : تقديم عن الهيئة ١٢
١-١ تعريف بالهيئة ١٣
١-٣ مجلس إدارة الهيئة ١٨
١-٢ الإدارات التنفيذية للهيئة ٢٠
القسم الثاني : الأنشطة المالية غير المصرفية ٢١
٢-١ نشاط سوق رأس المال ٢٢
٢-٢ نشاط التأمين ٣٩
٢-٢-١ شركات التأمين ٣٩
٢-٢-٢ صناديق التأمين الخاصة: ٤٩
٢-٣ نشاط التمويل العقاري ٥٢
٢-٤ نشاط التأجير التمويلي ٥٨
٢-٥ نشاط التخصيم ٦١
٢-٦ التمويل متناهي الصغر ٦٤
القسم الثالث : حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية ٦٩
القسم الرابع : التوعية وتنمية المهارات ٧٤
٤-١ معهد الخدمات المالية ٧٥
٤-٢ مركز المديرين المصري ٨١
القسم الخامس : مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٨٣
القسم السادس : التعاون الدولي والإقليمي ٨٧
القسم السابع : البنية المؤسسية للهيئة ٩٨
الملاحق ١٠٠
ملحق (أ) : مؤشرات سوق المال ١٠١
ملحق (ب) : مؤشرات التأمين ١١٤
١) شركات التأمين ١١٦
٢) صناديق التأمين الخاصة ١٢٤
ملحق (ج) : مؤشرات التمويل العقاري ١٢٥
ملحق (د) : مؤشرات التأجير التمويلي ١٣٠
ملحق (هـ) : مؤشرات نشاط التخصيم ١٣٦

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

تشكل الهيئة العامة للرقابة المالية احد الجهات التنظيمية والاشرافية والرقابية الرئيسية وتختص بالإشراف والتنظيم والرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية والأنشطة المرتبطة بها وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩.

وتسعي الهيئة في إطار استراتجيتها للقطاع المالي غير المصرفى الى المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف العامة فيما يتعلق بتطوير الاسواق المالية غير المصرفية بما يؤدى الى إيجاد مناخ استثماري قادر على جذب الأموال وبما يشجع على تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية. كما استهدفت الهيئة تطوير بنية الخدمات المالية وزيادة جاذبية السوق المصرى سواء للمستثمرين أو لتوفير التمويل اللازم للمشروعات بما يخدم خطط التنمية وتوجهات زيادة معدلات التشغيل وتنشيط الاقتصاد الوطنى بصفة عامة. وقد حرصت الهيئة على الحوار المجتمعى بشأن تعديلات مشروعات القوانين وتعديلات اللوائح التنفيذية التى تبنتها كما يتم التشاور مع مختلف اللجان الاستشارية التى شكلتها الهيئة ومع الخبراء فى السوق فيما يتعلق بمختلف القرارات التنظيمية التى أصدرتها.

كما تسعي الهيئة الي التواصل الدائم مع الأطراف الاخرى المرتبطة بأسواق المال الخارجية من أجل تطوير وتنمية البنية التشريعية للأسواق المالية الغير المصرفية والنظم الاشرافية بها والنظم الرقابية عليها ،

وقد أثمرت جهود العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٤ عن طفرة غير مسبوقة فى التشريعات والقرارات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية التى تشرف عليها الهيئة ويمكن تلخيص أهم ما حققته الهيئة خلال ٢٠١٤ ، وذلك على النحو التالى:

تنظيم وضع الهيئة:

- تضمنت تعديلات الدستور التى صدرت فى يناير ٢٠١٤ النص على أن الهيئة العامة للرقابة المالية جهة رقابية مستقلة وفقا لاحكام المواد ٢١٥و٢٢١ من الدستور المصرى
- الانتهاء من إعداد مشروع قانون ينظم استقلالية الهيئة ، وإحالته إلى الوزير المختص .

سوق المال:

- صدور قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية – والتى شهدت تحديثاً شاملاً.
- صدور تعديلات جوهرية باللائحة التنفيذية لقانون سوق المال تتعلق بزيادات رؤوس الأموال وصناديق الاستثمار والشراء بالهامش واصدار السندات على دفعات وسندات الايراد.
- صدور تعديل شامل لقرار رئيس الوزراء بشأن نظام صندوق حماية المستثمر .
- صدور ضوابط عمل لجان الرقابة الشرعية على صناديق الاستثمار وشركات التأمين التكافلى وغيرها.
- صدور الضوابط الجديدة المنظمة للشراء بالهامش.
- صدور عدة قرارات مؤثرة فى مجال صناديق الاستثمار تخص : ضوابط عمل صناديق المؤشرات وصانع السوق، الضوابط الاستثمارية

لصناديق الاستثمار العقارى وضوابط تقييم الحصص العينية و مشتملات تقرير التقييم العقارى، الضوابط والاجراءات الواجب الالتزام بها للترخيص لصندوق الاستثمار بطرح أكثر من إصدار للوثائق أو طرح الوثائق على دفعات، قواعد اعداد القوائم المالية لصناديق الاستثمار.

- صدور قواعد وإجراءات تقسيم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية.
- تعديلات لقواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة الايداع والقيد المركزى للأوراق المالية.
- صدور قرار ينظم إجراءات التصديق على محاضر اجتماعات الجمعيات العامة ومجالس إدارات الشركات.
- صدور متطلبات البنية التكنولوجية ونظم تأمين المعلومات اللازم توافرها لدى مقدمي خدمات الاستضافة للشركات العاملة في الأوراق المالية.
- الانتهاء من إعداد مشروع تعديلات على قانون سوق رأس المال ومن ضمنها تنظيم الصكوك.
- الانتهاء من إعداد مشروع لبعض التعديلات الإضافية (٤ مواد) على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتم إحالتها للوزير المختص للنظر فى إصدارها.
- تم اصدار عدة كتب دورية وعقد ورش عمل تتعلق بقانون الامتثال الضريبى الأمريكى (الفاتكا) لتوعية الشركات به وكيفية التعامل معه.
- قارب مركز المديرين المصرى على الانتهاء من إعداد تعديلات على قواعد حوكمة الشركات، والتى لم تشهد تحديثاً منذ سنوات، ويستمر فى عقد البرامج والدورات داخل وخارج مصر.
- جارى إعداد تحديث معايير المحاسبة المصرية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، حتى تتمكن من مواكبة المعايير الدولية حيث ان آخر تحديث للمعايير المصرية كان عام ٢٠٠٦ ونظرا لضخامة المجلدات التى تتناول تلك المعايير فان هناك جهدا كبيرا يبذل فى هذا الشان.
- أصبحت مصر لأول مرة – ممثلة فى الهيئة – عضواً بمجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) . وتم إختيار القاهرة – من قبل الدول الأعضاء – لعقد الاجتماع السنوى لأكبر لجان المنظمة "لجنة الأسواق الواعدة والناشئة" فى أبريل ٢٠١٥. كما اختارت دول الشراكة المتوسطية لأسواق المال القاهرة لعقد اجتماعها السنوى القادم فى ٢٠١٥.

التأمين وصناديق التأمين الخاصة:

- الانتهاء من إعداد مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لقانون صناديق الخاصة وتم إحالتها للوزير المختص للنظر فى إصدارها .
- صدور عدة قرارات مؤثرة فى مجال التأمين تخص: الوسطاء ، صناديق الاستثمار المنشأة من قبل شركات التأمين ، استثمار الأموال المخصصة لشركات التأمين، ضوابط إعادة التأمين.
- صدور قرار بشأن القواعد المنظمة لممارسة أعمال الوساطة والتزامات الوسطاء والأعمال المحظورة عليهم بهدف تنظيم تلك المهنة فى ضوء الممارسة العملية والتجارب الدولية
- صدور نموذج عقد استرشادى للتأمين المصرفى (بين شركة التأمين والبنك).
- صدور ضوابط ممارسة نشاط التأمين البريدى (بين شركة التأمين وهيئة البريد).
- تم الانتهاء من تعديلات قانون التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وجارى مراجعة المشروع المتكامل حتى يصبح مواكبا لاحدث المعايير والممارسات الدولية وخبرات الدول فى هذا الشان هذا بالاضافة بانه جارى الانتهاء من مشروع تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين .

التمويل العقاري:

- صدور تعديلات مؤثرة على قانون التمويل العقاري.
- الانتهاء من إعداد مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري وتم إحالتها للوزير المختص للنظر فى إصدارها.
- جارى الانتهاء من إعداد أول معايير مصرية للتقييم العقاري – وهى مهمة جداً لمصر – ويعكف على صياغتها لجنة من خبراء التقييم العقاري وممثلين عن الهيئة العامة للرقابة المالية و البنك المركزى وهيئة الاستثمار ووزارة الاسكان.

التأجير التمويلى:

- الانتهاء من إعداد أول مشروع قانون لتنظيم الضمانات المنقولة وتم رفعه للوزير المختص.

التخصيم :

- تعديل ضوابط ممارسة نشاط التخصيم وإضافة التعامل مع الحقوق المالية على المستهلك النهائى.

التمويل متناهى الصغر:

- صدر لأول مرة فى مصر قانون تنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر.
- صدور النظام الأساسى لوحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهى الصغر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- صدور قواعد وضوابط ممارسة نشاط التمويل متناهى الصغر بالشركات، وشروط الترخيص لها.

أنشطة عامة:

- نظمت الهيئة عدد من الفعاليات الهامة هذا العام، ومنها: الاحتفال باليوبيل الماسى لأول تشريع للتأمين وتأسيس أول جهة إشراف ورقابة عليه، مؤتمر صناديق التأمين الخاصة، اجتماعات الجمعية العامة للشركة الأفريقية لإعادة التأمين. وكلها بمجهودات العاملين بالهيئة ومعهد الخدمات المالية.

- و أخيراً تأمل الهيئة في تعاون كافة الأطراف من أجل تحقيق رؤيتها المستقبلية وتحويل أسواق راس المال إلى نموذج إقليمي للخدمات المالية الغير مصرفية ولن تدخر الهيئة جهدا في الاستجابة لكافة المقترحات والتحقيق في كافة الشكاوى والرد علي كافة الاستفسارات التي تتلقاها أو في تنمية ورفع درجة الوعي الاستثماري لدي جمهور المتعاملين بالأسواق المالية المصرية

شـريف سامي

رئيس مجلس الإدارة

لمحة سريعة من التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤

شهد عام ٢٠١٤ العديد من التحديات الاقتصادية التي دعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لإصلاح الاقتصاد المصري و معالجة عجز الموازنة وتحقيق معدل نمو مرتفع وتحسين صورته أمام الرأي العام الدولي حيث استطاعت الدولة أن تقلل حجم العجز المتوقع للموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٤٥ مليار جنيه بعد أن كان متوقع عجز مالي خلال موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ حوالي ٢٩٥ مليار جنيه.

ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الهيكلية التي تم إدخالها على الموازنة العامة للدولة من ترشيد ودعم للطاقة وترشيد الإنفاق الحكومي والاصلاحات الضريبية، وأيضا انخفاض أسعار البترول والنفط عالميا من ١١٤ دولارا للبرميل إلى ٦٣ دولارا للبرميل مما سيساعد على خفض عجز الموازنة المصرية للانخفاض المتوقع في دعم الطاقة من ١٠٠ مليار جنيه مصري إلى ٥٥ مليار جنيه مصري.

معدل النمو الحقيقي

حقق معدل النمو السنوي للناتج المحلى ارتفاعاً بلغ نحو ٢،٢ %خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٢،١ % عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو ما يشير إلى بدء دوران عجلة النشاط الاقتصادي وذلك بعد تحقيق الاستقرار السياسي والسير قدماً نحو الاستقرار الأمني بالبلاد.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق(الأسعار الجارية)

هناك ارتفاع ملحوظ في حجم الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية)خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، حيث قدر بنحو ٢ تريليون جنيه مقابل ١،٨ تريليون جنيه في العام السابق بزيادة نحو ١١%.

تطور الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية

حققت الاستثمارات الكلية معدل للنمو بلغ ١٢،٩ % بإجمالي بلغ ٢٨٠،٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، وذلك بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة ٣،٧ % خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ الأمر الذى يعود لتحسن مناخ الاستثمار خلال عام ٢٠١٤.

هيكل الاستثمارات الكلية

بلغ هيكل الاستثمارات الكلية ٢٦٥،١ مليار جنيه وقد استحوذت استثمارات القطاع الخاص على النسبة الأكبر خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣حيث بلغت نحو ٦٢% مقابل ١٩،٣ % استثمارات حكومية، وبلغت استثمارت الشركات العامة نحو ٩،٥% والهيئات الاقتصادية ٩،٠% كما سجل قطاعي الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية أعلى نسبة في الهيكل القطاعي للاستثمارات بنحو ١٦%و ١٥ % على التوالي.

تطور نشاط شركات الاستثمار الخاص						
بيان	عدد الشركات		معدل التغير %	رؤوس الاموال (بالمليون جنيه)		معدل التغير%
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
تأسيس	٨٩٤٦	٨٢٤٥	٧,٨-	١١١٩٢,٨	١١٩٦٥,٦	٦,٩
توسع	١٣٤٨	١٣٠٣	٣,٣-	٤٦٨٥٠,٤	٣٢١٠٥,٧	٣١,٥-
الجملة	١٠١٧	٩٤٤٣	٧,٢٠	٥٨٠٤٣,٣	٤٤٠٧١,٣	٢٤,١-
نسبة المجموع الى الاجمالى%	١٣,٢	١٣,٨	-	٨٠,٧	٨٢,٨	-

الايرادات العامة

بلغت قيمة الايرادات العامة للدولة نحو ٤٥٣ مليار جنيه وبزيادة نحو ١٠٢,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بنسبة بلغت ٢٩,٣ % عن العام المالى السابق وذلك للأسباب التالية:-

- زيادة المنح المقدمة من حكومات بعض الدول العربية الشقيقة فى أعقاب ثورة يونيو ٢٠١٣ ، والتى بلغت نحو ٨,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنحو ٥,٢ مليار جنيه فى العام المالى السابق له.
- ارتفاع حصيلة الايرادات الضريبية بنحو ٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بالعام السابق له، لارتفاع حصيلة الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٢,٥ مليار جنيه، وحصيلة ضرائب النشاط التجارى والصناعى بنحو ٢,١ (مليار جنيه)، وحصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنحو ١,٩ مليار جنيه.
- زيادة الايرادات الأخرى بنحو ٤٠٠ مليون جنيه خلال ذات العام المالى نتيجة زيادة ايرادات الهيئة العامة للبترول وقناة السويس.

المصروفات العامة

بلغت قيمة المصروفات العامة للدولة ٦٩٤,٦ مليار جنيه مقابل ٥٨٨,٢ مليار جنيه فى العام السابق بزيادة فى حجم المصروفات العامة بنحو ١٨,١ % خلال العام المالى. ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث ارتفعت المصروفات العامة بنحو ١٠٦,٢ مليار جنيه، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على الأجور بنحو ٣٣,١ مليار جنيه، والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو٣١,٤ مليار جنيه، والفوائد بنحو ٢٦,١ مليار جنيه والاستثمارات العامة بنحو ١١,٦ مليار جنيه، والمصروفات الأخرى بنحو ٥,٣ مليار جنيه، فى مقابل إنخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ١,٣ مليار جنيه.

الدين الداخلى

بلغ الدين الداخلي في نهاية عام ٢٠١٤ مبلغ ١,٨٥ تريليون جنيه (١٨٥٠ مليار جنيه) منها ١,٥٣٩ تريليون دينا مستحقة على الحكومة والباقي ديون على الهيئات الاقتصادية، وتم تمويل النسبة الأكبر من هذا الدين من خلال أذون وسندات الخزانة والنسبة الأقل تم تمويلها من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي.

الدين الخارجي

شهد الدين الخارجى ارتفاعا طفيفا خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث ارتفع من ٤٣,٢ مليار دولار إلى ٤٦,١ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت نحو ٦,٧ % وهى أقل من مثيلتها فى العام السابق والذى بلغت فيه نسبة الزيادة فى الدين الخارجى نحو ٢٥,٦ %.

ويلاحظ أن هيكل الدين العام الخارجى قد تغير فقد انخفضت الديون قصيرة الأجل من ١٦,٢ % من إجمالى الدين الخارجى إلى نحو٨ % وهو ما يعنى تخفيض الضغط على الموازنة فى الأجل القصير.

كما ارتفعت أعباء خدمة الدين (المحلى والخارجى) لتصل إلى ٢٧٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنحو ٢١٨,٣مليار جنيه فى العام السابق، وإن كانت نسبة الفوائد المسددة قد تراجعت إلى % ٢٤,٩ خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، فى مقابل زيادة نسبة حجم الأقساط المسددة لإجمالى الإنفاق العام لتصل إلى ١٥,٦%.

صافي الاحتياطات الدولية

ارتفعت قيمة صافي الاحتياطات الدولية لتصل إلى ١٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ وذلك مقابل١٤,٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٣ ونحو ٢٦,٦ مليار دولار فى عام٢٠١١ كما ارتفعت قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية الواردات السلعية لتصل إلى ٣,٤ شهر بعد أن كانت ٣,١ شهر خلال يونيو٢٠١٣ .

التضخم العام

ارتفع معدل التضخم خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بنحو ١٠,٨ % مقابل ٧,٢% فى العام السابق وذلك بسبب الارتفاع فى أسعار الطعام والمشروبات وعلى رأسها الأسماك واللحوم والدواجن والألبان والجبن والبيض، فى مقابل انخفاضه خلال الربع الرابع من ذات العام ليبلغ ٨,٥ % على مستوى إجمالي الجمهورية.

تطور ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات فائض كليا بلغ نحو ١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل فائض طفيف بنحو ٢٣٧ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة.

كما تزايد العجز فى الميزان التجارى بنسبة ٩,٨ % عن العام السابق ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار، مقابل ٣٠,٧ مليار في العام السابق وذلك نتيجة اساسية لزيادة الواردات بمعدل ٣,٧ % وتراجع حصيلة الصادارت بنحو ٣,٢ % خلال نفس الفترة.

معدل البطالة

استقر معدل البطالة عند ١٣,٣% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ عند نفس مستوى العام السابق، مع التراجع الطفيف خلال الربعين الثالث والرابع من نفس العام، مما يشير إلى بداية تراجع أعداد المتعطلين وارتفاع معدلات التشغيل خلال الفترة القادمة.

الجهاز المصرفى

شهد عام ٢٠١٤، العديد من التطورات النقدية والمصرفية تمثل في زيادة حجم السيولة النقدية المحلية خلال عام ٢٠١٤ لتصبح في حدود ١,٥٤٥ تريليون جنيه، في حين أنها كانت خلال عام ٢٠١٣ في حدود ١,١٢ تريليون أي بزيادة قدرها ٢٠,٤%، مما يعكس الثقة في الجهاز المصرفي المصري.

التصنيف الائتماني لمصر

أعلنت مؤسسة فيتش الدولية، رفع درجة التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية بدرجة واحدة للاقتراض طويل الأجل بكلا العملتين الأجنبية والمحلية، ليصل كل منها إلى درجة B، وتلك خطوة إيجابية مهمة لتدعيم الثقة في البرنامج الاقتصادي المصري، ومساندة جهود الحكومة في توفير التمويل لخططها التنموية، ومع خفض تكلفة هذا التمويل، بالإضافة إلى جذب مزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة، خاصة أنها المرة الأولى التي تقوم بها المؤسسة برفع التصنيف الائتماني لمصر بعد سلسلة من خفض درجات التقييم خلال السنوات الماضية.

كما أن رفع التقييم السيادي من قبل مؤسسة فيتش جاء مصاحباً لإشادة من العديد من المؤسسات المالية والتمويلية الدولية، بالإضافة إلى قيام الحكومة بإنهاء إجراء مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي خلال الشهر الماضي والتي أشادت خلالها بعثة الصندوق بالبرنامج الاقتصادي للحكومة المصرية وقدرته على تحقيق الأهداف المطلوبة على المدى المتوسط. وسوف تساهم هذه المبادرات في تحقيق أفضل استفادة ممكنة للاقتصاد المصري من المؤتمر العالمي للتنمية الإقتصادية في مصر الذي سيعقد في شرم الشيخ في شهر مارس ٢٠١٥ .

تكلفة التأمين على ديون مصر

شهدت تكلفة التأمين على مخاطر السندات الحكومية لأجل ٥ سنوات تراجعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٤ لتنخفض إلى ٣٠٠ نقطة أساس مقابل ٨٠٠ نقطة اساس سجلتها في الفترة نفسها من العام الماضي، لتقترب بذلك من ادنى مستوياتها خلال ٣ سنوات بواقع ٢٩٥ نقطة، في مؤشر يعكس انخفاض حجم المخاطر المحيطة بالاقتصاد، إلى جانب تحسن رؤية المستثمرين الأجانب للاقتصاد وقدرة الحكومة على سداد التزاماتها.وجاء هذا بعد إعلان الحكومة عن البدء في مشروع استثماري ضخم لتنمية إقليم قناة السويس والبدء في حفر تفريعة جديدة للقناة بتكلفة استثمارية تقترب من ٦٠ مليار جنيه.

البورصة المصرية

كانت البورصة أحد أفضل القطاعات الاقتصادية أداء وتطوراً في مصر خلال عام ٢٠١٤، رغم التحديات الصعبة داخلياً وخارجياً سياسياً واقتصادياً. كما ان عام ٢٠١٤ كان عاماً حافلاً شهد العديد من الإنجازات المحلية والخارجية للبورصة المصرية، هذه الإنجازات لم تقتصر على تحسن مؤشرات الأسهم التي سجلت واحدة من أعلى الارتفاعات في العالم وفقا للتصنيفات الدولية، ولكن تعدى ذلك لأمور كثيرة أخرى منها تزايد ثقة المستثمرين التي تمثلت في عودة السيولة بشكل كبير إلى السوق لتسجل البورصة أعلى حجم تداول سنوي في تاريخها حيث أن المستثمرين الأجانب عاودوا الدخول إلى البورصة بقوة ليسجلوا صافي مشتريات للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١ بلغت ٣,٤ مليار جنيه، وهو ما يعادل كافة صافي مبيعاتهم التي خرجت من البورصة خلال العامين الأخيرين، فضلاً عن الحجم الضخم في زيادات رؤوس الأموال والاكتتابات التي نفذتها الشركات، والتي قفزت إلى ٩,٣ مليار جنيه بزيادة ٨٦% عن المحقق عام ٢٠١٣ .

كما تمكنت البورصة من تحقيق نتائج تفوق الأعوام السابقة، حيث نجح مؤشر السوق الرئيسي "ايجي اكس ٣٠" في تحقيق عائد بلغ ٣٢%؛ مما أهل بورصة مصر لتكون أحد أفضل الأسواق نموا في العالم خلال العام المنقضي، وفقا لمؤشرات "مورجان ستانلي"، كما بلغ معدل نمو المؤشر في الأعوام الثلاثة الأخيرة ١٠٢ %. و قد قفزت إلى نحو ٥٧ مليار ورقة مالية، وهو أعلى مستوى في تاريخ البورصة المصرية ويعادل ضعف المتحقق عام ٢٠١٣، وأن كانت قيمة التداول لم ترق إلى نفس المستوى التاريخي الذي بلغته كميات التداول بسبب تدني

أسعار البورصة لتصل إلى ١٨٩ مليار جنيه بعد استبعاد الصفقات، ومع ذلك يظل أعلى من مستوى قيم التعامل فى أى سنة منذ عام ٢٠١٠ ويساوى إجمالى قيم التداول المنفذة عامى ٢٠١٢ و٢٠١٣ مجتمعين. والتى بلغت تعاملاتها خلال العام ٥ر٥ مليار جنيه، كما تم اعتماد القواعد الخاصة بصانعى السوق وصناديق المؤشرات لأول مرة، ذلك بجانب تعديل الضوابط والإجراءات المنظمة لتعاملات نقل الملكية على الأوراق المالية غير المقيدة والمودعة مركزيا لتتم بصورة إلكترونية ما ساعد على زيادة أحجام التداول بنحو ٢٥ مليار جنيه، وتستعد البورصة للمرحلة الثانية من خطة إعادة هيكلة سوق خارج المقصورة .

كما شهد عام ٢٠١٤ إيقاف التعامل بالإجراءات الاحترازية المفروضة منذ مارس ٢٠١١، كما تم مد عدد ساعات التداول بالبورصة إلى ٤ ساعات ونصف بدلا من ٤ ساعات لاستيعاب زيادة أحجام التداول. و قد شهد عام ٢٠١٤ قيد ١٣ شركة جديدة بالبورصة فى كل من السوق الرئيسى وبورصة النيل وهو أعلى معدل منذ ٢٠١٠ وبلغت رؤوس أموال الشركات المقيدة ١,٩ مليار جنيه بما يزيد ١٠ أضعاف عن ٢٠١٣، كما ارتفع عدد الشركات المقيدة فى بورصة النيل إلى ٣٣ شركة بزيادة ٩ شركات دفعة واحدة. و شهدت معدلات التداول الكلية بالسوق خلال عام ٢٠١٤ نموا ملحوظا لتصل إلى ٢٩١ مليار جنيه مقارنة مع ١٦٢ مليار جنيه فقط فى ٢٠١٣، كما قفزت أحجام التداول إلى ٥٧ مليار ورقة مالية، وبلغت قيم التداول بسوق الأسهم ١٨٩ مليار جنيه، وارتفع رأس المال السوق بقيمة ٧٣ مليار جنيه من ٤٢٧ مليار جنيه فى نهاية ٢٠١٣ إلى ٥٠٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٤؛ بما يمثل ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى لمصر. و سجلت البورصة المصرية مضاعف ربحية قدره ٢٠,٢ مرة فى نهاية ٢٠١٤ مقارنة مع ١٥,٢ مرة نهاية ٢٠١٣، كما سجلت معدل عائد على الكوبونات قدره ٩,٣% مقارنة مع ٦,٢ % نهاية العام ٢٠١٣.

قناة السويس

سجلت القناة أعلى إيرادات لها خلال عام ٢٠١٤ منذ افتتاحها للملاحة العالمية عام ١٨٦٩ ، وبلغت ٥ ٣٢٣ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ مليون دولار عن إيرادت عام ٢٠١٣ رغم الظروف الأمنية التى مرت بها مصر والمنطقة حيث أن العمل لم يتوقف فى قناة السويس لحظة واحدة.

وفى ضوء مؤشرات ارتفاع العائدات والنمو التجارى فى المنطقة وكان لابد أن تطور هيئة قناة السويس من إمكانياتها لمواكبة التطور العالمى، كما أنه مع انتهاء مشروع حفر قناة السويس الجديدة، وتطوير ميناءي السخنة في جنوب المجرى الملاحي للقناة، و شرق التفريعة في الشمال، ستسيطر مصر على حركة التجارة العالمية، نظرا لقدرتها على استيعاب عدد لا محدود من حركة السفن.

مشروع تنمية قناة السويس

مشروع قناة السويس هو : إنشاء قناة جديدة موازية للأصلية، وتحويل المنطقة من مجرد معبر تجاري إلى مركز صناعي ولوجستي عالمي لإمداد وتموين النقل والتجارة. يبلغ طول قناة السويس الأصلية ١٩٠ كيلومترا، ويبلغ طول القناة الجديدة ٧٢ كيلومترا منها ٣٥ كيلو مترا حفر جاف و٣٧ كيلومتر توسعة وتعميق للقناة الأصلية ، ما يجعل القناة الجديدة فرعا للقناة الأصلية لتوسعة ومضاعفة وتسهيل دخول وخروج السفن

يتكلف شق القناة الجديدة ٤ مليارات دولار ويطمح المشروع إلى توفير مليون وظيفة و تنمية ٧٦ ألف كيلو متر على جانبي القناة واستصلاح وزراعة نحو ٤ ملايين فدان.

تتضمن خطة تنمية قناة السويس ٤٢ مشروعًا، منها ٦ مشروعات ذات أولوية، وهي : تطوير طرق القاهرة/ السويس – الإسماعيلية – بورسعيد" إلى طرق حرة، إنشاء نفق الإسماعيلية المار بمحور السويس للربط بين ضفتي القناة "شرق وغرب"، وإنشاء نفق جنوب بورسعيد أسفل قناة السويس لسهولة الربط والاتصال بين القطاعين الشرقي والغربي لإقليم قناة السويس، تطوير ميناء نويبع كمنطقة حرة، وتطوير مطار شرم الشيخ وإنشاء مأخذ مياه جديد على ترعة الإسماعيلية حتى موقع محطة تنقية شرق القناة لدعم مناطق التنمية الجديدة.

مؤتمر مصر الاقتصادى

أعلن السيد /المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء عن انعقاد مؤتمر "مصر المستقبل" لدعم وتنمية الاقتصاد المصرى فى مدينة شرم الشيخ فى الفترة من ١٣ وحتى ١٥ مارس ٢٠١٥.

وكانت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية قد أكدت مشاركتها وعلي رأسها: الاتحاد الأوروبي حيث تشارك المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية موجريني والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق العالمي للتنمة الزراعية والكوميسا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية والمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية وبنك التنمية الأفريقي وتجمع الكوميسا والاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونيدو والصندوق الكويتي للتنمية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء.

وتجدر الاشارة الى أن توالي وزيادة عدد الدول المشاركة على المستوي الرسمي وعلي مستوي القطاع الخاص والشركات العالمية، إنما يعكس المكانة التي تحظى بها مصر على الساحة الدولية والتوقعات الإيجابية لمستقبل الاقتصاد المصري، والرغبة في الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وأهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية لحل مشاكل المستثمرين واستعادة الثقة في الاقتصاد المصري بما في ذلك موافقة الحكومة علي مشروع قانون الاستثمار الموحد.

القسم الأول

تقديم عن الهيئة

القسم الأول

تقديم عن الهيئة

١-١ تعريف بالهيئة

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم١٠ لسنة ٢٠٠٩،وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق و مؤخراً التمويل متناهي الصغر، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية.

تحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى.وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي.

تهدف الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال أعمالها ومهامها المتعددة إلى:

- سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.
- تنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية.
- توازن حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.
- توفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها.

وتختص الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها بما يلي:

- الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.
- التفتيش على الجهات التي يرخص لها بالعمل في الأنشطة والأسواق المالية غير المصرفية.
- الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية.
- الرقابة على الأسواق لضمان المنافسة والشفافية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية.
- حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية والتوازن بينها.
- اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحد من التلاعب والغش في الأسواق المالية غير المصرفية وذلك مع مراعاة ما قد ينطوي عليه التعامل فيها من تحمل لمخاطر تجارية.
- الإشراف على تدريب العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وعلى رفع كفاءتهم.

- التعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في الخارج بما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها.
- الاتصال والتعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات التي تجمع أو تنظم عمل هيئات الرقابة المالية في العالم بما يرفع كفاءة الهيئة والنهوض باختصاصاتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية.
- المساهمة في نشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية.

هذا بالإضافة إلي الاختصاصات الواردة بكل من قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١.

١-٢ استراتيجية الهيئة

توجهات الهيئة العامة للرقابة المالية وخطة عملها لعام ٢٠١٤

بمناسبة صدور قرار رئيس الوزراء رقم (١٢٩٤) لسنة ٢٠١٣ في نوفمبر ٢٠١٣ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة أربعة سنوات، فقد قامت الهيئة في نهاية عام ٢٠١٣ بوضع تصور لتوجهاتها المستقبلية وتحديد خطة عملها لعام ٢٠١٤ وتضمنت التوجهات المستقبلية ما يلي:

أولاً: المبادئ الأساسية التي تتبناها الهيئة.

ثانيا: محاور العمل لكل نشاط تشرف عليه الهيئة .

ثالثا: محاور البناء الداخلي للبنية المؤسسية للهيئة .

أولاً: المبادئ الأساسية التي تتبناها الهيئة

- تحقيق التوازن بين الإشراف والرقابة على سلامة الأسواق المالية وحماية المتعاملين وبين تنمية الأسواق المشار إليها وزيادة جاذبيتها .
- وضوح التشريعات المنظمة لمختلف أنشطة السوق والسعي لتحديثها للتجاوب مع نتائج الممارسة الفعلية والاتساق مع أفضل الممارسات العالمية وإتاحة المنتجات والأدوات المالية الحديثة، ووجوب التشاور بشأنها مع الأطراف المعنية ولاسيما الجهات العاملة بالنشاط .
- تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة والسعي لوضع توقيتات زمنية للانتهاء منها .
- الحرص على التواصل مع كافة الأطراف المعنية بالسوق، وتوعية المتعاملين وسرعة الرد على مقترحاتهم وشكاواهم .
- الاهتمام بالعاملين في الهيئة من حيث تنمية مهاراتهم وتحفيزهم وتزويدهم ببيئة عمل مقبولة وبنية معلوماتية مناسبة لقيامهم بعملهم بصورة مرضية .

ثانيا: محاور العمل لكل نشاط تشرف عليه الهيئة

(١) التأمين:

- مراجعة وتحديث ضوابط الهيئة للتعامل وإدارة المخاطر من قبل شركات التأمين المصرية مع شركات إعادة التأمين .
- مراجعة وتحديث تقارير الإشراف والمتابعة الداخلية للهيئة على شركات التأمين بغرض التأكيد على "الرقابة على المخاطر" و"مؤشرات الإنذار المبكر ."
- استحداث قواعد لحوكمة شركات التأمين (مجلس الإدارة .... الجمعية) إلخ.
- الانتهاء من التعديلات المطلوبة والمستحدثة على قانون التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ـ ومن أهم التعديلات: تنظيم عمل التأمين التكافلي ـ تنظيم التأمين المتناهي الصغر ـ السماح بآليات حديثة للتأمين (الانترنت وغيره) ـ تحديث تنظيم عمل وسطاء التأمين .
- الانتهاء من التعديلات المطلوبة على اللائحة التنفيذية لقانون التأمين .
- إيجاد تنظيم لنشاط "إدارة خدمات الرعاية الصحية" والذي لا تشرف عليه أو تنظمه أي جهة حاليًا، ويتوقع أن يتم إما من خلال ضوابط تضعها الهيئة، وقد يصدر قانون خاص به أو ضمن قانون التأمين .
- إنشاء صندوق ضمان حقوق حملة الوثائق .
- إنشاء وحدة للرقابة على جودة أعمال الخبراء الاكتواريين .
- تفعيل دور معهد الخدمات المالية من خلال تطوير برامج التدريب المتاحة للقطاع وعقد فعاليات للتوعية يشارك فيها العاملون في المجال .
- متابعة الاهتمام بتنمية سوق التأمين والتوعية بدوره، من خلال :
  - توقيع مذكرة التفاهم المشترك مع الاتحاد الدولي للتأمين .
  - المشاركة في فعاليات هامة تجري في مصر خلال العام (الاتحاد العربي للتأمين، الجمعية العامة الإفريقية للتأمين وغيرها<
  - دعم مقترح إنشاء شركة مصرية لإعادة التأمين .

(٢) صناديق التأمين الخاصة:

- تعديل اللائحة التنفيذية للقانون المنظم لصناديق التأمين الخاصة بما يسمح بدعم وظيفة إدارة استثماراتها (من خلال السماح بالتعاقد مع مدير استثمار أو اشتراط حد أدنى من التأهيل في الوحدة المعنية بإدارة الاستثمار)، وكذا تطوير حوكمة إدارة الصناديق .
- تفعيل دور معهد الخدمات المالية من خلال تطوير برامج التدريب المتاحة للقائمين على إدارة صناديق التأمين الخاصة وعقد فعاليات للتوعية يشارك فيها العاملون في المجال .

(٣) سوق رأس المال:

- الانتهاء من التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال وإحالتها للوزير المختص لاستصدارها (تشمل التعديلات: صناديق الاستثمار، زيادة رؤوس الأموال، السندات، سندات التوريق، الشراء بالهامش.)
- تعديل عدد من مواد قانون سوق المال من بينها المواد التي تنظم عروض الشراء والاستحواذات .
- الانتهاء من تعديل شامل لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة .

- إصدار الضوابط المنظمة لعمل صناديق المؤشرات .
- إصدار ضوابط منظمة للقيد في سجل أعضاء اللجان الشرعية للصناديق التي تعمل وفق "أحكام الشريعة الإسلامية".
- تعديل قواعد التعامل بالشراء بالهامش .
- تعديل القرار المنشئ والنظام الأساسي لصندوق حماية المستثمر (بغرض تعريف أفضل لدوره وضبط حوكمته) .
- تعديل القرار المنظم لضوابط الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة .
- دراسة نظام لاختصار فترة تسوية المعاملات بالبورصة المصرية .
- تفعيل دور معهد الخدمات المالية من خلال تطوير برامج التدريب المتاحة للجهات العاملة في سوق المال وعقد فعاليات للتوعية يشارك فيها العاملون في المجال .
- تفعيل دور مركز المديرين المصري في مجال الحوكمة: إصدار قواعد محدثة وتقديم خدمات تدريبية على المستوى الإقليمي .
- المشاركة بنشاط في فعاليات المنظمة الدولية (IOSCO) والتجمعات الإقليمية)التجمع اليورومتوسطي واتحاد هيئات الأسواق المالية العربية.

(٤) التمويل العقاري

- الانتهاء من التعديلات المقترحة على قانون التمويل العقاري وإحالتها للوزير المختص لتقديمها لمجلس الوزراء .
- الانتهاء من التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري وإحالتها للوزير المختص لاستصدارها .
- العمل على تطبيق الاتفاق مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتيسير التمويل العقاري للعقارات والوحدات بالمدن الجديدة .
- العمل على تعديل مادة في قانون الضرائب بشأن قيام وحدات الشهر العقاري بتحصيل ضريبة التصرفات العقارية وتوريدها لمصلحة الضرائب .
- التعاون مع وزارة الإسكان لوضع قانون بشأن تنظيم التطوير العقاري .
- تفعيل دور معهد الخدمات المالية من خلال تطوير برامج التدريب المتاحة للجهات العاملة في مجال التمويل العقاري وعقد فعاليات للتوعية يشارك فيها العاملون في المجال .

(٥) التأجير التمويلي

- الانتهاء من التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي وإحالتها للوزير المختص لاستصدارها .

(٦) التخصيم

- جرت تعديلات على الضوابط التنظيمية للنشاط ويتم متابعة نتائج تطبيقها .

(٧) أنشطة مستحدثة: التمويل متناهي الصغر

- السعي لاستصدار أول قانون في مصر لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر .
- في حال صدور القانون: إعداد الضوابط المنظمة للنشاط والبدء في الإشراف عليه مع ما يتطلبه ذلك من تواصل وتوعية وإعداد تنظيم داخلي.

ثالثاً: محاور البناء الداخلي للبنية المؤسسية للهيئة.

(١) الهيكل التنظيمي:

مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة بهدف :

- دعم التخصص في الأنشطة وتراكم الخبرات .
- تحقيق وحدة المسئولية وتيسير انسياب العمل .
- استحداث وحدات جديدة (مثل : إعادة التأمين، التشريعات الرقابية، الإجراءات وأساليب العمل...) أو أنشطة جديدة تضاف لإشراف الهيئة.
- استحداث مسميات وظيفية جديدة لفتح مسارات ترقى للمتميزين بدون اشتراط إيجاد وحدات تنظيمية تابعة .

(٢) الموارد البشرية:

إختبارات الهيئة للمتقدمين للإلتحاق بالعمل بها (بجامعة عين شمس)

- استكمال الشواغر الوظيفية لاسيما في الوظائف الفنية المتخصصة التي يوجد بها نقص حاد ولاستعواض من يتقاعدون .
- تنشيط برامج تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم سواء من خلال معهد الخدمات المالية أو الدورات المحلية أو الخارجية (للمتميزين).
- تشجيع الحصول على شهادات مهنية معتمدة من خلال لائحة مالية للحوافز في هذا الشأن .
- منح حافز أداء للمتميزين .
- تطبيق السياسة المالية والإدارية الجديدة الخاصة بتنظيم انتقال العاملين ومتابعة نتائجها .
- مراجعة شاملة للائحة شئون العاملين وتطويرها .

٣-١ مجلس إدارة الهيئة

أصدر السيد الاستاذ الدكتور/ حازم الببلاوى رئيس مجلس الوزراء السابق القرار رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعيين مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بناء على النظام الأساسي للهيئة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ . والذي ينص في مادته التاسعة على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أغراضها وأهدافها، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات بنائيه لمباشرة اختصاصات الهيئة دون حاجة لاعتمادها من جهة إدارية أعلى، وعلى الأخص :

١) وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها .
٢) وضع القواعد التنفيذية لتنظيم والترخيص بمزاولة الانشطة التى تختص الهيئة بالرقابة عليها .
٣) وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والافراد الخاضعين لرقابة الهيئة.
٤) تحديد مقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة.
٥) اعتماد الهيكل التنظيمى للهيئة واللوائح المالية والادارية وشئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها فى الهيئات العامه والحكوميه فى هذا الشأن.
٦) وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها.
٧) الموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامى .
٨) إبداء الرأى فى كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالانشطة التى ينظمها هذا القانون.

تشكيل مجلس الإدارة في ٢٠١٤/١٢/٣١	
السيد الأستاذ / شريف سمير سامى	رئيس مجلس الادارة
السيد الدكتور/ محمد أحمد محمد معيط[١]	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد المستشار/ خالد النشار[٢]	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد الأستاذ/جمال محمد نجم	نائب محافظ البنك المركزى
السيد الدكتور / سامى حسين خلاف	عضواً
السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد إبراهيم	عضواً
السيد الأستاذ/ سمير محمود حمزة	عضواً
السيدة الأستاذة / نيفين حمدى الطاهرى	عضواً

(١٨) أصدر السيد المهندس/ ابراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٥ بتعيين د. محمد معيط مساعداً أول لوزير الصحة للشئون المالية والإدارية والديوان العام لمدة عام على سبيل الإعارة اعتباراً من فبراير ٢٠١٥.

انتقل السيد المستشار / خالد النشار إلى السلك القضائي بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء بإلغاء انتدابه للهيئة اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٤.

د. محمد معيط

نائب رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ/ شريف سامي

رئيس مجلس الإدارة

السيد المستشار / خالد النشار

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. عبد الحميد إبراهيم

عضواً

أ. جمال نجم

نائب محافظ البنك المركزي

د. سامي خلاف

عضواً

أ. سمير حمزة

عضواً

أ. نيفين الطاهري

عضواً

٢-١ الإدارات التنفيذية للهيئة

القطاعات والإدارات المركزية والإدارات العامة المستقلة	المسئول	التبعية
قطاع الأدوات والتقارير المالية	أ. سيد عبد العال	رئيس الهيئة
الادارة المركزية لتمويل الشركات و إصدارات الأوراق المالية	أ. سيد عبد الفضيل	
الادارة المركزية للرقابة على التقارير المالية	أ. نسرين محمد ابراهيم	
الإدارة المركزية لشئون رئاسة الهيئة	أ. هشام ابراهيم	
الإدارة المركزية للشئون القانونية	أ. ابراهيم يوسف	
الإدارة المركزية لخدمات السوق	أ.حسن عليوة	
الإدارة المركزية للإلزام	أ. صلاح شحاتة	
الإدارة المركزية لشكاوى المتعاملين	د. ماهر صلاح	
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على أنشطة شركات التمويل	د. إيمان ذكريا	
الإدارة المركزية لتنمية الأسواق المالية و متطلباتها	ا.محمد الشافعي	
الادارة العامة للعلاقات العامة	أ.صبحي شحاتة	
الادارة العامة للأمن	لواء محمود البنا	
الادارة العامة للرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات	أ. أسامة إجيل	
مركز المتعهدين	أ. جمال خليفة	
قطاع التأسيس و الترخيص و التسجيل		د. محمد معيط نائب رئيس الهيئة
الادارة المركزية لتأسيس و ترخيص الشركات و الصناديق	أ. ضياء الدين محمد رضا	
الادارة المركزية للترخيص و القيد للمهنيين	د. نادية أحمد	
قطاع الشئون المالية والإدارية و شئون الأفراد		
الادارة المركزية للشئون المالية	أ. سناء فتحي	
الادارة المركزية لشئون الأفراد	أ. عزت عبد العزيز	
الادارة المركزية للشئون الادارية	أ. عثمان سمك	
الإدارة المركزية لإعداد الميزانيات المالية	أ. مجدي الجزار	
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على صناديق التأمين الخاصة	أ. محسن اسماعيل (إشراف)	
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على شركات التأمين و الصناديق المتخصصة	أ. أسامة فتحي	
الإدارة المركزية لصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب المعاش	أ. محمد حسين	
الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية	ا.عصام صبرة	
قطاع خدمات المعلومات	أ. محمد فاروق	المستشار/ خالد الشهاب نائب رئيس الهيئة
الادارة المركزية للشئون الفنية	أ. سعيد عزام	
الادارة المركزية للبنية الأساسية	أ. محمد فاروق	
الادارة المركزية لتطوير النظم	أ. محمد عبده	
الإدارة المركزية لمراقبة أسواق التداول		
الإدارة المركزية لحوكمة الشركات	أ. سيد عبد الودود(اشراف)	
الإدارة المركزية للإشراف و الرقابة على الجهات العاملة بسوق المال	أ. رمضان الحسيني	
الإدارة المركزية للبحوث و السياسات	أ. اشرف بدر	
الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال	أ. سماء صادق	
الإدارة العامة للتظلمات وفض المنازعات	أ. منال عبد الوهاب	
وحدة تنمية المشروعات الصغيرة	د.هالك رضا	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

القسم الثاني

الأنشطة المالية غير المصرفية

٢-١ نشاط سوق رأس المال

يعتبر سوق رأس المال مرآة عاكسة للاقتصاد القومي، و يشكل أداة هامة لتسعير الأصول المالية ومدى تأثرها بتطور النشاط الإقتصادى ، كما يشكل وسيلة فعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، ويقدر كفاءة هذه الوظيفة و تلبية إصدارات الأوراق المالية و تعدد أنواعها بما يلبي حاجات السوق بقدر ما يتم التخصيص الأمثل للموارد . (يرجاء الاطلاع على ملحق (١) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط سوق المال)

تطور نشاط سوق المال عام ٢٠١٤ :

على الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، إلا ان البورصة المصرية تمثل الحصان الاسود لهذا العام، حيث صمد السوق أمام هذه الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها بل وتمكن من تحقيق نتائج تفوق الاعوام السابقة، فعلى مستوى المؤشرات نجح السوق في تحقيق عائد يقترب من ٣٢% في المتوسط وفقاً لمؤشر EGX٣٠ وهو ما أهّل السوق لأن يأتي كأحد أفضل الاسواق نمواً على مستوى العالم وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلي، كما يبلغ معدل النمو على مستوى الثلاثة أعوام الأخيرة نحو ١٠٢% وهو واحد من أعلى معدلات النمو المتحققة على مستوى أسواق المال العالمية المتقدمة والناشئة على حد سواء.

و استمراراً لدور البورصة الأساسي في دعم الإقتصاد المصري من خلال توفير التمويل للشركات لمساعدتها على التوسع والنمو فقد شهدت حركة زيادة رؤوس الاموال طفرة خلال العام ٢٠١٤ لتقفز إلى ٩,٣ مليار جنيه وهو أعلى معدل متحقق منذ ٢٠١١، ويزيد بنحو ٨٦% عن المتحقق في ٢٠١٣، ويزيد عن إجمالي الزيادات في ٢٠١٢، ٢٠١٣ مجتمعين ونحو ثماني أضعاف المتحقق في ٢٠١٢. وبذلك يكون إجمالي التمويل المتوفر للإقتصاد المصري خلال العشر سنوات الأخيرة ما يزيد عن ١٠٠ مليار جنيه.

و في بادرة هامة على ثقة المؤسسات الدولية في مناخ الإستثمار في مصر، أطلقت مؤسسة مورجان ستانلي على البورصة المصرية ضمن مؤشر الاسواق الناشئة MSCI والذي يعد من الأدوات الهامة التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في تحييمه للأسواق، كما مثل هذا العام اهم أعوام البورصة المصرية على المستوى الدولي، في مقدمتها إختيار البورصة المصرية كأكثر البورصات الافريقية تطوراً وإبتكاراً.

كما شهد عام ٢٠١٤ العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية التي استهدفت تطوير وتحسين منظومة التداول في البورصة المصرية، حيث بدأ العام بإصدار قواعد جديدة للقيد والافصاح تستهدف تحقيق حماية أكبر للمستثمرين وتطبيق أوسع لقواعد الحوكمة.

كما تم إعتماد القواعد الخاصة بصانعي السوق وصناديق المؤشرات وحصل أول بنك إستثمار مصري على أول رخصة رسمية لإطلاق أول صندوق مؤشرات.

هذا وقد شهدت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) ارتفاع في عدد الشركات المقيدة بها الى ٣٣ شركة بزيادة ٩ شركات دفعة واحدة. وقد حافظت على مستويات جيدة من إجماليات التداول حيث سجلت قيمة تداول تقترب من ٨٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٧٤٨ مليون جنيه العام الماضي. كما حققت كمية تداول بلغت ٢٦٣ مليون ورقة مقارنة بنحو ٢٥٤ مليون ورقة للعام الماضي. وبلغ معدل الدوران والذي يعكس مستوى السيولة نسبة ٧٢% خلال العام مقارنة بنسبة ٣٨% في السوق الرئيسي وهو معدل قياسي.

٢-١-١ القوانين المنظمة للنشاط :

يتكون الإطار القانونى لسوق رأس المال المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية المستثمرين وتنظيم السوق بالإضافة إلى أنها تتيح التطوير المستمر والدائم للإطار الرقابى للهيئة. وهذه التشريعات والقواعد هى : قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة وقانون الإيداع والقيد المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية وقواعد العضوية بالبورصة المصرية و غيرها من العديد من القواعد التى تعمل على تنظيم العمل داخل السوق . كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بسوق رأس المال ومن بينها قانون الشركات وقانون مكافحة غسل الاموال و قانون الضرائب ولائحتهم التنفيذية.

٢-١-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية

١. قرارات وزارية

القرار الوزارى رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل عدد من مواد اللائحة التنفيذية لسوق رأس المال المتعلقة بما يلي :

- إعادة تنظيم نشاط صناديق الاستثمار.
- تعديل القواعد المنظمة لتحديد القيمة العادلة لأسهم زيادة رأس المال للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .
- وضع الإطار القانونى للسماح للأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الإدارة المحلية بإصدار سندات الإيرادات .
- تطوير قواعد إصدار السندات على دفعات وبرنامج إصدار سندات التوريق .
- تنظيم التعامل على الأوراق المالية الأجنبية .
- تعديل قواعد شراء الأوراق المالية بالهامش .

٢. قرارات مجلس إدارة الهيئة

- القرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عمل لجان الرقابة الشرعية للمنتجات المالية الصادرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- القرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المالية. ويهدف هذا القرار إلى زيادة عمق سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة المساهمين في الشركات التى تقيد بالبورصة والحد من التلاعبات في أسعار الأوراق المالية بما يعمل على حماية حقوق المستثمرين في البورصة.
- قرار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات قيد واستمرار قيد الجهات الأجنبية كبنوك إيداع وفى سجل المالك المسجل.
- قرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض القواعد التنفيذية لمزاولة آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة " Intra Day Trading "
- القرار رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن مقترح الضوابط والقواعد المنظمة لشراء الأوراق المالية بالهامش.

- القرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط صانع السوق.
- القرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط التعاقد مع صانع سوق واحد لصناديق المؤشرات ،
- القرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن الضوابط و المعايير التي يجب على كل من صانع السوق ومدير الاستثمار بصناديق المؤشرات الالتزام بها.
- القرار (٤٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن السماح بترخيص نشاط صانع السوق للشركات شريطة أن يكون أكثر من ٥٠% من مساهماتها في أسهم شركات عاملة فى مجال الأوراق المالية خاضعة لإشراف ورقابة الهيئة على أن تلتزم الشركة بتخصيص مبلغ نقدي لا يقل عن عشرة ملايين جنيه لكل صندوق تقوم بصناعة سوقه ، مع فصل نشاط صانع السوق عن الأنشطة الأخرى التي تزاولها وإمساك حسابات وسجلات منفصلة لهذا النشاط وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة .
- القرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط قيام البنوك المرخص لها بمزاولة نشاط أمناء الحفظ والتي تباشر نشاط صناديق الاستثمار بنفسها القيام بدور أمين الحفظ لتلك الصناديق بشرط ألا يكون كل من مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة تابعين للبنك أو خاضعين للسيطرة الفعلية له.
- القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، والتى تهدف إلى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة والقواعد الأخلاقية والمهنية السارية.
- القرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشروط الواجب توافرها فى مؤسسي شركة صندوق الاستثمار .
- القرار (٥٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط وإجراءات طرح وثائق صناديق الاستثمار على دفعات والموافقة لشركة صندوق الاستثمار المغلق بطرح أكثر من إصدار للوثائق .
- القرار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط توفيق أوضاع صناديق الاستثمار .
- القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لطرح إصدار السندات على دفعات للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وغيرها من الأشخاص الاعتبارية .
- القرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق ، وبناءاً على ذلك تم إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١١ في هذا الشأن .
- القرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشروط والمواصفات اللازم توافرها لمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات طبقاً للمادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .
- القرار رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد إعداد القوائم المالية لصناديق الاستثمار المتخذة شكل شركة مساهمة .
- القرار (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ بشأن قواعد وضوابط مزاولة شركات السمسرة فى الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش .

- القرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط وإجراءات تعامل الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة ١٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال على وثائق الصناديق المرتبطين بها.
- القرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن موافقة المجلس على تعاقد صندوق استثمار بالتون لمؤشر EGX٣٠ مع صانع سوق واحد، وذلك وفقاً لقرار المجلس رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٤.
- القرار رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن اقتصار مهمة الإدارة المركزية لحوكمة الشركات بالهيئة فيما يقدم لها من محاضر مجالس إدارات الشركات وجمعياتها العامة العادية وغير العادية على التأكد من صحة النصاب القانونى للاجتماعات وسلامة الإجراءات دون إخلال بباقي مهام الإدارات المختصة بالمتطلبات الرقابية والقانونية . وتفويض رئيس الهيئة فى إصدار قرار تنفيذى يتضمن التوجيهات الإرشادية اللازمة فى هذا الشأن .
- القرار رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قرار المجلس رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي .
- القرار رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٤ بتعديل قرار المجلس رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعد ومعايير الترشح لرئاسة أو عضوية مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزى .
- القرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٤ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تقسيم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية .
- القرار رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن استمرار الهيئة فى الدور المنوط بها فى فحص الشكاوى المنظورة أمام القضاء وإبداء الرأى بشأنها والعمل على تنفيذ هذا الرأى.
- القرار رقم (١٢٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط الاكتتاب فى وثائق صناديق الاستثمار مقابل حصة عينية .
- القرار رقم (١٣٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الإدارة لصافى أصول صناديق الاستثمار وتحديد الأصول والأوراق المالية التى يتعين الاستعانة بمقيم متخصص ومستشار مالى مستقل لتقييمها.
- القرار رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٤ بشأن حالات الاستثناء من تقديم عروض الشراء.
- القرار رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الإدارة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات قيد واستمرار قيد الجهات الأجنبية كبنوك إيداع وفى سجل المالك المسجل.
- القرار رقم (١٧٠) لسنة ٢٠١٤ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم(١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

٣. قرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة

- قرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن توفير البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين و العاملين والأشخاص ذات الصلة بهم فى الشركات العاملة بمجال الأوراق المالية .
- قرار رقم (٢١٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم عمل صناديق المؤشرات المتداولة.

- قرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن شروط وإجراءات الترخيص بممارسة نشاط صانع السوق للشركات و ضوابط مزاولة هذا النوع من النشاط.
- قرار رقم (٣١٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن متطلبات البنية التكنولوجية ونظم تأمين المعلومات اللازم توافرها لدى مقدمى خدمات الاستضافة للشركات العاملة فى الأوراق المالية .
- قرار رقم (٤٤٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركة صندوق استثمار.
- قرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن متطلبات الحصول على عدم ممانعة الهيئة لقيد الأوراق المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية فى بورصات أجنبية.
- قرار رقم (٥٠٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن متطلبات التصديق على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ومحاضر اجتماعات الجمعيات العامة للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ .
- قرار رقم (٧٤٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد واجراءات اختيار ممثلى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية فى مجلس ادارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية .

٢-١-٣ تأسيس وترخيص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

تم خلال عام ٢٠١٤ الترخيص لعدد ٢٤ شركة عاملة في مجال الأوراق المالية، موزعاً على عدد تسعة أنشطة في مقابل منح الترخيص لعدد ١٦ شركة خلال عام ٢٠١٣ موزعاً على عدد ستة أنشطة، و لقد تركزت التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤ في نشاط صناديق الاستثمار ، بعدد ٨ تراخيص و التي تمثل تدفقات نقدية جديدة يتم ضخها في سوق الأوراق المالية. ، كما تم الترخيص لعدد ٦ شركات بممارسة نشاط " الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية . كما تم الترخيص لشركة واحدة هي شركة "بلتون كابيتال" بممارسة نشاط صانع السوق لأول مرة في يونيو ٢٠١٤.

التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية

مسلسل	النشـــاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	إجمالي الأنشطة المرخص للشركات بممارستها في نهاية عام ٢٠١٤
١	السمسرة في الأوراق المالية	٠	٠	٠	١٤٦
٢	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	١٠	٥	٦	١٩٩
٣	صناديق الاستثمار*	٧	١	٨	١٠٠
٤	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٤	٢	٧٤
٥	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٢	٣	٥٥
٦	أمين الحفظ	٠	١	١	٤٤
٧	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٠	٢	١	٥١
٨	إدارة صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	٤٨

مسلسل	النشـــاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	إجمالي الأنشطة المرخص للشركات بممارستها في نهاية عام ٢٠١٤
٩	رأس المال المخاطر	١	٠	٠	١٩
١٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	٧
١١	التوريق	٠	٠	١	٧
١٢	نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠	٥
١٣	صناديق الاستثمار المباشر	٠	٠	٠	٢
١٤	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠	٣
١٥	تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠	١
١٦	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠	١
١٧	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات	٠	٠	٠	١
١٨	شركة صناديق	٠	١	١	٢٣
١٩	صانع سـوق	٠	٠	١	١
	الإجمالي	٢٢	١٦	٢٤	٧٨٧

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

ومن الجدير بالذكر، انه مازالت أنشطة السمسرة في الأوراق المالية، والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس الأموال، وصناديق الاستثمار هي الأنشطة الأكثر استحواذاً على التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية، و من ناحية أخرى، مازال سوق الأوراق المالية يتصف بقلة عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال التعامل والوساطة والسمسرة في السندات و في مجال نشر المعلومات عن الأوراق المالية، و كذا مجال تقييم وتحليل الأوراق المالية.

٢-١-٥ الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧

خلال عام ٢٠١٤، و صل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف ، وعددهم ١١ وظيفة وافدة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية إلى ٤٧٤ فرداً ،مقابل ٤٨٨ فرداً خلال عام ٢٠١٣ ، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر حيث وصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات في عام ٢٠١٤ إلى ٢٦٨ فرداً، مقابل ٢٩٧ فرداً خلال عام ٢٠١٣، بنسبة ٥٦,٥% من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال عام ٢٠١٤. كما بلغ عدد مديرين الفروع خلال عام ٢٠١٤ عدد ٥٠ فرداً بنسبة مقدارها ١٠,٥% من اجمالى عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال العام.

التراخيص الممنوحة للأشخاص لممارسة الوظائف في شركات سوق الأوراق المالية

م	الـــــوظـــائف	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٤
١	الأعضاء المنتدبون	٣٤	٣١	٣٧
٢	مديرو الفروع	٥٥	٤٣	٥٠
٣	مراقب داخلي	٦	٦	٩
٤	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	١٩	١٥	١٨
٥	مدير عمليات المكتب الخلفي	٤٧	٢١	٢٥
٦	مدير مخاطر	٤٣	٢٥	٢٢
٧	مراجع داخلي	٤٦	١٧	٢٢
٨	مدير مالي	٣٣	٢٧	١٧
٩	مدير حساب	٢٩٢	٢٩٧	٢٦٨
١٠	الباحث والمحلل المالي	٠	٢	٠
١١	مسئول مكافحة غسل الأموال	١١	٣	٦
	الإجـــمـــالـــي	٥٨٦	٤٨٨	٤٧٤

٢-١-٦ التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى إلتزام الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في الإلتزام بمدى تطبيق احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سوق راس المال بمصر و مدى إلتزام الشركات في تحقيق العدل وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة سنوية للتفتيش على هذة الشركات حيث يتم عمل جدول زمني يشمل جميع الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية لقيام الهيئة بالتفتيش الدوري عليها، و كذلك قيام الهيئة بالتفتيش المفاجيء الناجم عن الشكاوى الواردة من المتعاملين أو أي مذكرات تصل من جهات أمنية للتحقيق من الشكاوى الواردة إليها.

فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٤ بعدد ٤٩٩ مهمة تفتيش (دوري و مفاجئ و تحقق) على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، مقابل ٥٢٦ مهمة تفتيش خلال عام ٢٠١٣، حيث قامت بإجراء عدد ١٢١ تفتيشاً للتحقق خلال عام ٢٠١٤، مقابل ١٩٨ تفتيشاً خلال عام ٢٠١٣، و بالنسبة للتفتيش المفاجيء، فقد تم إجراء ١٨٠ تفتيشاً مفاجئاً خلال عام ٢٠١٤، مقابل ٣٠٠ خلال عام ٢٠١٣ .

بيان مقارن بالتفتيش على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
التفتيش الدوري	١٣٢	٢٨	١٩٨
التفتيش المفاجئ	٢٧٣	٣٠٠	١٨٠
التفتيش للتحقق	١٩٩	١٩٨	١٢١
الإجمالي	٦٠٤	٥٢٦	٤٩٩

٢-١-٧ الرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية

تعد الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية عدداً من التقارير الرقابية بما يرد اليها من إدارة البورصة المصرية أو ما اشتبه فى وجود مخالفات لأنظمة التداول والقواعد المنظمة له وخالفت التشريعات واللوائح فى هذا الشأن، ويجرى ذلك بالتنسيق الكامل بين الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية والإدارة المختصة بالتفتيش على الشركات العاملة بالأوراق المالية لمتابعة دراسة وفحص تلك المخالفات ، وكذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى تحريك الدعاوى الجنائية فى حالة ثبوت المخالفات

٢-١-٨ الرقابة على الإفصاح المالي

تلتزم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتقديم قوائمها المالية السنوية للهيئة بمجرد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة ومراجعتها عن أية معلومات أخرى جوهرية .

وقد واجهت الهيئة مهمة التأكد من جودة التقارير والقوائم المالية بصورة جدية ، حيث وجدت الهيئة أن جودة هذه القوائم المالية ومدى تعبيرها العادل عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة يعتمد على مقومات ومتطلبات معينة تتلخص فيما يلى :

١- أن تلتزم الشركة بإعداد تلك القوائم لمعايير محاسبية مناسبة يتم استخدامها فى إعداد القوائم المالية لجميع الشركات حتى لاتكون المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة إنعكاساً لاختلاف المعايير المطبقة فى كل شركة من هذه الشركات ، وإنما تعكس المراكز المالية والأداء المالى لكل شركة من الشركات محل المقارنة طالما أن جميع الشركات قد اعتمدت فى إعداد قوائمها المالية على معايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق .

٢- أن يتم مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات بمعرفة مراقب حسابات مستقل تتوافر فيه الخبرة والكفاءة المهنية المناسبة والاستقلالية التى تمكنه من أداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ، ويصدر تقريره عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالى والأداء المالى للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لأحكام القوانين واللوائح المصرية .

ولكى تساهم الهيئة من جانبها فى ضمان جودة التقارير والقوائم المالية ، فقد عملت على :

أ . المساهمة الفعالة فى إصدار معايير المحاسبة المصرية التى تتفق مع معايير المحاسبة الدولية ، فيما عدا بعض الاختلافات لأحكام قانونية واجتماعية وبيئية . وعملت الهيئة على إلزام الشركات الخاضعة لرقابتها بإعداد قوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير المصرية ويقوم القطاع الخاص بالهيئة بمهام التأكد من أن القوائم المالية لكل شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة قد أعدت وفقاً لهذه المعايير . وعندما تكتشف أى مخالفات فى هذا الصدد ، يقوم القطاع بإلزام الشركة بتعديل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإعادة نشر هذه القوائم .

ب. إعداد سجل خاص لمراقبى الحسابات الذين يسمح لهم بمراقبة حسابات ومراجعة القوائم المالية لأى شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة . وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة محدداً ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة .

ج . تفعيل وحدة لرقابة جودة أعمال مراقبى الحسابات المقيدين لدى الهيئة ، تهدف الى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبى الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة وللقواعد الأخلاقية والمهنية السارية . هذا ومن أجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذه الوحدة ، فقد تم تشكيل مجلس للوحدة برئاسة رئيس الهيئة ، وتم تعيين مدير تنفيذى متفرغ للوحدة يكون نائباً لرئيس المجلس وبعضوية خمسة أعضاء آخرين ممثلين لكلك من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار ، بالإضافة الى أحد أساتذة المحاسبة والمراجعة بإحدى الجامعات المصرية من غير مزاولى المهنة الحرة وممثلاً عن المستثمرين . ويلاحظ أن جميع أعضاء المجلس يتمتعون بالخبرة المطلوبة والحياد التام حيث أن جميعهم من غير المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة . ومن أجل التنسيق بين هذه الوحدة وهذا المجلس وبين مزاولى مهنة المحاسبة ، فقد تضمن قرار تأسيس الوحدة نصاً يطالب بأن يحضر اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت خمسة أعضاء مزاولين للعمل المهنى ، وهم :

- رئيس شعبة مزاولى المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين .

- رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
- رئيس المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين .
- ممثل عن جمعية الأوراق المالية .
- ممثل عن الإتحاد المصرى للتأمين .

٢-١-٩ الموافقة على ترخيص صناديق الأستثمار

تم خلال عام ٢٠١٤ الموافقة على الترخيص لعدد (٨) صناديق استثمار بقيمة اجمالية قدرها ٧١٠ مليون جنيه، مقابل الترخيص لعدد اثنين صناديق استثمار بقيمة اجمالية قدرها ١٢٥ مليون جنيه. و تفصيلاً لما سبق فخلال عام ٢٠١٤ تم الموافقة على الترخيص لعدد (٦) صندوق استثمار نقدي بحجم ١٠٠ مليون جنيه لكل منهم موزع على عدد مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة و عدد (١) صندوق استثمار متوازن بحجم ١٠٠ مليون جنيه موزع على عدد واحد مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه، وعدد (١) صندوق مؤشرات بحجم ١٠ مليون جنيه موزع على عدد مليون وثيق بقيمة اسمية ١٠ جنيه.

صناديق الاستثمار التى تمت الموافقة على ترخيصها

	اسم الصندوق	عدد الصناديق			حجم الصناديق بالمليون جنيه		
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
	أولاً: الصناديق التى تؤسس فى شكل شركة مساهمة						
١	صناديق الأسهم	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	الصناديق المغلقة	١	٠	٠	٢٥٠	٠	٠
٣	صناديق المؤشرات	٠	٠	١	٠	٠	١٠
	ثانياً : صناديق استثمار البنوك و شركات التأمين						
١	صناديق استثمار نقدية	٢	١	٦	٢٠٠	١٠٠	٦٠٠
٢	صناديق استثمار الأسهم	١	٠	٠	٢٥	٠	٠
٣	صناديق استثمار متوازنة	٠	١	١	٠	٢٥	١٠٠
٤	صناديق ادوات الدخل الثابت	٣	٠	٠	٢٠٠	٠	٠
	الإجمالي السنوي	**٧**	**٢**	**٨**	**٦٧٥**	**١٢٥**	**٧١٠**

٢-١-١٠ عروض الشراء

تمت الموافقة خلال عام ٢٠١٤ على عدد (١٠) إعلان لعروض الشراء ، كما تمت الموافقة خلال نفس العام على استثناء من تقديم عروض الشراء لعدد (٦) عرض شراء.

موافقات عروض الشراء والاستثناءات

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
إعلان عروض الشراء	٤	٤	١٠
عدم نشر إعلان عروض الشراء	١	٤	٦
الإجمالي	٥	٨	١٦

التحديات و الصعوبات التى تواجه الهيئة في تحقيق الأهداف المنوطة بها :

يعتبر سوق رأس المال مرآة عاكسة للاقتصاد القومي، و يشكل أداة هامة لتسعير الأصول المالية ومدى تأثرها بتطور النشاط الإقتصادى ، كما يشكل وسيلة فعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وبقدر كفاءة هذه الوظيفة و تلبية إصدارات الأوراق المالية و تعدد أنواعها بما يلبي حاجات السوق بقدر ما يتم التخصيص الأمثل للموارد .

ويرتبط بذلك تصدى الهيئة – من خلال القواعد التى تصدرها و الرقابة على السوق – للعديد من التحديات و الصعوبات ، ومن بين التحديات التي تصدت لها الهيئة : -

١. حماية صغار المستثمرين.
٢. حماية المنافسة ، و أهمية قيام الهيئة بتنمية الأنشطة التي تنظمها و تراقب عليها - ومن بينها نشاط سوق المال - وكذلك مراقبة الوضع التنافسي بما يصب فى مصلحة جميع المتعاملين .
٣. مواجهة التحديات على المستوى الإقتصادى الذي واجه مصر خلال الأعوام (٢٠١١ – ٢٠١٤) و ارتباط ذلك بسوق رأس المال .
٤. تطوير القواعد التشريعية في ضوء مدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية.
٥. تنوع المنتجات المالية في مجال سوق المال.
٦. العمل على زيادة السيولة في السوق لكل من الأسهم وصناديق المؤشرات وأدوات الدين مثل السندات وسندات التوريق.
٧. توفير التنظيم التشريعي والرقابي المناسب للسوق على أن يكون متوافقا مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة فى هذا المجال.
٨. الاهتمام بتطوير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعمل بالهيئة لمواجهة النقص القائم في هذه الموارد.
٩. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

جهود الهيئة في مواجهة هذه التحديات :

١- في مجال حماية صغار المستثمرين

جاءت مصر ضمن قائمة الاقتصاديات العشر الأكثر تحسنا في مجال حماية الأقلية من المستثمرين ، حيث أشادت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٥ (Doing Business Report) الذى نشرته خلال عام ٢٠١٤ بالإصلاحات التى قامت بها مصر فى مجال تعزيز حماية المستثمرين الأقلية فى الشركات، ونوهت على وجه الأخص بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة التى أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية وبدأ تطبيقها فى الأول من فبراير الماضي.

هذا و يعتبر تصنيف مصر فى مجال حماية المستثمرين قد تحسن فى تقرير هذا العام متقدماً ١٢ مركزاً، حيث ظهر تأثير قواعد القيد الجديدة من خلال تنويه التقرير إلى ما تم استحداثه من متطلبات إضافية للموافقة على معاملات الأطراف المرتبطة – وهو ما يعرف بعقود

المعاوضة - من خلال اشتراط تصويت الجمعية العامة للشركة عليها مع عدم اشتراك المساهم المرتبط فى التصويت، وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة.

وقد توصل التقرير الذي يتضمن تقييم لـ ١٨٩ دولة لاستنتاج أنه تتحقق حماية أفضل للمستثمرين فى الدول التى تشترط مستوى أعلى في الحوكمة بالشركات المقيدة بالبورصة مقارنة بالشركات غير المقيدة، وهو المنهج الذى تطبقه الهيئة العامة للرقابة المالية فى مصر.

وقد جاءت مصر ضمن قائمة الاقتصاديات العشر الأكثر تحسنا في مجال حماية الأقلية من المستثمرين لعام ٢٠١٣/٢٠١٤، كما جاء ترتيب مصر في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال عن عام ٢٠١٥ فى المركز ١١٢ مقارنة مع المركز ١١٣ العام الماضي. حيث يستند التقرير إلى عشرة مؤشرات فرعية من بينها بدء أنشطة الأعمال و الحصول علي الائتمان و حماية المستثمرين ومن خلالها يتم تحديد المؤشر العام.

٢- في مجال حماية المنافسة

فى ضوء اختصاصات الهيئة والتي تهدف إلى تنمية الأنشطة التي تنظمها فى كل من سوق المال والتأمين والتمويل العقاري والتخصيم وغيرها، وكذلك مراقبة الوضع التنافسي لتلك الأسواق بما يصب فى مصلحة جميع المتعاملين .

و فى إطار ذلك فقد تم عقد ورشة عمل بمقر جهاز حماية المنافسة بين ممثلين عن هيئة الرقابة المالية والجهاز، تحت عنوان "دور المنافسة في نمو قطاع الخدمات المالية غير المصرفية"، بهدف تعزيز تعريف ممثلى كل جهة على قوانين ومهام ونطاق عمل الجهة الأخرى سعيًا لتنسيق أكبر، ولدعم التوجهات التى تستهدف المزيد من المنافسة فى الأنشطة التي تشرف عليها الهيئة.خاصة وان الاهتمام بمشاركة ممثلين لمختلف الإدارات جاء للتعرف على ما يقوم به جهاز حماية المنافسة من واقع خبراته في هذا المجال، وما حدده له القانون من مهام، والتي ترتبط بعدد من القطاعات التي تشرف عليها الهيئة، ومنها على سبيل المثال، حالات الاستحواذ .

ومن ناحية أخرى فقد عقد معهد الخدمات المالية التابع للهيئة عدد من الفعاليات لتدريب وتوعية للعاملين فى الأنشطة المختلفة، لترسيخ مفاهيم حماية المنافسة، وزيادة استيعابهم لأحكام قانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

٣- في مجال مواجهة التحديات على المستوى الإقتصادى الذي واجه مصر خلال الأعوام (٢٠١١ – ٢٠١٤) وارتباط ذلك بسوق رأس المال

قامت الهيئة بجهود عديدة في هذا الشأن حيث تم الآتي :

- تم إلغاء الإجراءات الاحترازية على التداول بالبورصة المصرية و التى كانت قد إتخذت لمواجهة بعض التحديات الاقتصادية التى بدأت منذ عام ٢٠١١ ، وتقرر أن تكون الحدود السعرية لكافة الأسهم ١٠% خلال الجلسة باستثناء أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) فيسمح للسعر بالتحرك فى حدود ٥% صعوداً أو هبوطاً .

تقرر أن يعاد العمل بالجلسة الاستكشافية – وفقا للضوابط المنظمة لها – ويسمح أيضا خلالها بنفس الحدود السعرية السابق الإشارة لها.

أعدت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بالاشتراك مع مصلحة الضرائب المصرية منشور توضيحي يتناول المعاملة الضريبية لصناديق الاستثمار بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل ، وقانون ضريبة الدمغة.

٤- تطوير النصوص التشريعية في ضوء مدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية

تقوم الهيئة بصفة مستمرة بتلبية احتياجات السوق و بالعمل على تطوير النصوص التشريعية في ضوء مدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية ، وعلى سبيل المثال قامت الهيئة بما يلي :

- أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط عمل صناديق المؤشرات وصانعي السوق إضافة إلى إصدار القرارات المطلوبة فيما يخص الشراء بالهامش .
- أقر مجلس الإدارة عمل صناديق الاستثمار العقاري فيما يخص تعريف الأصول المنتجة لعوائد ونسبة الأصول العقارية إلى اجمالى أصول الصندوق .
- أصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً باعتماد قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المالية.

قامت الهيئة بتعديل قواعد وإجراءات تقسيم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ، ويقصد بتقسيم الشركات الفصل بين أصولها أو أنشطتها وما يرتبط بها من التزامات وحقوق ملكية فى شركتين منفصلتين أو أكثر .

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية على مشروع إضافة مادة إلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ينظم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بالنص على سلطة الجمعية العامة غير العادية للشركة فى إقرار أسلوب حساب سعر التحويل أو معامل التحويل من السندات إلى الأسهم .

- صدر قرار مجلس الإدارة بتعديل قرار إنشاء وتنظيم عمل صندوق حماية المستثمر بما يطور من عمل الصندوق ويزيد من التغطية المقررة للمتعاملين فى السوق ويحقق حوكمة أكثر فاعلية فى إدارته .
- قامت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بإعداد نموذج العقد الإبتدائى والنظام الأساسي لشركة صندوق الاستثمار وذلك بمراعاة الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وطبيعة شركة الصندوق طبقاً للتعديلات الجديدة الواردة على صناديق الاستثمار باللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ، كما وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية على ضوابط وإجراءات الحصول على موافقة الهيئة لتعامل الأطراف ذات العلاقة بالصندوق على وثائق الصناديق المرتبطين بها .
- أقر مجلس إدارة الهيئة مشروع قانون بشأن تنظيم الضمانات المنقولة لتيسير عمل و نشاط المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- أقر مجلس الإدارة شروط الترخيص لشركات التمويل متناهي الصغر ، إذ يتعين أن تتخذ تلك الشركات شكل شركة مساهمة مصرية أغلبية أسهمها مملوكة لأشخاص اعتبارية وأن يقتصر نشاطها على مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ، ويشترط ألا يقل رأس المال المصدر عن خمسة عشر مليون جنيه ورأس المال المدفوع عن ٥٠% من الحد الأدنى المشار إليه .

٥- العمل على تنوع المنتجات المالية في مجال سوق المال

من أجل التصدي لهذا التحدي فقد تم الآتى :

- صدور القواعد المنظمة لكل من : إصدار سندات الإيراد ، وإصدار سندات التوريق، وذلك وفقاً لأحكام القرار الوزارى رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ بتعديل عدد من مواد اللائحة التنفيذية لسوق رأس المال ومنها :
  - تعديل القواعد المنظمة لتحديد القيمة العادلة لأسهم زيادة رأس المال للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .
  - وضع الإطار القانونى للسماح للأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الإدارة المحلية بإصدار سندات الإيرادات .
  - تطوير قواعد إصدار السندات على دفعات وبرنامج إصدار سندات التوريق .

٦- العمل على زيادة السيولة في السوق لكل من الأسهم وصناديق المؤشرات وأدوات الدين مثل السندات وسندات التوريق.

من أجل التصدي لهذا التحدي أقر مجلس الإدارة عدد من القواعد المنظمة وعلى سبيل المثال :

- قواعد تتعلق بإصدارات الأوراق المالية:
  - القرار (٥٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط وإجراءات طرح وثائق صناديق الاستثمار على دفعات والموافقة لشركة صندوق الاستثمار المغلق بطرح أكثر من إصدار للوثائق .
  - القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لطرح إصدار السندات على دفعات للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وغيرها من الأشخاص الاعتبارية

- قواعد تتعلق بزيادة حجم التعامل، و على سبيل المثال فقد صدر في هذا الشأن قرار مجلس الإدارة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المالية. ويهدف هذا القرار إلى زيادة عمق سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة المساهمين في الشركات التى تقيد بالبورصة والحد من التلاعبات في أسعار الأوراق المالية بما يعمل على حماية حقوق المستثمرين في البورصة.
- قواعد تتعلق بسندات التوريق كالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق ، وبناءاً على ذلك تم إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١١ في هذا الشأن .
- قواعد تتعلق بآليات التعامل على الأسهم . وقد صدر في هذا الشأن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض القواعد التنفيذية لمزاولة آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة .

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى ما يلي :

١. إرتفاع عدد الشركات المقيد لها أوراق مالية في كل من السوق الرئيسي و بورصة النيل من ٢١٢ شركة عام ٢٠١٣ إلى ٢٤٧ شركة عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة بلغ ١٦,٥ % .

٢.صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن الترخيص لشركة ثروة (كونتكت سابقاً) بإصدار سندات توريق (الإصدار الثانى عشر) .

٣.أن عدد الشركات التى تعمل في مجال التوريق قد بلغ (٨) شركات وذلك حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ .

٧ - توفير التنظيم التشريعي والرقابي للسوق على أن يكون متوافقا مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال:

- تم الانتهاء من تحديث المعايير المحاسبية المصرية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وذلك حتى تتمكن الهيئة من مواكبة التطور الذي لحق بالمعايير الدولية للمحاسبة و معايير التقارير المالية حيث أن آخر تحديث للمعايير المصرية كان عام ٢٠٠٦ .

- تحرص الهيئة في كافة القواعد التشريعية التي تصدر بتنظيم سوق المال على الإلتزام بالمعايير الدولية و أفضل الممارسات في هذا المجال ، ومن أبرز ما تم عام ٢٠١٤ تحقيقاً لذلك إصدار تعديل جديد في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لتطوير و لتنظيم صناديق الاستثمار وفقاً للمعايير الدولية و أفضل الممارسات في هذا المجال.

- تم إصدار عدة كتب دورية وتم عقد ورش عمل تتعلق بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (الفاتكا) لتوعية الشركات - التى تمثل الأنشطة التى تشرف عليها الهيئة - به وكيفية التعامل معه.

٨- الاهتمام بتطوير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعمل بالهيئة لمواجهة النقص القائم في هذه الموارد

في إطار وجود حاجة ماسة إلى مزيد من الموارد البشرية للقيام بالمهام الرقابية وفقاً لاختصاصات الهيئة ، فإنه يتم حالياً اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطوير و تأهيل هذه الموارد البشرية في ضوء ما يلي :

- تنشيط برامج تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم سواء من خلال معهد الخدمات المالية أو الدورات المحلية أو الخارجية (للمتميزين).
- تشجيع الحصول على شهادات مهنية معتمدة من خلال لائحة مالية للحوافز في هذا الشأن .
- منح حافز أداء للمتميزين .
- تطبيق السياسة المالية والإدارية الجديدة الخاصة بتنظيم انتقال العاملين ومتابعة نتائجها .
- مراجعة شاملة للائحة شئون العاملين وتطويرها .
- استكمال الشواغر الوظيفية لاسيما في الوظائف الفنية المتخصصة التي يوجد بها نقص حاد ولتعويض من يتقاعدون من ذوي الخبرة .

٩- في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- تقوم الهيئة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بمتطلبات أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ واللائحة التنفيذية وتعديلاتها والضوابط الرقابية وقواعد التعرف على العملاء الصادرة تنفيذاً لها فيتم جمع وتحليل البيانات والمعلومات والنظم المطبقة والسياسات المتبعة بالمؤسسات لأغراض المكافحة وتقييم مخاطر كل نشاط ويتم ذلك بصفة دورية التنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي في إعداد ودراسة الإجراءات المنوط بالهيئة تفعيلها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة وفقا للمعايير الدولية والتي تم إقرارها باللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة في سبتمبر ٢٠١٣.
- قامت الهيئة بإعداد مشروع تعديل قانون سوق المال لإلغاء الأسهم لحامله وذلك ضمن جهود مصر في مكافحة غسل الأموال .

٢-٢ نشاط التأمين

التأمين هو عملية يتم من خلالها لجوء الطرف الراغب بالتأمين للشركة المسؤولة عن تقديم خدمة التأمين و التي تقوم بتجميع و حصر المعلومات المتعلقة بالمخاطر و حساب النسب الخاصة بها، و تعيين قيمة مادية للتعويض عن هذا الخطر حال حدوثه للطرف الأول في مقابل قيام الطرف الراغب بالتغطية التأمينية بسداد مجموعة من الأقساط يكون متفقا عليها و على قيمتها من خلال العقد القانوني المبرم بين الطرفين تحت طائلة القوانين المنظمة لتلك العقود. و يلعب التأمين دوراً هاماً في منظومة إدارة المخاطر و التي يمكن تعريفها بأنها طريقة أو أسلوب لتصميم نظم محددة للتقليل من آثار مخاطر محددة يمكن أن تتعرض لها الأفراد أو المؤسسات من خلال التنبؤ بتلك المخاطر وتحديد نسب حدوثها بدقة و تحديد الخسائر الاقتصادية التي قد تنجم عنها حال وقوعها و الاتفاق على طرق التعويض عن تلك الخسائر حال حدوثها من خلال عقد قانوني محدد المدة و طريقة التعويض و يخضع لقوانين التأمين الموجودة في الدولة نفسها. و لأهمية وكثرة المخاطر واحتمالاتها في كل مجالات الحياة العمل فنلاحظ وجود أنظمة كاملة لإدارة المخاطر سواء على المستوى الفردي و المتمثلة في اتخاذ الأفراد لاحتياطات الأمان في حياتهم. أو على مستوى المؤسسات من خلال إدارات إدارة المخاطر الموجودة بها و الدور الهام الذي تلعبه في تقييم المخاطر و تقسيمها لفئات حسب احتمالات حدوثها، و من ثم تصميم خطط و بدائل متعددة لتجنبها أو للتعامل الآمن معها أو لتقليص خسائرها لأدنى المستويات المتاحة. و التأمين لا يمثل وسيلة للسيطرة على المخاطر، و لكنه وسيلة لتعويض الخسائر والأضرار المادية الناتجة عن حدوث بعض المخاطر الخاضعة للتغطية التأمينية فقط، و بذلك فالتأمين يمثل دوره في مرحلة ما بعد حدوث المخاطر وليس الوقاية منها.

(هذا وبرجاء الاطلاع على ملحق (ب) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط شركات التأمين)

٢-٢-١ شركات التأمين

تطور نشاط شركات التأمين المصرية خلال عام ٢٠١٤ :

- ارتفع إجمالي الأقساط هذا العام الى ١٤٣٥٥ مليون جنيه مقارنة بـ ١٢٧٩١ مليون جنيه في العام السابق بنسبة إرتفاع قدرها١٢,٢ % ، وقد حققت شركات تأمين قطاع الأعمال العام نسبة ٤٥,٨% من إجمالي أقساط السوق بينما حققت شركات تأمين القطاع الخاص نسبة ٥٤,٢% .
- ارتفع إجمالي التعويضات المسددة هذا العام ٧٢٩٣مليون جنيه مقارنة بـ ٦٩٤٨ مليون جنيه في العام السابق بنسبة ارتفاع قدرها ٥,٠% وقد حققت شركات تأمين قطاع الأعمال العام نسبة ٥٣,٩% من إجمالي تعويضات السوق بينما حققت شركات تأمين القطاع الخاص نسبة ٤٦,١% .
- ارتفع إجمالي الاستثمارات هذا العام الى ٤٨٥٨٥مليون جنيه مقارنة بـ ٤٢٣٨٣ مليون جنيه في العام السابق بنسبة إرتفاع قدرها ١٤,٦% .
- إرتفع صافي الدخل من الاستثمارات هذا العام الى ٤٧٢٧مليون جنيه مقارنة بـ ٣٨٣٣ مليون جنيه في العام السابق بنسبة إرتفاع قدرها ٢٣,٣% .
- إرتفع إجمالي حقوق حملة الوثائق هذا العام الى ٣٨٠٩٦ مليون جنيه مقارنة بـ ٣٤١٨٧ مليون جنيه في العام السابق بنسبة ارتفاع قدرها ١١,٤%.
- ارتفع إجمالي حقوق المساهمين هذا العام إلى ١٠٥٠٤ مليون جنيه مقارنة بـ ٧٨٧٣ مليون جنيه في العام السابق بنسبة ارتفاع قدرها ٣٣,٤% .

٢-٢-١-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية خلال عام ٢٠١٤ :

يتكون الإطار القانوني الذي ينظم سوق التأمين المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية حقوق حملة الوثائق و حماية المتعاملين في السوق ، وتتمثل هذه التشريعات والقواعد فى : القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ و تعديلاته ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية بشأن الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر، قرارات مجلس الإدارة و الكتب الدورية وقرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة ، كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بالتأمين و من بينها قانون الشركات ولائحته التنفيذية وقانون مكافحة غسل الأموال.

و تعكف الهيئة العامة للرقابة المالية على دراسة تعديل قانون الإشراف و الرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ سواء في مجال الوساطة أو شركات الرعاية الطبية أو التأمين متناهي الصغر او التأمين التكافلي، وكذا تعديل القانون (٥٤) لسنة ١٩٧٥ والذي مضى على إصداره ما يزيد عن ثلاثين عاماً ، و يأتي ذلك استجابة للتطورات التي يشهدها سوق التأمين سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد العالمي ، واستجابة لمقترحات الأطراف العاملة في هذا المجال.

وقد شهد العام عدة قرارات لمجلس إدارة الهيئة لتنظم سوق التأمين المصري لمزيد من حماية حملة الوثائق وحماية السوق منها :

- **قرار رقم (١٨) بشأن تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق الهيئة القومية للبريد:**

وتعد هذه أول مرة فى مصر يتم إجازة إتاحة المنتجات التأمينية لعملاء البريد من خلال فروع يتم التعاقد على تقديم الخدمة من خلالها، على ألا يتم تسويق منتجات أكثر من شركة تأمين واحدة من خلال فرع أو مكتب واحد من فروع الهيئة القومية للبريد. و قد استهدفت الهيئة من هذا القرار التيسير على المواطنين نظراً للإنتشار الجغرافى الواسع لشبكة فروع للبريد، وذلك ضمن خطة الهيئة فى زيادة التمكين المالى بمصر وبغرض زيادة الوعى التأمينى لدى مختلف شرائح المجتمع.

- **قرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وسطاء التأمين داخل جمهورية مصر العربية**

وقد تضمن القرار شروط وقواعد قيد واستمرار قيد وسطاء التأمين و الضوابط العامة الحاكمة لوسطاء التأمين فى مصر ، بالاضافة الى التزامات الوسيط تجاه شركات التأمين و التزامات الوسيط تجاه العملاء والتزامات وسطاء إعادة التأمين و التحقيق والجزاءات .

- **قرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٤ بشأن ضوابط مزاولة شركات التأمين بنفسها لنشاط صناديق الاستثمار المفتوحة وصناديق أسواق النقد وصناديق أدوات الدين :**

ونص القرار على أنه يشترط للموافقة والترخيص لشركة التأمين بإنشاء صندوق استثمار ألا يكون قد اتخذ ضد الشركة أي من التدابير المنصوص عليها في قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ، ما لم تكن قد أزالت أسباب اتخاذ التدبير المتخذ ضدها ومضى على ذلك ستة أشهر . وأن يتوافر لدى الشركة الأموال المخصصة الكافية لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق، وأن تزيد أصول الشركة على مجموع التزاماتها وبحد أدنى رأس المال المدفوع وبشرط أن يتوافر لدى الشركة نسبة ١١٠٪من الملاءة المالية الكافية لشركات تأمينات الممتلكات ونسبة ١٠٥% من الملاءة المالية الكافية لشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. وعلى أن يكون الفائض من الأموال الحرة بعد تجنيب المبلغ المطلوب لإنشاء صندوق الاستثمار وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمبالغ المجنبة او المستثمرة فى رؤوس

أموال صناديق قائمة يمثل نسبة لا تقل عن ١٠% من قيمة الأموال المخصصة لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق، بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات ولا تقل عن ٥% بالنسبة لعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال . كما أنه يتعين كذلك حصول شركات التأمين على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على كل زيادات فى المبالغ المجنبة وبشرط الالتزام بالضوابط المشار إليها، ويجب إخطار الهيئة فورًا وتوقف الصناديق التابعة للشركة عن إصدار وثائق جديدة بما يجاوز النسبة بين المبالغ المجنبة وقيمة الوثائق لحين الحصول على موافقة الهيئة على زيادة المبالغ المجنبة .ويتعين على الشركة عند توافقها مع الشروط وقبل إعادة إصدار وثائق للصناديق التابعة لها الحصول على موافقة الهيئة.

- **القرار رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٤** بشأن تحويل محفظة تأمينات الأشخاص من شركة الدلتا للتأمين إلى شركة الدلتا لتأمينات الحياة
- **القرار رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٤** بشأن موافقة المجلس على المقترح الخاص بتعديل المادة رقم ٨٤أ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، بشأن لجنة فض المنازعات التى تنشأ بين الهيئة وأحدى شركات التأمين وإعادة التأمين ، على أن يتم إرسال التعديلات إلى السيد رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص تمهيداً لاستصدار تعديلات القانون المشار إليه".
- **القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٤** بشان موافقة المجلس على المقترح الخاص بتعديلات بعض نصوص قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وذلك بهدف إيجاد تنظيم تشريعى لإخضاع شركات الرعاية وشركات إدارة برامج الرعاية لإشراف ورقابة الهيئة على أن يتم إرسال التعديلات إلى السيد رئيس الوزراء تمهيداً لاستصدار تعديلات القانون المشار إليه".
- **القرار رقم (١٢٢) لسنة ٢٠١٤** بشأن ضوابط تعامل شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى مع معيدى التأمين .
- **القرار رقم (٨٨٦) لسنة ٢٠١٤** بشأن الحصول على ترخيص مزاولة النشاط لشركة المهندس لتأمينات الحياة وقيدها بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين بالهيئة تحت رقم (٣٣) إعمالاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والترخيص لها بمزاولة النشاط.

٣-٢-١-٢ أهم السياسات المتعلقة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين

قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٤ باتخاذ بعض السياسات و الإجراءات التنظيمية لقطاع التأمين بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تواجهها الدولة حيث تهدف الهيئة الى المحافظة على استقرار سوق التأمين وتعزيز الثقة فيه واستكمال وضع القواعد التشريعية المنظمة لقطاع التأمين وفق أفضل الممارسات الدولية

وقد حرصت الهيئة منذ نشأتها على وضع القواعد القانونية المنظمة لأعمال التأمين، واستمرت الهيئة بهذا النهج خلال هذا العام اسوة بالاعوام السابقة وواصلت جهودها لتطوير الاسس الرقابية القانونية والفنية والمالية لشركات التأمين حيث تقوم الهيئة حاليا بدراسة ادخال بعض التعديلات على نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر برقم ١٠ لسنة١٩٨١ وتعديلاته وكذا دراسة بعض التعديلات المقترحة على مواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وذلك فى ضوء ما يسفر عنه التطبيق العملى وبالتالى اكتشاف الايجابيات والسلبيات التى تنشأ أو تكون متواجدة لدى تطبيقها حيث ان الهدف من ذلك هو توفير نظام دقيق لمراقبة عمل الشركات وخاصة عند دخول شركات جديدة او عند دمج أو بيع احدى الشركات بهدف توافرضمان لتحقيق الاهداف المنشودة وبالتالى حماية حقوق حملة الوثائق .

لقاء بمدير هيئة الرقابة على التأمين بدولة الإمارات

وفيمايلى أهم المحاور التي عملت الهيئة على تحقيقها خلال العام :

الرقابة والإشراف على قطاع التأمين لضمان ملاءته المالية والتطوير المستمر وفقاً لأفضل المعايير الدولية

يهدف التحقق من الملاءة المالية لشركات التأمين وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والتزامها بقواعد سلوك وآداب المهنة لتجنب عمليات غسل الأموال في أنشطة التأمين والتزامها بأحكام القانون ولوائحه التنفيذية وقرارات مجلس ادارة الهيئة وقد واصلت الهيئة العمل بآليات الإشراف المكتبي والزيارات الميدانية على شركات التأمين.

استمرت الهيئة بتطبيق نظام الرقابة على اساس الخطر وهو عبارة عن معيار لتقييم المخاطر والتي تعتمد على التأكد من كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاية المخصصات الفنية والإدارة ونوعية العائد، والسيولة وهو يعني تركيز الرقابة على مناطق الخطر وهو وسيلة ناجحة ولها فعالية لتحقيق مستوى أعلى فى مجال الرقابة على شركات التأمين حيث قامت ادارة الاشراف والرقابة على اعمال التأمين باعمال الرقابة الفنية والمالية من خلال تحليل بيانات شركات التأمين.كما قامت الهيئة بمتابعة أوضاع شركات التأمين بشكل مستمر، مع تطبيق بعض الاليات التى تمكنها من الحصول على مؤشرات سريعة حول أوضاعها، وبشكل خاص قامت الهيئة بما يلي:

- التحقق من التزام شركات التأمين بمعيار هامش الملاءة المالية المطبق بشكل ربع سنوي وذلك للتحقق من الملاءة المالية لهذه الشركات وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه الشركات غير الملتزمة
- دراسة البيانات المالية السنوية لشركات التأمين وذلك للتأكد من تطبيق شركات التأمين للنماذج المعتمدة من قبل الهيئة لإعداد التقارير والبيانات المالية لمواكبة التطور في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- دراسة البيانات المالية الربع سنوية .
- متابعة تطبيق المعايير المُعلن لإدارة استثمارات شركات التأمين من خلال مايلي:
- الاطلاع على السياسة الاستثمارية المعتمدة لكل شركة سنوياً، ومقارنتها مع استثمارات الشركات الفعلية للتأكد من قيام الشركة بتطبيقها ومتابعة استثمارات الشركات والتحقق من الالتزام بتنويع الاستثمارات وذلك بهدف تقليل المخاطر، بالإضافة لعدم التركز في الاستثمارات المرتفعة المخاطر ومتابعة الشركات المخالفة بهدف تصويب اوضاعها.
- تم عقد اجتماعات مع المدراء الماليين لشركات التأمين حول أي ملاحظات لدى الهيئة بخصوص استثمارات الشركات لضمان معالجتها وتصويب أوضاع الشركات المعنية.

- دراسة ترتيبات إعادة التأمين لدى شركات التأمين والتأكد من سلامة ومتانة المراكز المالية والإدارية لشركات إعادة التأمين التي تتعامل معها شركات التأمين المحلية والتحقق من الالتزام بقرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة بهذا الخصوص وذلك بما يضمن حقوق المؤمن لهم.
- التعاون و التنسيق الدائم مع البنك المركزي و بصفة خاصة فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية عبر البنوك Bancassurance كقناة تلبي احتياجات العملاء المتعاملين مع المؤسسات المصرفية ، حيث سبق ان صدرت عدة قرارات هامة في هذا المجال حيث صدر بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم ١٠١٠ بشأن ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفي ، و بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) بشأن تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي و الذي تم تعديله بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٣ .
- استمرار تدعيم مهنة الوساطة بما لديها من خبرات متنوعة وكوادر فنية متخصصة ، و ذلك من خلال عقد بعض الندوات والدورات التدريبية في مجال الوساطة ، ثم إجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن كأحد الشروط الأساسية للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهنة .

٢-٢-١-٤ دور الهيئة في مواجهة المنافسة

- في ضوء اختصاصات الهيئة والتي تهدف الى مراقبة الوضع التنافسي للاسواق المالية غير المصرفية بما يصب في مصلحة جميع المتعاملين فقد تم عقد ورشة عمل بمقر جهاز حماية المنافسة بين ممثلين عن هيئة الرقابة المالية والجهاز، تحت عنوان "دور المنافسة في نمو قطاع الخدمات المالية غير المصرفية"، بهدف تعزيز تعريف ممثلي كل جهة على قوانين ومهام ونطاق عمل الجهة الأخرى سعيا لتنسيق أكبر، ولدعم التوجهات التي تستهدف المزيد من المنافسة في الأنشطة التي تشرف عليها الهيئة.خاصة وان الاهتمام بمشاركة ممثلين لمختلف الإدارات جاء للتعرف على ما يقوم به جهاز حماية المنافسة من واقع خبراته في هذا المجال، وما حدده له القانون من مهام، والتي ترتبط بعدد من القطاعات التي تشرف عليها الهيئة ومنها على سبيل المثال حالات الاستحواذ .
- كما تقوم الهيئة بتشجيع تنويع المنتجات التأمينية بما يتناسب مع جميع شرائح المجتمع وبصفة خاصة المشروعات الانتاجية والخدمية والعمل على الترويج لهذه المنتجات ، بحيث يصبح هذا القطاع فاعلاً في مجال تحويل المدخرات إلي استثمارات يهدف المساهمة في تمويل النمو الاقتصادي المستهدف من جانب الدولة.

٢-٢-١-٥ التأسيس والترخيص لشركات التأمين الخاضعة لرقابة الهيئة

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق ٣٠ شركة تأمين، وجمعية واحدة للتأمين التعاوني ، هذا بالإضافة إلى شركة ذات طبيعة خاصة وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات وهي شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى ، ولا توجد شركات إعادة تأمين .

<u>وبتحليل هيكل شركات التأمين ، يتضح ما يلي:</u>

- <u>وفقًا لنوع النشاط (أشخاص- ممتلكات):</u> بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط تأمينات الأشخاص ١٣ شركة وذلك بعد أن صدر قرار الهيئة رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٨ بالترخيص لشركة " المهندس لتأمينات الحياة " لممارسة نشاطها بعد فصلها عن شركة تأمينات الممتلكات ، و بالتالي تعد شركة المهندس للتأمين آخر الشركات التي وفقت أوضاعها مع تعديلات القانون ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ ، هذا وقد بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط تأمينات الممتلكات ١٩ شركة بالإضافة إلى جمعية التأمين التعاوني . وبالتالي فإنه التزاماً بالمعايير الدولية و التعديلات التشريعية في مصر فقد قامت جميع

الشركات بالتخصص في ممارسة نوع واحد من أنشطة التأمين نتيجة لاختلاف المخاطر التي يواجهها كل نشاط منها و بما يساعد على تحقيق أقصى درجات الحماية لحملة الوثائق و المستفيدين منها و الغير.

- ووفقا لنوع التأمين (تجارى – تكافلي) : بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التجاري ٢٤ شركة بالإضافة إلى جمعيات التأمين التعاوني[٦] ، بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس التأمين التكافلي عدد (٨) شركات أي ما يقترب من ربع عدد شركات التأمين العاملة في السوق.

اجمالي عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

وفقاً للنشاط	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تأمينات أشخاص فقط	١١	١٢	١٣
تأمينات ممتلكات فقط	١٩	١٩	١٩
الاجمالى	٣١	٣١	٣٢

وفقاً لنوع التأمين	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تأمين تجارى	٢٣	٢٣	٢٤
تأمين تكافلى	٨	٨	٨
الاجمالى	٣١	٣١	٣٢

(٦) يتضمن عدد شركات التأمين التى تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كلا من جمعيات التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات .

٢-٢-١-٦ الترخيص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمزاولة نشاطهم في مجال التأمين

البيان	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	طبيعى	اعتبارى	طبيعى	اعتبارى	طبيعى	اعتبارى
وسطاء التأمين	٦٥٠٥	٣٧	٦٨٩١	٤٠	٧٤٣٦	٤٣
خبراء التأمين الإكتواريون	٢٠	٠	٢٣	٠	٣٠	٠
خبراء التأمين الاستشاريون	٣٠٥	١١	٣٠٦	١٠	٣٠٧	١١
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	٥١٤	٤٦	٥١٠	٤٧	٤٢٧	٤٧
صناديق التأمين الحكومية	٠	٤	٠	٤	٠	٤
الأجهزة المعاونة	٠	١	٠	١	٠	١
جمعيات التأمين التعاوني	٠	١	٠	١	٠	١
مكاتب التمثيل	٠	٣	٠	٣	٠	٣
مجمعات التأمين	٠	٤	٠	٤	٠	٤
اتحادات التأمين	٠	١	٠	١	٠	١

٢-٢-١-٧ التفتيش والفحص الدوري لشركات التأمين :

وفقاً لنص المادة رقم ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على الفحص الدوري للشركات وكذلك المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على ان للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون.

فقد قامت الهيئة بالفحص الدوري والتفتيش على الشركات العاملة في مجال التأمين وفقاً للجدول التالي :

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص (مكتبى)	٨٩	٨٨	١١٧
فحص (ميدانى)	٧٤	٥٠	٦٩
فحص مفاجىء (ميدانى)	٢٠	١٦	٧
فحص شكوى (ميدانى)	٤١	١٣	١٤
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٩٤	٧٩	٦٨

٢-٢-١-٨ التفتيش والفحص الدوري لشركات الوساطة :

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص دوري	٦	٢١	٣٣
فحص مفاجئ	٠	٢	٠
الإجمالي	٦	٢٣	٣٣

٢-٢-١-٩ أهم إنجازات الهيئة فى مجال التأمين

فى ضوء اختصاصات الهيئة والتى تهدف الى تنمية الأنشطة المالية غير المصرفية التى تنظمها فتقوم الهيئة بالعمل على الارتقاء بالعمل التأميني في مصر ليبقى مواكباً لآخر المستجدات والتطورات في أسواق التأمين وإعادة التأمين العالمية مع المتابعة المستمرة لتطوير قطاع التأمين حتى يعمل بكفاءة وتنافسية ملتزم بالمعايير الدولية وبما يتماشى مع التشريعات الموضوعة حتى يتمكن من أداء دور فعال في الاقتصاد القومي وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر .

وفيما يلي عرض لكل من :

- أداء سوق التأمين المصرى في ظل التحديات التى مرت بها البلاد .
- التحديات التى تواجه الهيئة فى مجال التأمين

أداء سوق التأمين المصرى في ظل التحديات التى مرت بها البلاد

على الرغم من التحديات التى مر بها الإقتصاد المصري في الثلاث سنوات الماضية إلا أن سوق التأمين المصري قد حقق نجاحاً ملحوظاً في توفير العديد من التغطيات التأمينية مما يعكس سرعة استجابة سوق التأمين للمتطلبات الجديدة ومواكبة الأحداث الجديدة وتطوير العديد من التغطيات القائمة .

ومما لاشك فيه أن إستمرار سياسات تحرير وفتح السوق أمام الإستثمارات الجديدة واطلاق نسبة المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال شركات التأمين المصرية حتى ١٠٠% قد أدت إلى جذب رؤوس أموال جديدة إلى سوق التأمين ودخول العديد من شركات التأمين إلى السوق حيث بلغ عدد الشركات حالياً ٣٢ شركة تأمين وإعادة تأمين بينهم شركتين فقط قطاع أعمال و ٢ شركة تأمين منها شركة اعادة تأمين تعمل بنظام المناطق الحرة وشركة لضمان الصادرات .

ومن الجدير بالذكر أنه فى مجال الشركات الجديدة فقد تقدمت للهيئة بعض شركات التأمين الاجنبية للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط وقد تم منح الموافقة المبدئية للشركة المتحدة للتأمين لمزاولة تأمينات الممتلكات و تساهم فيها شركة المشرق للضمان وإعادة الضمان البنانية بحصة قدرها ٣٥% ، كما تم منح الموافقة المبدئية للشركة المصرية الاماراتية لتأمينات الحياة التكافلى ويعتبر المساهم الرئيسى لها الشركة الاسلامية العربية للتأمين "سلامه" بحصة قدرها ٨٠% كما تقدمت ايضا شركة المتوسط والخليج للتأمين ميد جلف وهى شركة مساهمة بحرينية لمزاولة تأمينات الممتلكات وتعتبر شركة المتوسط والخليج للتأمين واعادة التأمين بالبحرين من احدى الشركات التى تساهم بحصة قدرها ٦٠% وهى تعتبر من اكبر المساهمين بالشركة كما تقدمت ايضا للهيئة شركة أكسا للتأمين وهى من اكبر الشركات الأسبانية فى مجال التأمين.

وتجدر الاشارة الى انه جارى العمل على تأسيس شركة جديدة باسم "مصر لإعادة التأمين" والتى سوف تعد خطوة قوية لدفع عجلة تأسيس الشركات الجديدة ذات الجدوى الاقتصادية وأنه من المنتظر أن تحقق الشركة الجديدة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية وسوق التأمين المحلى وتتمثل أهمها فى الحد من تدفق النقد الأجنبى لخارج البلاد لما له من مردود إيجابى على ميزان المدفوعات المصرى حيث إن صناعة إعادة التأمين تمثل صادرات الخدمات لقطاع التأمين المصرى، وتقليل الاعتماد على السوق الخارجية وزيادة استقلالية سوق التأمين المحلى، وزيادة حصص التبادل المحلى بين شركات التأمين المصرية وشركة إعادة التأمين الجديدة، كما أنها سوف تدعم التبادل التجارى بين مصر ودول الخليج العربى والمنطقة العربية بصفة عامة.

وهذا يدل ان الاستثمار فى مصر مازال جاذبا وخاصة فى قطاع التأمين مما يساعد بشكل واضح على ضخ استثمارات جديدة داخل السوق المصرى بشكل مستمر بل وايضا يساعد على تحويل جانب من مدخرات بعض الافراد الى النشاط التأمينى وما يترتب على ذلك من استثمارات تساعد على خلق فرص عمل جديدة داخل السوق المصرى للتأمين.

وفي إطار أهمية تنمية سوق التأمين المصري بهدف تقديم منتجات تتلاءم مع ظروف ورغبات العملاء وزيادة مساهمة قطاع التأمين في زيادة الناتج المحلي ، فقد برز دور التأمين التكافلي بالسوق ، مما فرض ضرورة تشجيع وتنمية التأمين التكافلي بالسوق وبالتالي دخول العديد من شركات التأمين التكافلي التي تقوم بتقديم منتجات تأمين تكافلية بما يكفل تلبية رغبات الشرائح المختلفة من المجتمع وتعمل جنباً إلى جنب مع الشركات القائمة في زيادة محفظة التأمين في السوق المصري .

وقد برزت في الآونة الأخيرة أهمية قيام شركات التأمين في مصر بإدراج التأمين متناهي الصغر ضمن برامج خدماتها وتحفيز الشركات على فتح فروع في مختلف المحافظات بما يدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للحصول على الخدمات التأمينية مع توفير الوعي التأميني للمشروعات المتوسطة والصغيرة مما سيكون له الأثر الإيجابي في تطور النشاط.
وتؤكد المؤشرات المالية للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ استمرار تأدية قطاع التأمين لدوره في المجتمع والارتقاء بمعدلات نمو هذا القطاع في ظل التطورات والمتغيرات العالمية وأيضا المنافسة الشرسة بين الشركات في سوق التأمين الناتجة عن دخول العديد من الشركات الجديدة إلى السوق مما حذا بتلك الشركات لتقديم منتجات تأمينية متميزة تواجه متطلبات العملاء .

التحديات التى تواجه الهيئة فى مجال التأمين

١- المنافسة بين شركات التأمين فى السوق المصرية والتى من المشاكل التى تعرقل صناعة التأمين خلال الفترة المقبلة

٢- نسب الاستثمار المحددة باللائحة التنفيذية لقانون الاشراف والرقابة على التأمين التى يميل اغلبها الى قنوات الاستثمار المضمونة العائد رغم عدم كفاية هذا العائد فى تلبية احتياجات العملاء من خلال منح مزايا جديدة،

٣- العمل على توفير خدمات تأمينية أكثر جذبا للطبقات الاقل فقرا وتقديم خدمات تأمينية تغطى مخاطر الصحة اشمل واعم من التأمين الصحى الذى يربط مستوى الخدمة المقدم بالمبلغ المدفوع من المستفيد، خاصة وان حق الافراد فى الصحة لا يستلزم توفير إمكانيات مالية باهظة.

٤- النهوض بالتأمين الطبى حيث من المتوقع ان يكون له دور فعال فى زيادة محصلة الاقساط التأمينية بالسوق المصرى،

٥- نقص الوعى التأمينى لدى العديد من افراد المجتمع والعاملين بشركات التأمين وهو يمثل العنصر الاساسى فى مشاكل قطاع التأمين فى مصر، وهو يعد من المشاكل الاساسية والرئيسية بالاضافة الى انه يمثل التحدى الحقيقى الذى يواجه شركات التأمين فى مصر، خاصة و أن نقص الوعى التأمينى لدى فئة كبير من العاملين بشركات التأمين يؤدى الى عدم تنامى محفظة التأمين فى السوق المصرية، مما يؤدى ايضا الى ضعف مساهمة قطاع التأمين (شركات و صناديق تأمين خاصة) فى إجمالى الناتج القومى الاجمالى والذى يبلغ حوالي ١,٢% فى حين يصل مساهمة قطاع التأمين فى الناتج القومى فى بعض الدول العربية الى ٣%، وبالتالى فأن حصة الفرد فى محفظة التأمين فى السوق المصرية لا يتعدى ١٦٥ جنيها سنويا بالرغم من تمتع مصر من بين الدول العربية الاخرى بقدرات بشرية هائلة ولذلك تعمل الهيئة على زيادة الوعى التأمينى والذى يعد مؤشرا لدعم فرص النمو فى الاقتصاد المصرى خاصة وأن نمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة مرتبط بشكل أساسى بالاستقرار الامنى والسياسى بالبلاد، وبالتالى الاستقرار الاقتصادى.

٦- العمل على حصول شركات التأمين على تصنيف ائتمانى مما يخفف من حدة التشدد الذى تواجهه السوق من شركات الإعادة، هذا بالاضافة ان حصول اى شركة تأمين على تصنيف ائتمانى يجذب انظار المؤسسات متعددة الجنسية للتعامل معها اكثر من الشركات الاخرى خاصة وان التصنيف الائتمانى سوف يعطى قوة للشركة الحاصلة عليه.

٢-٢-٢ صناديق التأمين الخاصة:

يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام فى أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس مال ويكون الغرض منها وفقا لنظامه الأساسي أن تؤدى الى أعضائه أو المستفيدين منه تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك فى إحدى الحالات الآتية :

- زواج العضو وذريته أو بلوغه سناً معينة أو وفاة العضو أو من يعوله .
- التعاقد عن العمل أو ضياع مورد الرزق .
- عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .
- أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية .
- (هذا وبرجاء الاطلاع على ملحق (ب) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط صناديق التأمين الخاصة)

تطور نشاط الصناديق الخاصة خلال عام ٢٠١٤ :

- ارتفع إجمالي التعويضات الممنوحة للأعضاء من ٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣ إلى ٤,٧ مليار عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٢,٦%.
- ارتفعت قيمة الاشتراكات و مساهمات الجهات من ٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣إلى ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ٧,٥%.
- ارتفعت قيمة استثمارات الصناديق الخاصة من ٣٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣ إلى ٣٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٢,٤%.
- ارتفعت قيمة الأصول الثابتة من ٣٩,٤ عام ٢٠١٣إلى ٤٣,٨ عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١١,٢%.

٢-٢-٢-١ الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة

- حددت المادة (٧) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته اختصاص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص " : الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة فى حدود أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى شأنها . " حيث تخضع صناديق التأمين الخاصة لإشراف ورقابة الهيئة فيما يلى (وذلك على سبيل الحصر) :
  ١) عند التسجيل وإنشاء كيان الصندوق وكذا عند التعديل على الأنظمة الأساسية لها .
  ٢) أثناء المزاولة أو ممارسة الأعمال لتلك الصناديق من خلال الفحص الدورى لها .
  ٣) عند إنهاء أعمال تلك الصناديق (وذلك عند التصفية سواء الاختيارية أو الوجوبية او الشطب او دمج تلك الصناديق،وذلك بغرض كفالة سلامة مراكزها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحماية الأعضاء والمستفيدين والتأكد من الالتزام بأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

٢-٢-٢-٢ التأسيس والترخيص لصناديق التأمين الخاصة

البيان	٢٠١٢-٠٦-٣٠	٢٠١٣-٠٦-٣٠	٢٠١٤-٠٦-٣٠
عدد الصناديق فى اول العام	٦٣٥	٦٤٠	٦٦١
عدد الصناديق التى سجلت خلال العام	١١	٢٣	١٨
المجموع (١)	٦٤٦	٦٦٣	٦٧٩
عدد الصناديق التى شطبت خلال العام (٢)	٦	٢	٧
عدد الصناديق فى نهاية العام (٣) (١ -٢)	٦٤٠	٦٦١	٦٧٢
عدد الصناديق تحت التصفية الاجمالية (٤)	٦١	٦٤	٦٢
اجمالى الصناديق السارية (٥) (٣ - ٤)	٥٧٩	٥٩٧	٦١٠

تصنيف الصناديق وفقا للقطاعات المنشأ بها					
القطاع	٢٠١٢/٦/٣٠		٢٠١٣/٦/٣٠		٢٠١٤/٦/٣٠
	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء
جهات حكومية	١٦٣	١١٠٠٦٠٩	١٧٠	١١٢٢٤٢٨	١٧٣	١١٦٥٨٤٦
جهات سيادية	٨٣	١١٣٧٠٩٨	٨٦	١١٣٨٧٠٣	٨٩	١٠٦٧٩٥٩
قطاع اعمال	١١٣	٤٤٨٦١٥	١٢٠	٤٥٥٢٣٢	١٢١	٤٤٩٦٦٩
قطاع عام	٢٢	١٤٨٥١٤	٢٤	١٤٩٠٧٢	٢٨	١٤٦٦٦٢
قطاع خاص	١٠٧	١٧٣٧٤٩	١٠٧	١٧٢٢١٨	١٠٨	١٧٩٧٦٠
هيئات عامة	٢٦	١٢٨٢٧٤٣	٢٥	١٢٤٠٣٧٥	٢٤	١٢٢٢٧٧١
البنوك	٢١	٩٣١٥١	٢١	٩١٨٤٢	٢٢	٩٣٢٧٣
الجامعات	١٦	٢٠٥٧٨٢	١٦	٢١٠٢٧٩	١٦	٢٢١٤٥٤
الأندية	٨	٢٦٣١	٨	٢٦٥٨	٨	٢٦٦٥
معاهد	٨	١٥٢٤	٨	٢٠٣١	٨	٢٠٢٣
كليات	٢	٢٦٣٦	٢	٢٦٧٨	٢	٢٧١٩
المؤسسات الصحفية	١٠	٦٦٣٥٢	١٠	٦٨٩٥٦	١١	٦٨٨٤٠
الإجمالي	٥٧٩	٤٦٦٣٤٠٤	٥٩٧	٤٦٥٦٤٧٢	٦١٠	٤٦٢٣٦٤١

تصنيف الصناديق وفقاً للعملية التأمينية					
البيـــــــان	٢٠١٢-٠٦-٣٠		٢٠١٣-٠٦-٣٠		٢٠١٤-٠٦-٣٠
	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	٤٥٥	٣٥٤٢٨٦٣	٤٧١	٣٥٠٢٦٤٦	٤٨٢	٣٤٧٠٣٥٩
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	٩	١٢٧٠٦٧	٩	١٢٧٣٣٣	٩	١٢٧٩٨٤
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معاً	٣٣	٤٥٦٩٤٦	٣١	٤٦٩٢٠٩	٣١	٤٦٨٥٩٦
صناديق ذات مزايا إجتماعية (زمالة)	٥٢	٤٦٨٣٢٢	٥٢	٤٦٧٧٣٣	٥١	٤٣٤٩٢٢
صناديق إدخار	٢٢	٣٣٦٢٦	٢٥	٤٨٤٢٢	٢٧	٦٦٠٧٥
صناديق علاج	٨	٣٣٠٠٥	٩	٤١١٢٩	١٠	٥٥٧٠٥
الإجمالى	٥٧٩	٤٦٦١٨٢٩	٥٩٧	٤٦٥٦٤٧٢	٦١٠	٤٦٢٣٦٤١

٤-٢-٢-٣ التفتيش والفحص الدوري لصناديق التأمين الخاصة

وفقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ و لائحته التنفيذية، يتم الفحص الدوري(مكتبي،ميداني) لأعمال الصناديق الخاصة، و قد قامت الهيئة بالفحص الدوري و التفتيش وفقاً للجدول التالي :

فحص صناديق التأمين الخاصة			
البيـــان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص مكتبى	٥٥٠	٢٦٩	٢٨٩
فحص ميدانى	٣١٥	٢٦٤	٢٩٢
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٨٠	١٤٤	٢٢٨
غلق مقار الصناديق	٢	٢	٦
تصفية صناديق	١٢	٣	٠
شطب صناديق	٦	٤	٤

٢-٣ نشاط التمويل العقاري

يعرف التمويل العقاري وفقا للقانون بأنه احد أساليب تمويل شراء أو بناء أو ترميم أو تحسين المساكن والوحدات الإدارية والمنشآت الخدمية ومباني المحال المخصصة للنشاط التجاري. وتقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة على نشاط التمويل العقاري الذي يشمل الأطراف الأساسية التالية:

شركات التمويل العقاري ، الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري ، جهات التوريق ، وسطاء التمويل العقاري ، خبراء التمويل العقاري ، وكلاء التمويل العقاري ، مراقبو الحسابات إضافة إلى شركات الاستعلام الائتماني وشركات التأمين وهما من الأطراف المكملة لدائرة نشاط التمويل العقاري.

و قد استهدفت سياسات الحكومة منذ يوليو ٢٠٠٤ تطوير وإصلاح القطاع المالي وتنظيم الأسواق وتطوير هيكلها التنظيمي والتشريعي، وكذلك تدعيم الأطر الرقابية، وتقوية الهياكل الرأسمالية للمؤسسات المالية وحماية حقوق المتعاملين فيها. ويتكون برنامج إصلاح قطاع الخدمات المالية غير المصرفية من مرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، والمرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٢). وقد هدفت المرحلة الأولى إلى بناء المؤسسات المالية، والاطمئنان على سلامتها، وإخضاعها لقواعد الرقابة المحكمة بما يدعم كفاءة القطاع المالي وبما يضمن استقراره وسيولته. وبالنسبة لسوق التمويل العقاري فقد استهدفت تلك المرحلة رفع كفاءة السوق من خلال تبنى وتنفيذ مجموعة من الأهداف، والتي تمثلت فيما يلي:

هذا و برجاء الاطلاع على ملحق (ج) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط التمويل العقاري

تطور نشاط التمويل العقارى عام ٢٠١٤

شهد عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في مؤشرات التمويل العقاري مقارنةً بالعام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط عام ٢٠١٤ :

- ارتفع حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري عام ٢٠١٤ مبلغ **٥٧٦** مليون جنيه مقابل **٤٨٧** مليون جنيه خلال عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ١٨,٤ % .
- ارتفع إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات تراكمياً منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته **٤,٨٤** مليار جنيه مقابل **٤,٢٦** مليار جنيه حتى نهاية عام ٢٠١٣ بمعدل زيادة ١٣,٥%.
- ارتفع إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل تراكمياً منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته **٢,٣٤** مليار جنيه مقابل **٢,٢٨** مليار جنيه تراكميا حتى نهاية عام ٢٠١٣ .
- ارتفع عدد العقود الجديدة (المستفيدين الجدد) عام ٢٠١٤ إلى **١٩٧١** عقد مقابل **١١٨١** عقد عام ٢٠١٣ ليصل إجمالي عدد العقود تراكمياً حتى نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٣٦٠١٦ عقد .

٢-٣-١ القوانين المنظمة للنشاط

يتكون الإطار القانوني لنشاط التمويل العقاري من القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية والتي تم إدخال تعديلات عليها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٦٥) لسنة ٢٠٠٥ والتي أضافت تيسيرات عديدة للمتعاملين بالسوق خاصة فيما يتعلق بطرق إثبات دخل المستثمر، وتعريف المستثمر المستفيد من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، ومعايير اعتماد وسطاء التمويل وخبراء التقييم .

٢-٣-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية

قرارات مجلس الإدارة

- **القرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن الضوابط الاستثمارية لصناديق الاستثمار العقاري :**
- ونص القرار على أن يلتزم صندوق الاستثمار العقاري بألا تقل نسبة الأصول المنتجة لعوائد عن ٧٠% من إجمالي أصول الصندوق ويقصد بالأصول المنتجة لعوائد كافة الأصول التى تحقق عائد دورياً خلال فترة الاحتفاظ بها ولا يشترط بيعها حتى يتحقق الدخل ، وتشمل الأصول المنتجة لعوائد (الأصول العقارية ، الأصول المالية).
- **القرار رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤** بشأن تحديد بعض الضوابط الاستثمارية لصناديق الاستثمار العقاري فى حالة استثمارها لجزء من أموالها فى سندات أو صكوك تمويل فيما يخص نسب الأصول والتصنيف الائتماني.
- **القرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٤** بشأن موافقة المجلس على تقرير أتعاب خبراء التقييم العقارى نظير تقييم الوحدات الخاصة بذوى الدخول المنخفضة والمدعومة من صندوق التمويل العقارى وكذا الوحدات الخاصة بمتوسطى الدخل .
- **القرار رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٤** بشأن موافقة المجلس على مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل لجنة النظر فى التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون التمويل العقارى والبت فيها على أن يتم إرسال مشروع القرار إلى السيد رئيس الوزراء لاستصداره.
- **القرار رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٤** بشأن معايير المحاسبة التى يجب أن تلتزم بها الشركات التى تزاول نشاط أو أكثر من أنشطة التمويل العقارى عند إعداد القوائم المالية ومواعيد إعدادها وتقديمها للهيئة ، وكذا معايير المراجعة التى يجب أن يلتزم بها مراقبى الحسابات للشركات المشار إليها.

٢-٣-٣ إجراءات دعم وتطوير نشاط التمويل العقاري

فى إطار سعي الهيئة نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي من ضمنها تطوير نشاط التمويل العقارى وحل المشكلات العملية التى واجهت السوق المصرى والمتعلقة بتطبيق أحكام قانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ منذ إصداره فى عام ٢٠٠١ وحتى الآن ، فقد اصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بتعديل قانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، بناءً على المشروع المقترح من الهيئة والذى تضمن إضافة ٧ مواد جديدة وتعديل ١٨ مادة .

وقد استهدفت التعديلات الجديدة فى القانون توسيع دائرة المستفيدين من نظام التمويل العقارى و تنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، من خلال توفير قدر من المرونة فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من المساكن من المستوى الاقتصادي وفي وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض وفي الحد الأقصى للنسبة عبء التمويل إلى الدخل ، اضافة ان القانون استحدث ضمن أنشطة التمويل العقارى حالات الانتفاع بالعقار و التأجير الذى ينتهى بالتملك،إضافة إلى ما هو قائم حالياً من تمويل شراء العقارات أو بناءها أو ترميمها أو تحسينها .

كما جرى تعديل بعض المواد لتلافى ما أسفر عنه التطبيق الفعلى للقانون خلال الـ ١٠ سنوات الماضية من وجود بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق النتائج المأمولة لإصداره ولتطوير صناعة التمويل العقارى فى مصر. حيث تم إعفاء إثبات تاريخ اتفاق التمويل العقارى وشهره وكذا قيد الضمان وتجديده وشطبه وحوالته من جميع الرسوم والمصروفات والتكاليف المساحية.

هذا بالاضافة ان القانون قد نص لأول مرة على اعتبار العوائد المدينة للقروض التى تعتمد عليها شركات التمويل العقارى لمزاولة نشاطها من تكاليف النشاط الأساسية واجبة الخصم من الوعاء الضريبي، وكذلك خصم المخصصات التى تكونها لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها وذلك وفقاً للمعايير التى تضعها الهيئة العامة للرقابة المالية .

وتجدر الاشارة الى أن القانون قد جرى إعداده بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للتمويل العقارى التي شكلتها هيئة الرقابة المالية وبعد أخذ رأى وزارة الاسكان والشهر العقارى، وتمت مراجعته من مجلس الدولة.

كما نصت التعديلات الجديدة على إنشاء "الاتحاد المصرى للتمويل العقارى" ليضم الجهات العاملة فى نشاط التمويل وإعادة التمويل العقاري تحت مظلة واحدة بهدف المساهمة فى تطوير المعايير المهنية لهذه الجهات والعمل على تنمية هذا النشاط فى مصر حيث تساعد هذه التعديلات على إحكام الرقابة على الوكلاء العقاريين و خبراء التقييم العقارى و وسطاء التمويل العقارى وذلك من خلال وضع التدابير التى يجوز للهيئة إتخاذها قبلهم. وفى المقابل تم إستحداث آلية للتظلم من القرارات الادارية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية تطبيقاً لأحكام القانون من خلال لجان التظلمات يغلب عليها العنصر القضائى، لأهمية دور تلك اللجان في الحسم السريع والمنصف للعديد من المنازعات قبل أن تصل إلى ساحة القضاء، وذلك مع عدم الإخلال بحق المضرور في اللجوء للقضاء .

كما ان التعديلات التى جرى اقرارها فى القانون قد نصت على التزام كل من استفاد بوحدة سكنية مدعومة من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري باستعمالها لسكناه هو وأسرته، ويحظر عليه التصرف فيها أو التعامل عليها بأي نوع من أنواع التصرفات والتعاملات إلا بعد موافقة الصندوق وجهة التمويل، وبطلان أي تصرف على خلاف ما سبق ، وكذلك المعاقبة بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل بطريق الغش والتدليس أو بناءً على بيانات غير صحيحة على دعم من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى ، وذلك فضلاً عن بإلزام المحكوم عليه برد الوحدة السكنية وقيمة الدعم الممنوح له من الصندوق .

١/١ صدور القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ بتعديل أحكام قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١

قامت الهيئة بإعداد تعديلات هامة علي قانون التمويل العقاري للتوسع في الأنشطة والمجالات التي يمكن استحداثها في مجال التمويل العقاري وتكللت تلك الجهود بصدور القانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون التمويل العقاري ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢.

وشملت التعديلات المجالات الآتية:

١/١/١ إضافة مجالات متعددة لمزاولة أنشطة التمويل العقاري لتمويل شراء وبناء أو ترميم أو تحسين العقارات للأغراض الإدارية والمنشآت الخدمية والإنتاجية والمحال التجارية المخصصة للنشاط التجاري فضلا عن أغراض السكن ومن بينها:

- الإجارة بمراعاة أحكام التأجير التمويلي

بما يتيح المجال لكل من نشاطي التأجير التمويلي والتمويل العقاري بتمويل إتاحة العقارات اللازمة لمزاولة النشاط للمشروعات ومن بينها بصفة خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة بصيغة الإيجار الذي ينتهي بتملك العقارات لمحل واحدة من أبرز مشاكل التمويل لتلك المشروعات بتوفيره لمجال تملك وبناء العقارات المخصصة لمزاولة النشاط.

- تمويل شراء حق الانتفاع للعقارات

في ضوء أن أبرز وأكبر مكون من مكونات التمويل هو الجزء المتعلق بتمويل الأرض والبناء عليها فقد أتاحت تعديلات قانون التمويل العقاري تمويل الحصول علي العقارات من خلال استخدام أسلوب حق الانتفاع دون التملك لمدة طويلة تتناسب مع فترة المشروعات ومن بينها المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- تمويل شراء العقارات بنظامي المشاركة والمرابحة

تم إضافة نشاطي المرابحة والمشاركة بما يتيح وسائل أخري لتمويل الحصول علي الأراضي والمباني سواء من خلال قيام شركات التمويل العقاري بتملكها وإعادة بيعها بالتقسيط علي فترات طويلة (المرابحة) لكافة المشروعات ومن بينها المشروعات المتوسطة والصغيرة. أو من خلال المشاركة في تملك العقارات مع المشروعات المشار إليها (أسلوب المشاركة).

- نشاط إعادة التمويل العقاري

في إطار أن أحد أبرز سمات التمويل العقاري تتمثل في أنه تمويل متوسط وطويل الأجل ولتنشيط دور الشركات في نشاط التمويل العقاري فأن نشاط إعادة التمويل العقاري يستهدف تمويل البنوك والشركات التي تزاول نشاط التمويل العقاري سواء من خلال منحها التمويل بضمان الحقوق المالية متوسطة وطويلة الأجل الناشئة عن مزاولة البنوك والشركات لنشاط التمويل العقاري أو من خلال شراء تلك الحقوق أو التمويل باستخدام أحد أدوات سوق رأس المال المتمثل في نشاط التوريق ويتم من خلاله توفير التمويل وذلك بتحويل الحقوق المالية (الأقساط) الناشئة عن مزاولة التمويل العقاري وإصدار سندات أو صكوك مقابلها بما يتيح تسريع دورة التمويل واستخدام مصادر التمويل لعدة مرات حيث يتم إتاحة التمويل الناشئ عن إصدار السندات والصكوك إلي شركات التمويل العقاري.

٢/١/١ تنظيم نشاط التمويل العقاري وتدعيم قدرة شركات التمويل العقاري وملاءتها المالية لمزاولة نشاط التمويل العقاري بكفاءة

تضمنت التعديلات عدد من المجالات للحفاظ علي شركات التمويل العقاري باعتبارها مؤسسات مالية من خلال منح السلطة لمجلس إدارة الهيئة لإصدار عدد من القواعد لتنظيم النشاط من بينها:

- إصدار قواعد ومعايير مزاولة نشاط ومجالات التمويل العقاري.
- إصدار قواعد وإجراءات وشروط التمويل وحدوده الائتمانية ونسبة التمويل إلي قيمة العقار.

- إتاحة المجال لشركات التمويل العقاري بتحديد تكلفة التمويل العقاري التي تمنحه لعملائها دون التقيد بالحد الأقصى المنصوص عليه في أي قانون أخر (القانون المدني).

٣/١/١ تنظيم المهن المرتبطة بنشاط التمويل العقاري

تضمنت التعديلات منح مجلس إدارة الهيئة سلطة تحديد الشروط والإجراءات التي يجب أن تتوافر في الخبراء العاملين في المهن المرتبطة بالتمويل العقاري ومن بينها:

- خبراء التقييم العقاري
- الوسطاء العقاريين
- الوكيل العقاري (الذي يتولى الإجراءات القانونية في حالات النزاع الناشئة عن عدم التزام الممولين بالالتزامات المستحقة عليهم).

٤/١/١ تنظيم إجراء منح الترخيص لشركات التمويل العقاري وإعادة التمويل العقاري.

٥/١/١ تشجيع التمويل العقاري من خلال إتاحة تعديلات القانون لعدد من المزايا الضريبية ومن بينها:

- اعتبار العوائد المدينة التي تتحملها شركات التمويل العقاري مقابل القروض وغيرها من وسائل التمويل من التكاليف واجبة الخصم من وعلي الدخل الخاضع للضريبة.
- إعتبار المخصصات علي الديون المشكوك في تحصيلها لعملاء التمويل العقاري والديون المعدومة من التكاليف واجبة الخصم من وعاء الدخل الخاضع للضريبة.
- إعفاء أرصدة القروض وغيرها من صور التمويل من ضريبة الدمغة وغيرها من الضرائب والرسوم.

٦/١/١ إصدار الهيئة لقواعد إعداد القوائم المالية لشركات التمويل وإعادة التمويل العقاري.

٧/١/١ منح مجلس إدارة الهيئة سلطة توقيع عدد من التدابير الإدارية للشركات حال مخالفتها أحكام القانون والقرارات الصادرة نفاذا له.

٨/١/١ إنشاء الإتحاد المصري للتمويل العقاري ومنح مجلس إدارة الهيئة سلطة إصدار النظام الأساسي له وتسجيله لدي الهيئة.

٩/١/١ منح مجلس إدارة الهيئة سلطة توقيع بعض التدابير الإدارية ضد الوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقاري ووسطاء التمويل العقاري حال الإخلال بالتزاماتهم وفقا للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة نفاذا لهم.

١٠/١/١ وضع العديد من الضوابط لحماية حقوق عملاء التمويل العقاري.

٢-٣-٥ الترخيص للأشخاص الطبيعيين بمزاولة نشاط التمويل العقاري

عدد المقيدين بجداول وسجلات الهيئة للتمويل العقاري

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد خبراء التقييم العقاري	١٦٨	١٨١	٢١٥
عدد وسطاء التمويل العقاري	٢١٧	٢١٥	١٩٥
عدد الوكلاء العقاريين	١٩٨	٢٠١	٢٠٤

٢-٣-٦ الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــــان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالي عدد الشركات المقيدة حتي نهاية العام	١٣	١٣	١٣
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠	٠

٢-٣-٧ فحص شركات التمويل العقاري

يعد التفتيش على الشركات العاملة بالتمويل العقارى أحد أهم وظائف ومهام الهيئة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية حيث يساعد الهيئة على التأكد من مدى التزام اطراف منظومة التمويل العقارى بإتباع كافة التشريعات والقواعد المنظمة والحاكمة للتمويل العقارى، وفى هذا الإطار تقوم الهيئة بدور هام في تنظيم سوق التمويل العقارى و توفير الحماية اللازمة للمستثمرين عن طريق الرقابة المستمرة على جميع الاطراف العاملة في مجال التمويل العقارى لذلك تقوم الهيئة ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها حماية جميع الأطراف لذلك فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة أداء الشركات سواء من خلال الرقابة المكتبية عن طريق فحص البيانات وتحليلها، أو من خلال الرقابة الميدانية بقيام المختصين بالهيئة بفحص ملفات العملاء بمقار الشركات وإعداد تقارير عن نتيجة ذلك الفحص .

ويبين الجدول التالي ما قامت به الإدارات المختصة من عمليات فحص و تفتيش على شركات التمويل العقاري :

البيـــان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص (مكتبي)	١٠٨	١٠٨	١٠٨
فحص (ميداني)	٥	١	٥
فحص مفاجئ (ميداني)	٣	٣	١
فحص شكاوى (ميداني)	٨	٢	٢

٢-٤ نشاط التأجير التمويلي

التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. ويقتضاه ذلك نقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر.

هذا و برجاء الاطلاع على ملحق (د) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط التأجير التمويلي

تطور نشاط التأجير التمويلي عام ٢٠١٤:

شهد عام ٢٠١٤ ارتفاع قيمة العقود عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٧ مليار جنيه مقارنةً بـ ٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ١٦,٧% . كما ارتفع عدد العقود عام ٢٠١٤ليصل إلى ٢٣٢٩ عقداً مقارنةً بـ ١٨٩٦ عقداً عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ٢٢,٨% .

٢-٥-٦ القوانين المنظمة للنشاط :

الإطار القانوني لعمليات التأجير التمويلي ينظمه قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٨ / ٢٠٠٢ ،ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

٢-٥-٧ أهم التعديلات التشريعية و التنظيمية

الإطار الاشرافي والرقابي

تقوم الهيئة بالإشراف على شئون نشاط التأجير التمويلي ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه.

التطور التشريعي

- أقر مجلس إدارة الهيئة مشروع تعديل قرار وزير الاستثمار بشأن المعايير المالية لشركات التأجير التمويلي تمهيداً لاستصداره وتناولت التعديلات إمكانية قبول عقود شراء العقارات بواسطة المؤجر فى حال صدور قرارات تخصيص من الجهات التابعة للدولة وكذا تمكين المؤجر من الاستفادة من مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة له طبقاً لآخر قوائم مالية دورية إضافة إلى تحسين حد الرافعة المالية لشركات التأجير التمويلي مع توضيح طبيعة العمليات الخالية من المخاطر الائتمانية.
- قامت الهيئة بدراسة التعديلات المقترحة للائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي وإعداد مشروع التعديلات في صيغته النهائية حيث تم تقديم مقترح بتعديل وإضافة بعض مواد قانون التأجير التمويلي.حيث تم الانتهاء من إعداد أول مشروع قانون لتنظيم

الضمانات المنقولة وتم رفعه للوزير المختص للنظر فى إصداره وتأتى أهميته فى العمل على تنشيط إستخدام الأدوات المالية غير المصرفية فى عمليات التمويل وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يساعد وجود قانون للضمانات المنقولة فى تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من صور التمويل غير المصرفى، من خلال استخدام الأصول المنقولة التى يتم شهرها بالسجل كضمانة للحصول على التمويل، الأمر الذى يساعد على زيادة فرص حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم لقيامها بمزاولة مع تقليل المخاطر المتعلقة به، ويعمل على خفض تكاليف الائتمان، ويعمل على بث الثقة في نفوس مانحي الائتمان بما يضمن لهم تحصيل حقوقهم ويساهم فى تنشيط حركة الاستثمار ودفع عجلة التنمية.

- يتضمن مشروع القانون المقترح إنشاء سجل لقيد كافة الحقوق المضمونة بأموال منقولة وإعطاء هذه الحقوق الأولوية عن باقي الضمانات الاخري التي ترد علي ذات المنقول، ويكون الشهر بالسجل من خلال قيام الدائن بتعبئة النموذج الالكتروني المعد لهذه الغرض على أن يتضمن وصف المنقول وصفاً عاماً أو خاصا، وجواز أن يكون عقد الضمان فى شكل مستند عادى أو رسمى أو محرر الكترونى- للأشخاص المرخص لهم بالتوقيع الالكترونى- والسماح لأطراف عقد الضمان بوضع الشروط التجارية التى يرونها مناسبة للتعاقد. كما يتناول مشروع القانون التنظيم القانوني في حالة إخلال المدين بالتزاماته سواء بسداد الأقساط أو أصل الدين أو في حالة الإفلاس بما يكفل الحماية الكاملة لحقوق الدائن المسجلة ضماناتهم في السجل وكذلك حماية المدين من تعسف الدائن ووضع العقوبة المناسبة في حالة إخلال المدين بالتزاماته.

تنمية النشاط والدعم الفنى والمؤسسى للشركات

- تم عقد اجتماعات مع الجمعيات العاملة في النشاط وذلك حرصاً من الهيئة على ضرورة التواصل مع الشركات العاملة في الأنشطة التمويلية المختلفة لمساعدتها فى التعرف على مستحدثات سوق التمويل ومعرفه المعوقات والصعوبات التى تعترض النشاط تم عقد لقاءات مع جمعية التاجير التمويلى .

تنمية مهارات العاملين فى شركات التأجير التمويلى وتقديم المشورة والمعاونة الفنية الشركات

تقوم الهيئة ممثلة فى معهد الخدمات المالية بتنظيم دورات تدريبية لكافة العاملين بصفه مستمرة و ومن اهم هذه الدورات " غسل الاموال ، الفاتيكا " .

٢-٤-٣ الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التأجير التمويلي :

- بلغ إجمالى عدد الشركات المقيدة ٢١٦ شركة خلال عام ٢٠١٤ ، منهم ٢٩ شركة هى الأكثر نشاطاً على مدار العام ،ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام.

- وقد حصلت شركتان جديدتان على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجيرالتمويلى ،وذلك حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤. وهما : العربى الأفريقى الدولى للتأجير التمويلى، كاتليست للتأجير التمويلى.

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٢	٢١٤	٢١٦
الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٤	٢	٢
الشركات العاملة خلال العام	٢٤	٢٧	٢٩

شركات التأجير التمويلى التى حصلت على ترخيص خلال عام ٢٠١٤		
رقم القيد	تاريخ القيد	الشركة
٢٨٠	٢ يوليو ٢٠١٤	العربى الأفريقى الدولى للتأجير التمويلى
٢٨١	١ أكتوبر ٢٠١٤	كاتليست للتأجير التمويلى

٢-٤-٥ فحص شركات التأجير التمويلي

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلى بتطبيق أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلى ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه و عدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة للبدء وللمرة الأولى منذ بدء مزاولة النشاط بمصر فى مراقبة سوق التأجير التمويلى والذى انضم إلى الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لما أسند إليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .

فحص شركات التأجير التمويلي			
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص (مكتبي)	١	٠	٠
فحص (ميداني)	٠	٣	٦
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	٠	٠	٠

٢-٥ نشاط التخصيم

يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بالإتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق. وقد بلغ عدد الشركات التى تم الموافقة على تأسيسها والترخيص لها بمزاولة نشاط التخصيم من قبل الهيئة حتى نهاية عام ٢٠١٤ عدد ٦ شركات .

أهم نتائج نشاط التخصيم عام ٢٠١٤ :

ارتفع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة عام ٢٠١٤ إلى ١٢٢٨ مليون جنيه مقارنة ب ٩٧١ مليون جنيه عام ٢٠١٣ بمعدل زيادة قدره ٢٦ % ،

ارتفع إجمالي حجم الأوراق المخصمة عام من ٣,٣ مليار عام ٢٠١٣ إلى ٣,٧ مليار عام ٢٠١٤ بمعدل ارتفاع ١٣%. بينما ارتفع عن قيمته عام ٢٠١١ بمعدل ارتفاع ٢٨٣% مما يشير إلى استمرار النمو في هذه الصناعة.

- ارتفع عدد عملاء نشاط التخصيم من ١٥٢ عميل عام ٢٠١٣ إلى ١٨٢ عميل عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة قدرها ٢٠% ، كما ارتفع بنسبة ١٠٤ % عن عدد العملاء عام ٢٠١١.

هذا و يرجاء الاطلاع على ملحق (هـ) بالتقرير لمزيد من البيانات المتعلقة بنشاط التخصيم

٢-٥-١ مزايا نشاط التخصيم

١. ضمان التدفق النقدي والتمويل الذي يحتاجه المشروع التجاري دون الحاجة إلى الإنتظار حتى تاريخ إستحقاق الفواتير لتحصيل القيمة بنسبة سيولة تصل لى ٨٠% من قيمة الحقوق المالية للبائع.
٢. انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على صافي أرباح المشروع التجاري.
٣. يضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية بما يخفف من الأعباء الإدارية (التحصيل/إدارة حسابات العملاء/ نمط فاتورة مبسط) على الشركة والارتقاء بالإدارة الفنية التي تزاوله الشركة.
٤. تيسير الدخول في الأسواق الخارجية من حيث تقديم خدمة الضمان.

٢-٥-٢ أنواع نشاط التخصيم

١) تخصيم محلي

٢) تخصيم دولي وينقسم إلى:

أ- **تخصيم صادرات:** (العميل: المصدر(الدائن)، شركة التخصيم: المخصم)
ب- **تخصيم إستيراد:** (العميل: المستورد (المدين)، شركة التخصيم: مخصم مراسل)

أشكال نشاط التخصيم

١. مع حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)
٢. بدون حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)

٢-٥-٣ خدمات نشاط التخصيم

١. توفير التمويل اللازم للعملاء.
٢. ضمان مخاطرعدم السداد عن طريق توفير الحماية الإئتمانية للعميل.
٣. التحصيل ومتابعة إدارة شئون العميل.

٢-٥-٤ الإطار الاشرافى والرقابى

تقوم الهيئة بالإشراف على شئون نشاط التخصيم ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه.

٢-٥-٥ تطور الإطار التشريعي لتنظيم نشاط التخصيم

نظراً لأهمية نشاط التخصيم والذى يعد من أهم الادوات التمويلية الحديثة فى السوق المصرى لإدارة المديونيات وكيفية تحصيلها وفقاً للإتفاق بين المتعاقدين مع شركات التخصيم لإنتقال حقوق الدائن إلى شركة التخصيم .
ونظراً لأن الهيئة هى الجهه الإدارية المختصة بإصدار الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم إستناداً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .
وحيث أنه من خلال الممارسة العملية لتطبيق أحكام قرار الهيئة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم والمعدل بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١١ بدء ظهور بعض المشكلات التى تعوق أداء شركات التخصيم فى ضوء الممارسة العملية مع ضرورة تعديل بعض المواد التى تحتاج الى التعديل وذلك لتسهيل العمل وتوفير مرونه أكثر للمتعاملين فى سوق التخصيم .
وقد صدر قرارى مجلس ادارة الهيئة ارقام ٧٢ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ و القرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٨/٤ ليتضمن طرح منتج التخصيم الإستهلاكي للديون الناشئة عمليات البيع المحلى فقط ومن اهم النقاط الرئيسية للقرارين :

- ترك حرية إختيار الأساس القانونى المناسب لنقل الحقوق من البائع إلى المخصم سواء عن طريق الحوالة أو الحلول وفقاً لأحكام كل منها فى القانون المدنى بدلاً من النص على الحوالة كأساس وحيد لنقل الحقوق المالية وذلك لعدم ملائمتها لطبيعة النشاط التجارى .

- إضافة الحقوق المستقبلية حتى تشمل إتفاقات التخصيم الفواتير التى ترد لاحقا بعد توقيع العقد وعدم الحاجة إلى إبرام عقد جديد لكل عمليه حيث أن عقد التخصيم من العقود الزمنية المستمرة

- إضافة النص على جواز نقل الحقوق إلى شركة إعادة التخصيم وذلك لحاجة النشاط لهذا النوع من الشركات والتى تقوم بشراء الحقوق من شركات التخصيم بهدف التمويل وتوزيع المخاطر.

- إلزام المخصم بأن يكون من بين مؤسسيه أو المساهمين فيه مؤسسة مالية بنسبة ٢٥% من رأس المال المصدر والمدفوع مع تحديد معايير للمؤسسة المالية المقصودة فى هذا المجال وذلك لزيادة قدرة الشركات على القيام بنشاطها بكفاءه وفاعلية وضمان توافر الإحترافيه فى متخذى القرار ودعم القدرات الفنية والإدارية والإئتمانية .

- النص على زيادة قيمة الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التخصيم ليصبح عشرة مليون جنية بدلاً من خمسة مليون جنية لضمان الجدية وزيادة قدرة الشركات على المنافسة والممارسة الفعالة لهذا النشاط .

- النص على ضمان توافر الخبرات والكفاءات البشرية التى تساعد الشركات على أداء النشاط وفقاً لأحدث النظم والاساليب المتبعة فى هذه المجالات لمباشرة هذا النشاط بشكل إحترافى .

- إتاحة الفرصة لشركات التخصيم لشراء الديون المستحقة على الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فى حالة قيامها بشراء سلع أو تلقى خدمات مخصصة لممارسة نشاطها حيث أن تلك الديون تعتبر قليلة المخاطر .

- تعزيز الضمانات المقررة للمخصم عند الإتفاق على تخصيم الحقوق وتمكينة من جواز رجوعة على البائع حالة عدم سداد المدين.

- إلزام المخصم بتقديم بيانات العمليات التى يقوم بإبرامها مع عملائه إلى الهيئة حتى يتسنى للهيئة إعداد قاعدة بيانات دقيقة وعمل مؤشرات لتقييم الأداء بالإضافة إحكام الدور الرقابى للهيئة على نشاط التخصيم .

- اصدار ضوابط خاصة بممارسة نشاط التخصيم الاتهلاكى لكل من بشركة التخصيم وبائع الحقوق المالية والحقوق التى يتم تخصيمها.

٦-٢ تنمية النشاط والدعم الفنى والمؤسسى للشركات

عقد اجتماعات مع الجمعيات العاملة في النشاط مع تقديم المشورة والمعاونة الفنية الشركات كما حرصت على الهيئة على ضرورة التواصل مع الشركات العاملة في الأنشطة التمويلية المختلفة لمساعدتها فى التعرف على مستحدثات سوق التمويل ومعرفه المعوقات والصعوبات التى تعترض النشاط تم عقد لقاءات مع الجمعية المصرية للتخصيم .

٦-٢-٥ فحص شركات التخصيم :

في إطار دور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية تم إجراء تفتيش على الشركات العاملة في مجال التخصيم وفقاً لأحكام قرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم على النحو التالي:

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
فحص (مكتبي)	١	٠	٦
فحص (ميداني)	٠	٣	٦
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	٠	٠	١

٦-٢ التمويل متناهى الصغر

نظراً للدور الهام الذي تلعبه المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في تنمية النشاط الاقتصادي تسعى الهيئة (إلي جانب غيرها من الجهات ذات العلاقة مثل الجهاز المصرفي، الصندوق الاجتماعي للتنمية) لتهيئة المناخ الملائم لتيسير مزاولة تلك المنشآت لنشاطها وتعظيم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبصورة خاصة تسعى الهيئة إلي إتاحة التمويل من خلال المؤسسات والأدوات المالية غير المصرفية (التأمين، التأجير التمويلي، التمويل العقاري، التمويل متناهي الصغر، سوق رأس المال، التخصيم) وقد حفل عام ٢٠١٤ بالتعديلات التشريعية لقوانين قائمة أو استحداث قوانين جديدة لتهيئة الإطار القانوني لمزاولة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشاطها وإصدار قواعد مزاولة تلك الأنشطة.

ندوة - المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر - ٢٧ أبريل ٢٠١٤

أولاً: تعديل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر:

أ. ظلت بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية (إلي جانب الجهاز المصرفي) تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر دون وجود إطار قانوني ينظم مزاولة هذا النشاط إلي أن قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد مشروع قانون لتنظيم هذا النشاط لأول مرة. وقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٣ حيث تضمن القانون تنظيم متكامل لهذا النشاط وفيما يلي أهم ملامح ما ورد بالقانون:

١. تحديد مفهوم التمويل متناهي الصغر وقصره علي نشاط التمويل للأغراض الاقتصادية انتاجية أو خدمية أو تجارية دون أن يمتد إلي تمويل النشاط الاستهلاكي واعتبار نشاط التمويل متناهي الصغر من الأدوات المالية غير المصرفية في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة علي الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية (مع عدم سريان القانون علي الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي).

٢. السماح لشركات المساهمة التي تنشأ لهذا الغرض والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة.

٣. تحديد متطلبات الترخيص للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر.

٤. وضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ومعايير الملاءة المالية التي تلتزم بها الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط.

٥. إصدار قواعد إعداد القوائم المالية السنوية وربع السنوية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول النشاط فضلا عن اشتراط تولي مراجعة الحسابات مراقب للحسابات من بين المقيدة أسمائهم في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.

٦. تحديد التكاليف واجبة الخصم من وعاء الدخل الخاضع للضريبة (ومن بينها مخصصات التمويل المشكوك في تحصيله، العوائد المدينة التي تدفعها الشركة علي القروض وغيرها من وسائل التمويل والديون التي يتقرر إعدامها).

٧. الإعفاء من ضريبة الدمغة وغيرها من الضرائب والرسوم علي أرصدة القروض وأي صورة من صورة التمويل التي تقدمها الشركات لعملائها.

٨. إنشاء وحدة مستقلة ذات طابع خاص بالهيئة العامة للرقابة المالية للرقابة علي نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية وإصدار النظام الأساسي لها واللوائح المنظمة لعملها وتشكيل مجلس أمناء للوحدة وتحديد اختصاصاته.

٩. تحديد تكلفة التمويل التي تمنحها الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية دون التقيد بالحدود الواردة في أي قانون أخر (القانون المدني).
١٠. وضع القواعد والمعايير اللازمة لمزاولة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التمويل متناهي الصغر.
١١. إنشاء اتحاد يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر وإصدار النظام الأساسي له.
١٢. وضع التدابير الإدارية حال مخالفة أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له.
١٣. تحديد العقوبات الجنائية في الأحوال التي حددها القانون.

ويهدف القانون الى تحقيق ما يلي:

١. تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر بما يتضمن مصالح الإطراف المعنية والرقابة على الشركات التي تقدمه لضمان الكفاءة والشفافية وإدارة للمخاطر التي قد تتعرض لها.
٢. تطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر للنهوض بها وبالعاملين بها بما يتماشى مع المعايير الدولية.
٣. جذب المزيد من الجهات الراغبة في تقديم التمويل متناهي الصغر من المؤسسات المالية المهتمة بإتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يؤدي الى التنافس بينها بما يحقق مصلحة العملاء.
٤. التوسع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر وللفئات المستهدفة من العملاء للتقليل من الفجوة التمويلية بهذا القطاع.
٥. تشجيع وتنظيم التأسيس والترخيص لشركات التمويل متناهي الصغر وإتاحة موارد التمويل لها.

ب. قامت الهيئة بإعداد القواعد والإجراءات لمزاولة النشاط، وفي هذا الإطار فقد صدر العديد من القرارات عن مجلس إدارة الهيئة لتفعيل ما ورد بالقانون في أعقاب صدوره خلال شهر ديسمبر سنة ٢٠١٤ وصدرت قرارات أخري في مطلع عام ٢٠١٥ فضلا عن إعداد العديد من متطلبات تفعيل القانون لكي تناقش وتصدر علي التوالي من كل من مجلس إدارة الهيئة ومجلس أمناء وحدة الرقابة علي نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية علي النحو التالي:

١. تحديد مجالات التمويل متناهي الصغر

إعمالا لأحكام المادة (٢) من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣
حيث تضمن القرار بصورة رئيسية ما يلي:

١/١ قصر تقديم التمويل متناهي الصغر علي الأغراض الاقتصادية في المجالات الانتاجية أو الخدمية أو التجارية المولدة للدخل.
٢/١ تحديد مجالات تقديم التمويل والأنشطة المولدة للدخل في المجالات الأتية:

- المجالات الزراعية والأنشطة المرتبطة بها.
- المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية.
- المجالات الخدمية.
- المجالات التجارية.

٣/١ تحديد قيمة التمويل مع مراعاة مشاركة متلقي التمويل بالجهد أو جزء من التمويل للمشروع كل ذلك بما يتناسب مع طبيعة المشروع وبما لا يتجاوز في جميع الأحوال مائة ألف جنيه.

٢. إصدار النظام الأساسي لوحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعمالا لأحكام المادة (١٢) من القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ بشأن النظام الأساسي ومن أبرز ما تضمنه ما يلي:

١/٢ نطاق عمل الوحدة واختصاصاتها.
٢/٢ تنظيم الوحدة.
٣/٢ تشكيل مجلس أمناء الوحدة واختصاصاته.
٤/٢ النظام المالي والإداري للوحدة.

٣. ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي حسابات شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط :

إعمالاً لأحكام المادتان ١٥،٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ بالضوابط المشار إليها أعلاه ومن أبرز ما تضمنه القرار ما يلي:

١/٣ إنشاء سجل مراقبي الحسابات ومعايير القيد بالسجل.
٢/٣ تقسيم السجل إلى ثلاثة أقسام بحسب الحد الأقصى لقيمة محفظة التمويل متناهي الصغر للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية.
٣/٣ شروط القيد في السجل.
٤/٣ دور وحدة مراقبة جودة مراقبي الحسابات والتدابير الإدارية.

٤. شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر

أصدر مجلس إدارة الهيئة إعمالا لأحكام المادة رقم (٦) من القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ القرار رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشروط والقواعد والإجراءات المشار إليها أعلاه ومن أهم ما تضمنه القرار ما يلي:

١/٤ شروط الترخيص ورأس المال المدفوع.
٢/٤ إجراءات الترخيص المؤقت.
٣/٤ قواعد الترخيص.
٤/٤ إجراءات الترخيص النهائي.
٥/٤ توفيق أوضاع الشركات القائمة.
٦/٤ نموذج طلب الترخيص.

٣/١ تحديد قيمة التمويل مع مراعاة مشاركة متلقي التمويل بالجهد أو جزء من التمويل للمشروع كل ذلك بما يتناسب مع طبيعة المشروع وبما لا يتجاوز في جميع الأحوال مائة ألف جنيه.

٥. شروط وقواعد الترخيص للجمعيات والمؤسسات الأهلية

صدر علي التوازي قرار مجلس أمناء وحدة الرقابة علي الجمعيات والمؤسسات الأهلية قرار بتنظيم قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص (المؤقت والنهائي) لمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.

٦. قواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهي الصغر

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (١٧٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ بالقواعد المشار إليها ومن أبرز ما تضمنه ما يلي:

١/٦ الأحكام العامة والتعريفات.

٢/٦ إدارة الشركة والحوكمة.

٣/٦ البنية التنظيمية والإدارية والفنية والمعلوماتية.

٤/٦ حماية المتعاملين.

٥/٦ معايير الملاءة المالية وقواعد إعداد القوائم المالية.

٦/٦ أسس احتساب المخصصات.

٧/٦ فروع الشركة.

٨/٦ حوالة الحافظ الائتمانية.

٩/٦ التقارير الرقابية.

٧. صدور قرار بالنظام الأساسي للإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ بالنظام الأساسي المشار إليه إعمالا لأحكام المادة رقم (١٨) من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ ومن أبرز ما تضمنه القرار ما يلي:

١/٧ تأسيس الإتحاد.

٢/٧ أهداف الإتحاد.

٣/٧ وسائل تحقيق الأهداف.

٤/٧ العضوية بالإتحاد.

٥/٧ حقوق الأعضاء وواجباتهم.

٦/٧ السنة المالية للإتحاد.

٧/٧ موارد الإتحاد.

٨/٧ أجهزة الإتحاد واختصاصاتها (الجمعية العامة - مجلس الإدارة ورئيس الإتحاد - الجهاز الإداري).

٩/٧ مراقب الحسابات.

١٠/٧ مساءلة الأعضاء والتدابير الإدارية.

١١/٧ اللجنة التأسيسية للإتحاد.

٨. قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية

تم الانتهاء من إعداد القواعد المشار إليها إعمالا لأحكام المادة رقم (١٣) من القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ وعرضها علي مجلس أمناء وحدة مراقبة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية تمهيدا لعرضها وإصدارها بقرار من مجلس إدارة الهيئة خلال شهر مارس سنة ٢٠١٥ وقد روعي في إعدادها التماثل مع القواعد الصادرة بشأن شركات التمويل متناهي الصغر.

٩. قواعد إعداد القوائم المالية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية

تم الانتهاء من إعداد القواعد المشار إليها إعمالا لأحكام المادتان ٩،١٥ من القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ ومناقشتها بمجلس أمناء وحدة الرقابة علي نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية تمهيدا لإصدارها خلال شهر مارس سنة ٢٠١٥ بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة. وشملت ما يلي:

١/٢/٨ الهدف والنطاق.
٢/٢/٨ قواعد إعداد المركز المالي الإفتتاحي
٣/٢/٨ قواعد إعداد القوائم المالية
٤/٢/٨ المخصصات
٥/٢/٨ نماذج استرشادية للقوائم المالية
٦/٢/٨ الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

١٠. التنظيم الإداري

أصدر مجلس إدارة الهيئة قرار خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ بتعديل الهيكل التنظيمي للهيئة بإضافة وحدات تنظيمية لنشاط التمويل متناهي الصغر للشركات وتم تعيين أحد ذوي الخبرة المتخصصة مسئولاً عن هذه الوحدة التنظيمية وانتداب عدد من الباحثين بالهيئة للعمل بهذه الوحدة التنظيمية.

مشاركة الهيئة في ورشة عمل التمويل متناهي الصغر بالأردن

القسم الثالث

حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية

٣-١ الشكاوى والتظلمات

٣-١-١ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال سوق المال:

تلقت الهيئة عدد ٣٤٨ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية،بالاضافة الى وجود بعض الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق بلغت ٦١ شكوى ، ليصل إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال العام إلى عدد ٤٠٩ شكوى.

وقد انتهت الهيئة من دراسة عدد ٣٣٩ شكوى خلال عام ٢٠١٤، و تم حفظ ٢٦٩ شكوى منها، لينخفض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى ٧٠ شكوى بنهاية عام ٢٠١٤.

وبتحليل نوعية الشكاوى المقدمة للهيئة خلال عام ٢٠١٤ يتبين انها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة بفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش،والبيع الجبري لسداد المديونيات، والتعامل على الحساب من خلال الانترنت.كما تم ايضا حفظ عدد ٨٠ شكوى خلال عام بنسبة ٢٣,٦% من إجمالي عدد الشكاوى التي تم فحصها لأسباب منها لإزالة الأسباب والتنازل، لعدم ثبوت أحقية الشاكي أو لعدم صحة الشكوى، أو لعدم الجدية .

إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية			
البيـــــان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	١٥٠	٧٥	٦١
عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة خلال العام	٣٧١	٣٣٦	٣٤٨
إجمالي عدد الشكاوى	٥٢١	٤١١	٤٠٩
عدد الشكاوى التي تم الأنتهاء من دراستها خلال العام	٤٤٦	٣٥٠	٣٣٩
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٧٥	٦١	٧٠

٣-١-٢ التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص

ينظم قانون سوق رأس المال السبل التي تكفل للمتعاملين فية حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية. و يكون التظلم أمام لجان التظلمات التي تشكل بقرار من الوزير المختص.

جدول (٦-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص		
البيان	حتى ديسمبر ٢٠١٣	حتى ديسمبر ٢٠١٤	نسبة التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٢٤	٤٧	%٩٦

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٤٧ تظلم خلال عام ٢٠١٤ مقابل عدد ٢٤ تظلم خلال عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة ٩٦ % . ،كما تم قبول بعض التظلمات شكلاً ورفضهم موضوعاً ووضع البعض تحت نظر اللجنة المختصة وتم تأجيل بعضها وعدم قبول البعض الآخر لانتفاء القرار الإداري. وجدير بالذكر أن التظلمات تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم .

٣-١-٣ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأمين عام ٢٠١٤

البيـــــان	عدد الشكاوى تحت الدراسة	عدد الشكاوى التى تم تسويتها					عدد الشكاوى الواردة خلال عام ٢٠١٤
		أسقط العملاء	عدم أحقية العملاء	إحالة موضوع الشكوى لإدارة أخرى	حفظ لعدم اختصاص الهيئة به	حفظ لعدم ملاءمة البت فيه أمام القضاء	
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعاً طبقاً لشكوى (خبير / وسيط) تأمين ضد شركة تأمين	٦	٧	٧	٠	١٨	١	٣٩
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعاً طبقاً لشركات تأمينات الأشخاص .	٤١	٣٣	٥٤	٠	٦	٥	١٣٩
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعاً طبقاً لشركات تأمينات ممتلكات	٨٣	٥٩	١٥٥	٠	٩	٤	٣١٠
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعاً طبقاً لـ مكافحة الغش (ضد وسطاء التأمين)	١	١	٠	٠	٠	٠	٢
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعاً طبقاً لـ صناديق التأمين الخاصة	٣٥	٤٠	٨٠	١٢	١٢	٦	١٨٥
إجمالي الشكاوى	١٦٦	١٤٠	٢٩٦	١٢	٤٥	١٦	٦٧٥

٣-١-٤ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التمويل العقاري

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام	١	٢	١
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٧	٢	١٤
إجمالي عدد الشكاوى	٨	٤	١٥
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٦	٣	١١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٢	١	٤

٣-١-٥ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأجير التمويلي

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام	٠	٠	-
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	١	١	٢
إجمالي عدد الشكاوى	١	١	٢
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	١	١	١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠	١

٣-١-٦ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التخصيم

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	العدد في ٢٠١٤
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٠	٠	-
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٠	١	-
إجمالي عدد الشكاوى	٠	١	-
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٠	١	-
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠	-

٢-٣ تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات			٢٠١٣	٢٠١٤
أولاً : تحريك الدعوى	سوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في شبهة الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٦٠	٣٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٢٨	١٧
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٢٧	١٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات مصدرة"	٢	٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٢٢	٢٤
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	٥	١٩
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لممارسة النشاط بدون ترخيص من الهيئة	٢	٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	١٩	٤٨
	التأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين	٣	١٢
	التمويل العقاري	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٧٥	٣٤
	التأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	٤
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	٠
ثالثاً: التصالحات	سوق المال	تصالحات إنهى البت فيها "شركات"	١١	١٥
		تصالحات إنهى البت فيها "عملاء"	١	٠
		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"	٦٥	٩٠
	التأمين	تصالح إنهى البت فيه	٦	٢
		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	٢	٢٨
	التمويل العقاري	تصالح إنهى البت فيه	١	٠
		الإجمالي	٣٢٩	٣٣٣

القسم الرابع

التوعية وتنمية المهارات

٤-١ معهد الخدمات المالية

تعريف بالمعهد :

تم إنشاء المعهد فى يوليو ٢٠١٠ وفقاً لقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وصدر نظامه الأساسى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٠، وبدء العمل الفعلى فيه فى الأول من يناير ٢٠١١.
للمعهد شخصية إعتبارية مستقلة ، وله مجلس إدارة يضم عدد كبير من الخبرات العملية والمهنية والأكاديمية فى مجال نشاط المعهد، وله مدير تنفيذى يتولى تسيير أموره المالية والفنية والإدارية وهو يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية.
و يختص المعهد بالعمل على تنمية المهارت فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية بهدف مسايرة التطور العلمى، و على ترسيخ قواعد العمل المهنى السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية للمهتمين بهذا المجال، وإكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية.
كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والبحوث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالى غير المصرفى، والعمل على نشر الثقافة والتوعية المالية والإستثمارية والتعريف بأحدث الممارسات الدولية فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

اختصاصات المعهد :

- تدريب العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية والعمل على تنمية قدراتهم المهنية بشكل مستمر.
- إعداد البرامج العامة والمتخصصة اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالى غير المصرفى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.
- إيفاد بعثات إلى الخارج للوقوف على التطورات والمستجدات فى المجالات ذات الصلة بنشاط المعهد.
- تنمية الكوادر الفنية والإدارية القائمة بمهام التدريب فى القطاع المالى غير المصرفى وكافة الأعمال الإدارية اللازمة للنهوض بهذه المهام.
- الإتصال بمراكز ومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة فى الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية
- تأهيل المهتمين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلى والإقليمى للحصول على الدرجات العلمية والمهنية فى هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- المساهمة فى نشر الوعى بأنشطة وأسواق وأدوات التمويل فى مصر.

مجلس إدارة المعهد :

السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي	رئيس مجلس الإدارة	رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
السيد الدكتور / محمد أحمد محمد معيط	عضواً	نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
السيد الأستاذ / عبد الرؤوف قطب	عضواً	رئيس الإتحاد المصري للتأمين
السيد الدكتور / محمد تيمور	عضواً	رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية
السيد الدكتور/ محمد عمران	عضواً	رئيس البورصة المصرية
السيدة الأستاذة/ هالة بسيونى	عضواً	رئيس جمعية التمويل العقارى
السيد الأستاذ / محسن عادل	عضواً	نائب رئيس جمعية التمويل وتنمية الاستثمار
السيد الدكتور / خالد سرى صيام	عضواً	عضو من ذوى الخبرة

السيدة الأستاذة الدكتورة / شاهيناز رشاد — المدير التنفيذى

أهم البرامج التدريبية التي قدمها المعهد عام ٢٠١٤:

أولاً : فى مجال المؤتمرات والندوات وورش العمل:

أ. **المؤتمرات** : مؤتمر صناديق التأمين الخاصة ٢٠١٤/١٢/١٥.

ب. **البرامج المتخصصة والندوات وورش العمل خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ :**

١. تنمية المهارات الفنية والإدارية فى مجال صناديق التأمين الخاصة .
٢. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين.
٣. التشريعات والمتطلبات القانونية والرقابية المنظمة لأعمال شركات ووسطاء التأمين .
٤. ورشة عمل بهدف شرح الأحكام الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة أعمال الوساطة فى التأمين داخل جمهورية مصر العربية.
٥. ندوة إلتزام شركات التأمين ببذل عناية الشخص الحريص فى مجال التأكد من توافر شروط و متطلبات تجديد التغطيات التأمينية .
٦. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى شركات التمويل.
٧. ندوة عن صناديق الاستثمار فى ظل التشريعات المستحدثة وورشة عمل صناديق الاستثمار العقاري وصناديق المؤشرات.
٨. ثلاثة ورش عمل متتالية حول إجراءات تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (الفاتكا).
٩. ورشة عمل عن التأجير التمويلى بالتعاون مع ال USAID.
١٠. ورشة عمل عن التأجير التمويلى والتخصيم و الاستثمار المباشر بالتعاون مع ال USAID.
١١. ورشة عمل صناديق الإستثمار : قواعد إعداد القوائم المالية والمعاملة الضريبية .
١٢. ورشة عمل على المستوى الإقليمى عن التأمين وإعادة التأمين التكافلى على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين .
١٣. حلقة نقاشية لقضاة المحاكم الاقتصادية بشأن التمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم.
١٤. ندوة وورشة عمل تعديلات قانون التمويل العقارى.

ج. **البرامج الخاصة بتراخيص المهنيين خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١**

١-التأمين :

بلغ عدد البرامج المنفذة الخاصة بتأهيل وسطاء التأمين عدد (٨٨) برنامج.

٢-التمويل العقارى

بلغ عدد البرامج المنفذة الخاصة بالتجديد للوكلاء العقاريين و خبراء التقييم العقارى عدد (٤) برنامج .

ثانياً: الإنجازات فى مجال تطوير النشاط التدريبى

١. الإرتقاء بمهنة وسطاء التأمين من خلال تطوير مناهج الدورات التدريبية

قام المعهد من خلال الاستعانة بعدد من الخبراء بتطوير المنهج الخاص بهم ليشمل ثلاثة برامج:

البرنامج الأول : للمقدمين للحصول على الترخيص لأول مرة (٣٢ ساعة):

يعرض البرنامج التأهيلي الأول مفاهيم وأساسيات ومبادئ واليه صناعة التأمين وأهميته والإطار القانوني الذي يحكمه ، وقسيماته المختلفة وكذلك العلاقة التعاقدية بين الشركة والعميل والتي يعكسها العقد المعروف بوثيقة التأمين وانتهاء بهيكل السوق المصري وعناصره ومؤشراته وضوابطه التشريعية .ذلك بالإضافة الى مؤهلات الوسيط والتى تتمثل في مجموعة القيم وأخلاقيات المهنة من صدق وإيمان برسالته وعمله ، وأمانته في التعامل مع الغير من ناحية و أيضا التزامه بالتشريعات و الضوابط الرقابية والقواعد المنظمة لأعمال الوساطة فى السوق من ناحية أخرى .

البرنامج الثاني للمقدمين لتجديد الترخيص بعد ثلاث سنوات (٢٤ ساعة):

يهدف البرنامج إلى الارتقاء بمهارات وسطاء التأمين وتطوير أدائهم حيث يتضمن تسويق الخدمات التأمينية وكذلك إدارة المخاطر فى فروع التأمين المختلفة وإعادة التأمين و التأمين التكافلى.

البرنامج الثالث : برنامج تمنى لأفضل الممارسات (للمقدمين لتجديد الترخيص بعد ٦ سنوات)

يهدف البرنامج التأهيلي الثالث الى الإرتقاء بمهارات وسطاء التأمين وتطوير ادائهم من خلال إختيار أحد البرامج المتخصصة التى يعتمدها المعهد فى أحد المجالات التالية (التأمين البحرى،التأمين الهندسى،تأمين البترول،التأمين متناهى الصغر،التأمين وإعادة التأمين التكافلى،التأمين الطبى،آخرى.....).

٢. الإرتقاء بمهنة خبراء المعاينة و تقدير الأضرار من خلال إعداد دورات تدريبية متخصصة لهم

يهدف البرنامج التأهيلي لخبراء المعاينة و تقدير الأضرار تطوير ادائهم و ترسيخ مفاهيم التأمين لديهم من خلال أحد البرامج التى يعتمدها المعهد فى أحد المجالات التالية (التأمين البحرى،التأمين الهندسى،تأمين الحريق ،آخرى.....) و ذلك وفقاً لتخصصهم .

٣. بروتوكولات تعاون في مجالات التدريب والارتقاء بالكفاءة المالية والبحوث والدراسات

- تم توقيع بروتوكول مع مركز إعداد القادة فى ضوء العمل على زيادة الوعى لدى شركات قطاع الأعمال تجاه الأدوات غير المصرفية وذلك من خلال تنظيم سلسلة من ورش العمل فى هذا المجال . وقد تم تنظيم أول ورشة عمل للشركة القومية للتشييد والتعمير وشركاتها التابعة و التى استعرضت كافة الأدوات الغير مصرفية والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل العقارى و التأمين .
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع الإتحاد المصرى للتأمين يهدف الى دعم وتفعيل التعاون المثمر القائم بين معهد الخدمات المالية والاتحاد المصري للتأمين لدعم وتطوير سوق التأمين المصري والعاملين فيه والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية لعموم المواطنين والمهتمين بصناعة التأمين، باعتبارها قاطرة النمو الإقتصادى.
- جارى عقد بروتوكول تعاون مع غرفة الصناعات الهندسية / إتحاد الصناعات المصرية.
- عقد بروتوكول تعاون مع المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب.

ثالثاً: البرامج التدريبية المستقبلية

١) البرامج الخاصة بقطاع التأمين:

أ) البرامج الخاصة بالمهنيين في قطاع التأمين:

١- برنامج وسطاء التأمين لتجديد الترخيص (المستوى الثالث) " جارى تنفيذه مع اقتراب السنة التاسعة من تطبيق القانون ١١٨/ ٢٠٠٨.
٢- برنامج التجديد لخبراء المعاينة وتقدير الأضرار.

ب) البرامج المتخصصة في قطاع التأمين:

١- التأمين البنكى
٢- التأمين و إعادة التأمين التكافلى
٣- الرقابة على أساس الخطر
٤- إدارة مخاطر شركات التأمين
٥- تسويق خدمات التأمين فى السوق المصرى
٦- فض المنازعات والتحكيم فى مجال التأمين
٧- التأمين متناهى الصغر و التمويل متناهى الصغر
٨- التعويضات المرفوضة بشركات التأمين
٩- إستراتيجيات تنمية الطلب على تأمينات الحياة.
١٠-التأمين الطبي والجهات المقدمة للخدمات الطبية عقود التأمين الطبي(أسس الاكتتاب ،إعادة التأمين الطبي ، الإشراف و الرقابة).
١١-الأسس الفنية للتأمينات الهندسية.
١٢-الأسس الفنية لتأمين السيارات.
١٣-الأسس الفنية لتقييم الاخطار عند الاكتتاب في تأمينات الحريق .
١٤-التأمين البحرى وتسوية المطالبات.
١٥-إعادة التأمين (مفهوم إعادة التأمين – عقد إعادة التأمين – أساليب إعادة التأمين).

٢) البرامج الخاصة بقطاع سوق المال:

أ) البرامج الخاصة بالمهنيين في قطاع سوق المال:

١- البرنامج التدريبي لعضو مجلس إدارة منتدب لشركات الوساطة
٢- البرنامج التدريبي لمديري الفروع
٣- البرنامج التدريبي للوسطاء (المنفذين)

٤- البرنامج التدريبي لمدير الحساب .
٥- البرنامج التدريبي للمدير المالي
٦- البرنامج التدريبي لمدير عمليات المكتب الخلفي

ب) البرامج المتخصصة في قطاع سوق المال:

١- إدارة المخاطر في أسواق المال
٢- أساسيات الاستثمار في أدوات الدخل الثابت
٣- إدارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار
٤- أساسيات الاستثمار والتعامل في سوق المال
٥- برنامج إدارة الأصول
٦- الوساطة في الأوراق المالية
٧- برنامج التحليل الفني
٨- الرقابة المالية والمراجعة الداخلية
٩- برامج سوق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٣) البرامج الخاصة بقطاع التمويل العقاري:

١- برنامج تطبيقات الأدوات المالية غير المصرفية
٢- برنامج اساسيات التمويل العقارى
٣- برنامج التمويل العقارى المتقدم
٤- اعداد وعرض التقارير المالية لشركات التمويل العقارى فى ضوء معايير المحاسبة المصرية
٥- اساسيات التأجير التمويلى
٦- برنامج الجوانب القانونية والمحاسبية فى عقود التأجير التمويلى
٧- برنامج اساسيات التخصيم
٨- التمويل متناهى الصغر.

٤) برامج عامة للمؤسسات المالية غير المصرفية:

١- برامج التحكيم فى منازعات الإستثمار
٢- برامج الأدوات المالية غير المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
٣- القطاع المالي غير المصرفي لقضاة المحاكم الاقتصادية.
٤- التقارير المالية للقطاع المالي غير المصرفي فى ضوء معايير المحاسبة المصرية.
٥- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاع المالى غير المصرفى.
٦- قانون الامتثال الضريبي الأمريكى (الفاتكا).
٧- الائتمان وإدارة المخاطر فى القطاع المالى غير المصرفى .
٨- التحليل المالى .
٩- الجوانب المحاسبية والقانونية فى عقود القطاع المالى غير المصرفي.
١٠- التوعية والتثقيف للقطاع المالى غير المصرفي.

٤-٢ مركز المديرين المصري

تعريف عام عن المركز

تم إنشاء مركز المديرين المصري في عام ٢٠٠٣ كأول مركز تدريب واستشارات وأبحاث، يقوم بالتركيز علي حوكمة الشركات في المنطقة العربية. وقد حدد القرار الرئاسي رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ - والذي قام بنقل تبعية المركز من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة الاستثمار - بأن المركز مسئول عن التعريف والترويج لمبادئ حوكمة الشركات، إلى أن تم نقل تبعية مركز المديرين المصري بالكامل من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناء على قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥١ في نوفمبر ٢٠١١.

ولقد تمكن المركز ومنذ افتتاحه عام ٢٠٠٣ من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً من خلال تشجيع الأبحاث في مجال حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات سواء المالية، أو المقيدة وغير المقيدة في البورصة، والشركات العائلية، وشركات قطاع الأعمال العام، والبنوك. ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

نطاق عمل مركز المديرين المصري

أولاً: نشر الوعي

يعمل المركز على نشر الوعي بقواعد الحوكمة وأفضل ممارساتها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يقوم المركز بعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوعات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. هذا بالإضافة إلى إصدار الأدلة والبحوث على موقع المركز الالكتروني. يحتوي الموقع الالكتروني الخاص بالمركز www.eiod.org علي أهم المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات بما في ذلك من منشورات وبحوث ذات الصلة. ويعرض الموقع الالكتروني أخبار المركز والمؤتمرات والندوات التي يقوم بتنظيمها، هذا بالإضافة إلى كل ما يخص البرامج التدريبية التي يقوم المركز بتقديمها.

المؤتمرات والندوات والتعاون الاقليمي

يقوم المركز بتنظيم المؤتمرات والندوات لنشر الوعي حول حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة، ويتم دعوة عدد من الخبراء في تلك المجالات كمتحدثين، ويحضر هذه المؤتمرات ورؤساء مجالس الإدارة، والمديرين في الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات ورجال الأعمال والمراجعين والمحاسبين، والصحفيين، وممثلي الشركات المملوكة للدولة والكوادر الأكاديمية. وامتدت أنشطة مركز المديرين المصري لتشمل العديد من دول المنطقة سواء في شكل برامج تدريبية، أو مساعدة فنية، أو المشاركة في ندوات ومؤتمرات ويقوم المركز بالتعاون مع عدد من الدول العربية في مجال نشر الوعي حول حوكمة الشركات من خلال الدورات التدريبية والاستشارية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وكذلك إنشاء مراكز للحوكمة أو إعداد أدلة لحوكمة الشركات وذلك في كل من فلسطين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والسودان، وسلطنة عمان، والأردن.

ثانياً: التدريب والاستشارات

يقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحالين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. ويتم تصميم وتقديم الدورات التدريبية بحيث تستوفي الاحتياجات العلمية والعملية للمشاركين من الشركات المقيدة والشركات العائلية والشركات المتوسطة والصغيرة، وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك، بالإضافة إلى شركات قطاع الأعمال العام. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصاً للشركات

بناء على طلبها، وتقدم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق. ويعتبر مركز المديرين المصري الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة عن طريق الإنترنت.كما يقوم المركز أيضاً بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات. وهذا من خلال تقييم الأدلة والنظم وإجراءات العمل الحالية الخاصة بالشركة في ضوء توجيهات حوكمة الشركات. ثم يساعد المركز الشركات الراغبة على وضع خطط لتحسين تطبيق حوكمة الشركات وكذلك تفيد برامج للارتقاء بها.

ثالثاً: البحوث والإصدارات

النشرة الإخبارية ومجلة التنفيذي

يقوم المركز بإصدار نشرة إخبارية شهرية تحمل موضوعات وأخبار عن حوكمة الشركات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وكذلك تتضمن أخبار عن مركز المديرين والأنشطة المقدمة منه، وكذلك يعمل المركز على استعادة نشر مجلة التنفيذي الربع سنوية والتي تركز على قضايا حوكمة الشركات، ومجال الأعمال وغيرها من القضايا. ويحتوي كل عدد من المجلة والنشرة الإخبارية الشهرية على مساهمات من خبراء في تلك المجالات في مصر والعالم. وتستهدف المجلة القراء من المستثمرين والمديرين وواضعي السياسات والمهتمين بالاستثمار وحوكمة الشركات.

نتائج نشاط مركز المديرين خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣

بيـــان	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤
إجمالي عدد المتدربين	٣٨٠ متدرب	٤٨٩ متدرب
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	٢٧ برنامج تدريبي	٣٥ برنامج تدريبي
إجمالي عدد الأيام التدريبية	٦٧ يوم تدريبي	٩١ يوم تدريبي
إجمالي الإيرادات	٨٧٧١٢٥ جنيه	١٠٤١٠١٢ جنيه

القســـــم الخامس

مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب

تطوير الأداء فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدر السيد رئيس الوزراء القرار رقم (١٣٣١) لسنة ٢٠١٣ بتعيين الأستاذ/ شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عضواً بمجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال.

و قد قامت الهيئة من خلال تمثيلها فى كل من مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال واللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة ؛ بتهيئة المناخ في متابعة المستجدات الدولية والاقليمية ومتطلبات الالتزام بها؛ بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدة والجهات الرقابية العامة والاخرى المثيلة.

ومن الجدير بالذكر أن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية هي وحدة التحريات المالية المصرية التي تضطلع بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وقد أنشئت عام ٢٠٠٢ م بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م . وتهدف الوحدة إلى تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة لدى كافة المؤسسات المالية العاملة في مصر- حتى تحول دون استغلالها في غسل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية أو في تمويل الأنشطة الإرهابية. وتتولى وحدة مكافحة غسل الأموال تلقي وتحليل وتوزيع الإخطارات التي ترد إليها من المؤسسات المالية إلى الجهات المختصة .كما تتلقى الوحدة الإخطارات من المؤسسات المالية، وتقوم بفحصها والتحري بشأنها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما قامت الادارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بالهيئة ؛ بتفعيل المهام المنوطة بها لتحقيق أعلى درجات الالتزام القائم على الوعي والإدراك التام لقضايا وقواعد وضوابط المكافحة وتبني إجراءات وسياسات تفعيلها واستمرار التوعية والنشر- والتدريب للمستجدات العالمية والاقليمية ذات العلاقة وذلك من خلال :

- **تطوير وتحديث نظم المكافحة وفقاً لأهداف تعزيز مراجعة وتقييم المخاطر وتعزيز الفعالية بغرض التوافق مع متطلبات الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الدولية الجديدة والتوصيات :**

١. مراجعة الاهداف الرئيسية لاستراتيجية مصر في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب - والتي تم اقرارها باللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة في سبتمبر٢٠١٣ - مع المهام وخطط عمل الادارة وفقاً للإمكانات المتاحة والممكن تطويرها خلال الفترة المحددة ٣ سنوات إعتباراً من أكتوبر ٢٠١٣ وفقاً لجدول زمنى وترتيبات بإجراءات متوازية أو متكاملة .

٢. التنسيق مع وحدة مكافحة غسل الاموال في إعداد ودراسة الإجراءات المنوط بالهيئة تفعيلها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة وفقا للمعايير الدولية

٣. تحديث الأدلة الاسترشادية وتطبيق أدلة الإجراءات الداخلية بما في ذلك تحديث الإرشادات الصادرة للمسئولين عن التفعيل سواء بالهيئة او المؤسسات الخاضعة لرقابتها.

٤. اصدار خطابات وكتب دورية للشركات الخاضعة للمتابعة بشأن الملاحظات ونتائج الفحص المكتبي والتفتيش الميداني والمخالفات التي يتعين على المؤسسات تلافيها وازالة اسبابها في ضوء الاحكام المقررة بالضوابط الرقابية الصادرة عن الهيئة وخاصة الإجراءات التي تتم عند الإخطار بحالات الإشتباه للوحدة فقط ومعايير اعداد التقارير الدورية للهيئة والوحدة طبقاً لما ورد بالضوابط الرقابية بالبند ثالثاً فقرة (ز) والمتعلقة بمهام ومسئوليات المدير المسئول عن مكافحة غسل الاموال.

٥. تعميم المستجدات التي يتعين مراعاتها فيما يتعلق بتحديث البيان العام Public Statements الصادر عن الـ (FATF) بشأن الدول التى لديها أوجه قصور إستراتيجية فى نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بتواريخ ٢٠١٤/٦/٢٧ ، ٢٠١٤/١٠/٢٤.

٦. التنسيق بشأن مشروع إصدار الضوابط الرقابية الموحدة يراعى فيها عدم التكرار حيث تم تقديم دراسة لتطوير نموذج ضوابط موحدة تصدر بقرار ملزم من الهيئة لكل الجهات الخاضعة لاشرافها وتكون مخالفتها مؤثمة وعلى الشركات تنفيذ أحكام القانون قبل الاحالة إلى النيابة العامة .

- **التنسيق والتعاون المستمر مع وحدة مكافحة غسل الأموال:**

١. اتخاذ اجراءات استيفاء نموذج استبيان تقييم المخاطر فى مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المطلوب من الوحدة عن نظم المكافحة المطبقة في الانشطة والخدمات المالية غير المصرفية ؛ حيث تم التنسيق مع الادارات المختلفة بالهيئة كل فيما يخصه ؛ ومخاطبة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة لاستيفاء المسودة الاولية لنموذج الاستبيان والنماذج و الملاحق الخاصة به.

٢. اقتراح برنامج نظم معلومات وتحديد قاعدة البيانات والمستخرجات المطلوبة وتحديثها واسترجاعها واستخدامها في دعم واتخاذ القرارات المناسبة نحو عناصر تقييم المخاطر والمديرين المسئولين ومن ينوب عنهم بالمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة ؛ وتصنيفها فنياً وقانونياً لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في الانشطة والخدمات المالية غير المصرفية والتحقق من درجة الالتزام بالتشريعات والضوابط الرقابية .

- **متابعة كافة السياسات والنظم والإجراءات التي يتم تنفيذها بكافة الانشطة والقطاعات والمؤسسات المخاطبة بالقانون وذلك على النحو التالي:**

١. تطبيق دليل استرشادي وقائمة استيفاء عناصر الالتزام (check list) للتحقق من تنفيذ المتطلبات القانونية لفحص الالتزام وفقاً للضوابط الرقابية والتشريعات القانونية.

٢. تنظيم تدفق المستندات والبيانات والمعلومات وتصنيفها ودراستها للوقوف على اهم الملاحظات والظواهر العامة من خلال جمع وتحليل بيانات التراخيص والانشطة المتعلقة بالمؤسسات واعداد الاحصائيات المقارنة لنتائج الفحص المكتبي والتفتيش الميداني في ضوء البيانات والمعلومات والنظم المطبقة والسياسات المتبعة بالمؤسسات لأغراض المكافحة وقياس المخاطر حسب كل نشاط وحجمه وآليات التفعيل المطبقة وتحديد المؤشرات والألوية الحمراء وفقاً لقواعد التعرف على هوية العملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية وآليات ووسائل توصيل الخدمات المالية.

٣. تحليل الظواهر السلبية وتحديد المؤشرات وقياس المخاطر المرتفعة وتحديد خطة العمل بالتركيز على تقييم الاداء وقياس درجة التزام المؤسسات المخاطبة بأحكام القانون رقم٨٠لسنة ٢٠٠٢ و إدراج اهم الظواهر العامة التي يتم رصدها عن سلوكيات السوق والانشطة ضمن التقرير الدوري السنوي الذي يتم اخطار الوحدة به؛

٤. اجراء الفحص المكتبي للتقارير الدورية التي ترد من الشركات ودراسة ما تتضمنه التقارير لتحديد الملاحظات والسلبيات تمهيداً لإجراء التفتيش الميداني الدوري و/أو المفاجئ وتحديد عينة الشركات التي تشير تقاريرهم الدورية إلى قصور و/أو مخالفات للتشريعات والضوابط الرقابية الصادرة بشأن مكافحة غسل الاموال.

٥. تنفيذ خطط الرقابة بالتنسيق مع المسئولين بالشركات تمهيداً لاجراءات التفتيش المتخصص ومتطلبات خطة العمل والمستندات الواجب توافرها للاطلاع عليها اثناء التفتيش.

٦. تحليل وتصنيف نتائج الفحص المكتبي / التفتيش الميداني واتخاذ اللازم في ضوء التقارير التي ترد للادارة من الادارة المركزية للالزام بما يسفر عنه التفتيش الميداني من مخالفات للضوابط أو حالات اشتباه يتعين اخطار الوحدة بها.

٧. تحديد المخالفات ونواحي القصور والإجراءات المناسبة لازالتها ومتابعة إتخاذ الاجراءات المناسبة لتلافي السلبيات و تصويب المخالفات المتعلقة بسرية بيانات حسابات العملاء.

- **تنمية الخبرات العلمية والعملية التطبيقية في مجال مكافحة غسل الأموال:**

١. تقديم الدعم الفني لاجراءات الالتزام اثناء ممارسة الادارات المختلفة بالهيئة لمهام الفحص المكتبي والتفتيش الميداني المتخصص ونشر الوعي اللازم لتفعيل التشريعات.

٢. تطوير برامج تدريب متخصصة على نظم واجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للعاملين في الصناعة وفقاً لاحتياجات السوق ومتابعة تدريب العاملين بالهيئة من المستويات الوظيفية المختلفة بالتنسيق مع الوحدة و معهد الخدمات المالية بالهيئة.

٣. إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للعاملين بالهيئة بشأن دور الهيئة وآليات تفعيل التشريعات الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب آخرها برنامج تدريبي للعاملين بانشطة التمويل - ابريل ٢٠١٤ بالتنسيق مع معهد الخدمات المالية بالهيئة.

٤. المشاركة في تقديم اوراق عمل و تبادل الخبرات والمعلومات مع الجهات الرقابية العامة مثل هيئة الرقابة الادارية ومباحث الاموال العامة وأكاديمية الشرطة ... من حيث القضايا المتشابهة والحالات العملية في المجالات المعنية بالتحقيق والتحري عن الجرائم السابقة لجريمة غسل الاموال والمنصوص عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ٢٠٠٨.

- **التعاون الدولي / تبادل المعلومات المستحدثات المحلية والدولية والمعايير العالمية:**

١. في إطار التعاون الدولى شهد عام ٢٠١٤ نشاط دولى مكثف "الهيئة الرقابة المالية " للمشاركة فى فعاليات الاجتماع السنوى الـ٣٩ للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو التي تعد الأهم عالمياً فى وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التى تسعى كل دولة للالتزام بها بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وإدارة المخاطر المرتبطة بها بغرض إحكام الرقابة على أسواق الأوراق المالية ؛ حيث عقدت جلسات لمناقشة أساليب الرقابة بتطبيق مفهوم إدارة المخاطر، وآليات تبادل المعلومات الرقابية بين الهيئات المختلفة والعقبات القانونية التي تواجهها في مجالات تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب واثرتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكى (الفاتكا) والتجارب الدولية الناجحة فى هذا الشأن.

٢. في مجال تبادل الخبرات العملية ومناقشة احدث المتغيرات في متطلبات التفعيل والالتزام بالمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

وبدعوة من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي ؛ شاركت الهيئة في البرنامج المقدم الى وحدة معالجة المعلومات المغربية عن :

"دور المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

- فقد تناول البرنامج نظرة عامة حول المعاييرالدولة لمكافحةغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود المبذولة من حيث التقييم على أساس المخاطر ؛التوصيات الأساسية ؛التطورات الاخيرة ؛منهجية التقييم.
- مروراً بتطوير الانظمة والسياسات وفقاً لتحليل نقاط الضعف والقوة والمخاطر والاخطار التي تواجه المؤسسة لاهمية استقرار اقتصاديات دول المجموعة.
- مع التركيز على الاجراءات الاحترازية لمنع تمويل الارهاب من خلال التعرف على هوية العملاء.
- فضلاً على تبني تقنيات تطبيق منهجية مجموعة العمل المالي في تقييم درجة الامتثال من حيث المتطلبات المحددة (الاستراتيجية - آليات الرقابة الداخلية – التكنولوجيا المطبقة – التدريب – الموازنة المقررة) .

القســـــم الخامس

مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب

التعاون الدولي

تعتبر العلاقات الدولية أحد ركائز عمل الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق الاختصاصات المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها والتى تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات المناظرة والمنظمات الدولية ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفى، وذلك بهدف تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الإدارة العامة للعلاقات الدولية بالهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائى مع الهيئات النظيرة للاستفادة من الخبرات المتراكمة لتلك الهيئات فضلاً عن المشاركة الفاعلة فى المؤتمرات وورش العمل التى من شأنها نقل الخبرات الدولية فى مجال الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية للعاملين فى الهيئة لنقل خبراتهم فى هذا المجال.

أولاً: التعاون مع المنظمات الدولية والهيئات النظيرة:

١- الهيئة تتعاون مع البنك الدولى فى مجال التمويل متناهى الصغر

فى إطار جهود الهيئة الحثيثة للاستفادة من خبرات المنظمات الدولية ذات الثقل والعمل على تنمية قطاع التمويل متناهى الصغر، قامت الهيئة بالتوقيع على اتفاق مع البنك الدولى يتيح البنك بمقتضاه منحة بقيمة أربعة مليون دولار أمريكي وذلك تحت مظلة صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ مشروع "الإصلاحات التشريعية الشاملة لدعم التمويل متناهي الصغر" خلال فترة أربع سنوات من تاريخ التوقيع على الاتفاق. ويأتى هذا المشروع تزامناً مع قيام الهيئة بإعداد قانون لتنظيم قطاع التمويل متناهى الصغر بعد التنسيق مع الجهات المعنية بهذا النشاط وخاصة البنك المركزى ووزارة التضامن الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية والذى صدر فى نوفمبر ٢٠١٤ كأول قانون ينظم هذا القطاع فى مصر، حيث يهدف المشروع إلى تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع التمويل متناهي الصغر من خلال ثلاثة مكونات رئيسية هى إعداد الإطار التشريعي لهذا القطاع والمتضمن وضع القواعد والمعايير اللازمة لضمان تنفيذ القانون، وإنشاء وحدة للتمويل متناهي الصغر تحت مظلة الهيئة لتشرف على هذا القطاع إلى جانب العمل على رفع كفاءة العاملين فى تلك الوحدة من خلال توعيتهم بأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بالإشراف والرقابة على هذا القطاع، وتعزيز المساءلة والحوكمة وحماية المستهلك فى قطاع التمويل متناهى الصغر من خلال تنفيذ حملات توعية عامة وبرامج تدريبية مختلفة. كما قرر الجانبان إضافة مكون ذو بعد اجتماعى أصيل للمشروع من خلال استهداف الوصول بنسبة السيدات المنتفعات من القروض الصغيرة ومتناهية الصغر بنهاية المشروع إلى ٣٥% من اجمالى المنتفعين منه وذلك إيماناً بدور المرأة فى التنمية المجتمعية والاقتصادية خاصة فى ظل ارتفاع نسب المرأة المعيلة فى المجتمع المصرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف العام للهيئة من تنفيذ هذا المشروع هو العمل على زيادة قدرة الفئات المستهدفة من الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر علي الوصول لآليات تمويلية مختلفة كبديل عن عدم تمكنهم من الحصول على تمويل بالطرق التقليدية لعدم توافر ضمانات مالية كافية، وذلك من خلال تشجيع الجهات مقدمة التمويل متناهى الصغر على التوسع فى هذا النشاط مع الحد من المخاطر التى قد تتعرض لها، وكذلك حماية حقوق الحاصلين على التمويل من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت نظام إشرافى محكم لضمان استقرار وشفافية هذا القطاع.

٢- الهيئة تتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى فى عدد من القطاعات المالية غير المصرفية

توصلت الهيئة فى عام ٢٠١٤ إلى عدد من التفاهمات مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) قام بمقتضاه الطرفان بالتعاون فى عدد من القطاعات المالية غير المصرفية التى تشرف عليها الهيئة حيث قامت الوكالة بتقديم دعم فنى متمثلاً فى قيام خبير دولى بتقديم عدداً من التوصيات بشأن تطوير قانون التأمين المصري والذى يرجع تاريخ صدوره لعام ١٩٨١ وذلك للأخذ فى الاعتبار بمستجدات السوق المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية وإتاحة أدوات تأمينية جديدة وضمان اتساق القانون مع أفضل الممارسات الدولية بما يضمن تطوير هذا القطاع الاقتصادى الهام.

وإلى جانب هذا، فقد تركز التعاون الفنى بين الهيئة والوكالة أيضاً خلال العام على قطاع التمويل متناهى الصغر حيث قامت الوكالة بتحمل تكلفة إيفاد ممثلين عن الهيئة إلى دولة بيرو وذلك للتعرف عن قرب على تجربتها فى قطاع التمويل متناهى الصغر وآليات الرقابة والتنظيم المتبعة هناك فى ظل كون هذه التجربة هى الأنجح عالمياً. وقد قامت الوكالة بالتنسيق لعقد اجتماعات لممثلي الهيئة مع الجهات الإشرافية فى بيرو تضمنت المسئولين بمفوضية البنوك والتأمين والخدمات المالية وهى الجهة النظيرة للهيئة المصرية، ولقاءات مع عدد من الشركات والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر إضافة إلى البنك الزراعى وذلك للتعرف على أساليب الرقابة والإشراف وآليات توعية المستفيدين وأساليب فحص الشكاوى والتعرف على مناهج التدريب المطبقة لتأهيل العاملين بالجهات المانحة للتمويل متناهى الصغر إضافة إلى مبادرات التمكين المالى الموجهة للشرائح منخفضة الدخل بالمجتمع. كما قامت الوكالة بدعوة ممثلين عن الهيئة لحضور ورشتان عمل حول قطاع التمويل متناهى الصغر فى منطقة الشرق الأوسط وذلك للتعرف على مستجدات هذا القطاع فى تلك الدول فضلاً عن إمكانيات التعاون فى هذا المجال نظراً لتشابه أسواق دول المنطقة. وأخيراً، فقامت الوكالة باستقدام خبيران للهيئة وذلك لتقديم توصيات فيما يتعلق بالجوانب القانونية والمؤسسية الخاصة بوضع الإطار التشريعي والمؤسسي للرقابة على قطاع التمويل متناهى الصغر وذلك قبيل قيام الهيئة بتقديم مقترح قانون تنظيم هذا القطاع والذى صدر فى نوفمبر من عام ٢٠١٤.

٣- الهيئة تتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

شهد عام ٢٠١٤ عدداً من الاجتماعات التنسيقية بين الهيئة ووزارة التعاون الدولى وذلك بهدف تفعيل التعاون بين الهيئة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ضمن حزمة المشروعات المقترض البدء فى تنفيذها خلال عام ٢٠١٥ فى إطار الاتفاق التنفيذي الذى وقع بين الحكومتين فى ٢٠١٤. هذا وقد قامت الهيئة بإعداد مصفوفة متكاملة تتضمن المجالات المقترحة للتعاون مع الوكالة حيث ركزت تلك المجالات على تطوير التشريعات التنظيمية والرقابية الخاصة بالتأجير التمويلي والتخصيم والسندات القابلة للتحول لأسهم إلى جانب أنشطة تدريبية وتوعوية متعددة. ويأتى هذا فى إطار اهتمام الهيئة بإتاحة أدوات تمويلية جديدة فى السوق المصرية وخاصة تلك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للفئات المهمشة اقتصادياً والتى تعانى من عدم إمكانية الحصول على تمويل بالطرق التقليدية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠١٤ قد شهد أيضاً انتهاء مشروع تنافسية مصر الذى مولته الوكالة حيث قامت الهيئة من خلاله بتنفيذ العديد من الأنشطة التى كان لها أثراً ايجابياً على الأسواق المالية المصرية ومنها عقد عدد من ورش العمل عن سوق المال لقضاة المحاكم الاقتصادية وهو ما أدى إلى رفع مستوى الوعى والإلمام لدى القضاة بالموضوعات المتعلقة بقطاع سوق المال، إلى جانب المساعدة فى تطوير المنهج التعليمي لبرنامج التدريب التأميني وهو ما ساهم فى الارتقاء بمستوى المادة العلمية المقدمة لوسطاء التأمين العاملين فى السوق المصرية.

٤- الهيئة تبحث إمكانية التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولى

فى إطار اهتمام الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بالتعاون مع الهيئة وإبدائها رغبةً فى تقديم دعماً فنياً فيما يتعلق بمجال التمويل متناهي الصغر وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد عقد جانبان عدداً من الاجتماعات خلال عام ٢٠١٤ للنظر فى إمكانية تنفيذ برنامج تعاون فنى يهدف إلى التعرف على أفضل المنتجات المتاحة على المستوى الدولى في قطاع التمويل متناهى الصغر وتصميم منتجات شبيهة تلائم السوق والمستهلك المصرى. ويأتى ذلك تماشياً مع جهود الهيئة فى مجال إصدار أول تشريع ينظم قطاع التمويل متناهى الصغر فى مصر وهى الجهود التى توجت بصدور القانون قرب نهاية العام. وقد قامت الهيئة بتقديم مقترحاتها فيما يتعلق بالتعاون مع الوكالة فى هذا المجال والتى تركزت على استحداث ثلاث أدوات تمويلية جديدة بعد إجراء دراسات مقارنة مع الأسواق الشبيهة والتعرف على أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. هذا ومن المقرر أن يتم خلال عام ٢٠١٥ الاتفاق على الجوانب التنفيذية لمشروع التعاون الفنى المقترح والبدء فيه خلال الربع الثانى من العام.

٥- الهيئة تستقبل وفداً من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان

أستقبلت الهيئة وفداً من ممثلي إدارة الرقابة على نشاط التأمين فى الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان فى زيارة أستغرقت خمسة أيام وذلك بناء على طلب الجانب العمانى للاستفادة من الخبرات المصرية فى مجال الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، حيث قدم الجانب المصرى عرضاً لأهم ما يتم تطبيقه فى السوق المصرى فيما يخص نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة. كما قدم ممثلو الهيئة خلال الزيارة شرحاً تناول الآليات المتبعة فى تطبيق أسلوب الرقابة على أساس الخطر، وآليات الرقابة على شركات الوساطة فى التأمين واعادة التأمين، وآلية حل النزاعات التأمينية، والتعديلات التشريعية التى تسعى الهيئة المصرية لاستحداثها بهدف تطوير القطاع وإحكام الرقابة على مخاطره.

وتعتبر مصر أول دولة عربية تصدر قانون ينظم اعمال التأمين وذلك بصدور قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ والذى أسس لأول كيان رقابي على التأمين في مصر والوطن العربي، كما قامت العديد من الدول العربية الشقيقة بالإعتماد على هذا القانون فى وضع التشريعات الخاصة بتنظيم قطاع التأمين لديها.

٦- رئيس الهيئة يستقبل بعثة صندوق النقد الدولى

استقبل السيد رئيس الهيئة بعثة صندوق النقد الدولى خلال زيارتها لمصر فى نوفمبر والتى هدفت إلى تقييم السياسات الاقتصادية وخاصة الجزئية منها وكذلك التعرف على مستحدثات القطاع المالى ككل بشقيه المصرفي وغير المصرفي والذى يتضمن سوق المال والتأمين والتمويل العقارى وباقى الأسواق التى تشرف عليها الهيئة وتنظمها. وقد قدم السيد رئيس الهيئة خلال المقابلة استعراضاً لأهم التطورات التشريعية التى استحدثتها الهيئة على الأسواق المالية غير المصرفية، كما أبرز خطة الهيئة فى الفترة المقبلة لتطوير عدد من التشريعات الأخرى والتى أظهرت التجربة العملية حاجتها إلى تعديلات لضمان زيادة فاعلية الأسواق واستقرارها وضمان حقوق المتعاملين فيها.

٧- الهيئة تستقبل ممثل بنك التنمية الأفريقي

استقبلت الهيئة ممثل بنك التنمية الإفريقي خلال زيارته إلى مصر فى شهر ديسمبر حيث التقى بعدد من رؤساء الإدارات المركزية للتعرف على آليات وضوابط عمل الأسواق المالية غير المصرفية المصرية التى تشرف عليها الهيئة والتطورات التشريعية التى شهدتها تلك الأسواق. كما تناولت اللقاءات فرص التعاون بين الهيئة والبنك وخاصة فى مجالات التدريب، ومساهمة البنك فى إنشاء شركات تصنيف ائتماني إقليمية، فضلاً عن التعاون فى مجال التمويل متناهى الصغر من خلال دعم وإقراض المؤسسات العاملة به وتنظيم حملات توعية للمتعاملين فيه وكذلك دعم الجمعيات الأهلية العاملة فى هذا المجال للتحول إلى شركات وفقاً لقانون تنظيم قطاع التمويل متناهى الصغر الذى أعدته الهيئة وصدر خلال عام ٢٠١٤.

ثانياً: مذكرات التفاهم

١- الهيئة توقع على مذكرات تفاهم مع خمس وعشرين هيئة رقابية أوروبية لتبادل المعلومات الرقابية فى القطاع المالى غير المصرفى

قام السيد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بالتوقيع على اتفاقيات تبادل معلومات رقابية إطارية مع خمسة وعشرين هيئة رقابية عاملة فى الأسواق المالية الأوروبية والتى تختص بتبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالى غير المصرفى وتنظيم عمل صناديق الاستثمارات المالية من صناديق التحوط، وصناديق الملكية الخاصة، والصناديق العقارية، وعدد من الصناديق الاستثمارية الأخرى. وتتيح هذه

(*) الدول الخمسة والعشرون هى : أسبانيا - البرتغال - إيطاليا - المملكة المتحدة - هولندا - فرنسا - اليونان - قبرص - السويد - مالطا - أيرلندا - لوكسمبورج - ليتوانيا - الدانيمارك - فنلندا - النرويج - بلغاريا - آيسلندا - استونيا - بولندا - لاتفيا - جمهورية التشيك - رومانيا - ليختنشتاين - المجر .

الاتفاقية لمديري صناديق الاستثمارات المسجلين فى السوق المصرية والحاصلين على الأذن الموحد من أحد الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بتسويق أو إدارة صناديق الاستثمارات في باقي دول الاتحاد بمجرد الإخطار، شريطة التزامهم بالمعايير الموحدة الصادرة بالقرار. وتعد عملية التوقيع على تلك المذكرات خطوة من شأنها أن تفتح أسواقاً جديدة فى الدول الأوروبية لمديري صناديق الاستثمارات المسجلين محلياً كما تتيح تسويق صناديق الاستثمارات المصرية فى عدد من الدول الأوروبية، وهو الأمر الذى سيكون له مردود إيجابي على زيادة رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية المصرية.

٢- الهيئة توقع على مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات الرقابية العربية النظيرة

قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٤ بالتوقيع على مذكرات تفاهم مع كل من سلطة دبي للخدمات المالية، ومصرف البحرين المركزى، وهيئة الأسواق المالية اللبنانية وذلك بهدف توفير إطار قانوني للتعاون مع تلك الجهات لتعزيز وتنمية كفاءة الوسطاء، والمتعاملين، ومقدمي الاستشارات في الأسواق الخاضعة لرقابتهم بالإضافة إلى تعزيز حماية المستثمرين وضمان نزاهة الأسواق الخاضعة لرقابتهم من خلال تقديم ما يتوفر من معلومات من شأنها المساعدة فى الكشف عن التلاعب بالأسواق واستخدام المعلومات الداخلية، وغيرها من ممارسات الغش والخداع. كما تأسس مذكرات التفاهم أيضاً لتعاون تقني ومساعدة فنية بين الهيئة وتلك الجهات بهدف تطوير الأنظمة الرقابية المتبعة فى الأسواق المالية غير المصرفية، فضلاً عن إسهام تلك المذكرات فى العمل على تنميط وتوحيد قواعد القيد والتداول بهدف التيسير على المستثمرين للتعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة المتاحة فى السوق المالية المصرية والأسواق الخاضعة لرقابة تلك الجهات.

ثالثاً: المشاركة فى الفعاليات الدولية

شاركت الهيئة خلال عام ٢٠١٤ فى العديد من الدورات والبرامج التدريبية الدولية المتنوعة حيث أوفدت الهيئة سبعة وعشرين ممثلاً لها لحضور تسعة عشر دورة وبرنامج تدريبي أقيمت فى تسعة دول مختلفة هى الهند، والإمارات العربية المتحدة، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والبحرين، والمغرب، والأردن، والمكسيك وأخيراً موريشيوس. كما قامت الهيئة بإيفاد ممثلين عنها للقيام بزيارات ميدانية لدولة بيرو للتعرف عن قرب على تجربة الدولة اللاتينية فى قطاع التمويل متناهي الصغر وآليات الرقابة والتنظيم المتبعة هناك فى ظل كون هذه التجربة هى الأنجح عالمياً وفقاً لتقارير العديد من المؤسسات الدولية وكذلك فى ضوء قيام الهيئة بالانتهاء من إعداد قانون تنظيم قطاع التمويل متناهي الصغر والذى تشرف عليه بصفته أحد القطاعات المالية غير المصرفية. كما تضمنت الزيارات الميدانية أيضاً زيارتان لفرنسا الأولى – والتى كانت على هامش حضور اجتماع المنتدى الدولى لبرامج حماية حملة الوثائق – تضمنت اجتماعات مع البنك المركزى الفرنسي للتعرف على التجربة الفرنسية فى مجال الرقابة على قطاع التأمين، بينما ركزت الثانية على زيارات ميدانية واجتماعات مع ممثلي هيئة سوق المال الفرنسية وكل من المكتب المركزى لمكافحة الجرائم المالية وفظيره المختص بمكافحة الفساد.

١- مشاركة الهيئة فى ورشة عمل عن دور المؤسسات المالية غير المصرفية فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شاركت الهيئة فى ورشة عمل عن دور المؤسسات المالية غير المصرفية فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتى عقدت فى المغرب خلال الفترة ٣-٥ فبراير بهدف تبادل الخبرات العملية الدولية ومناقشة احدث المتغيرات في متطلبات التفعيل والالتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال، حيث دارت المناقشات حول آلية عمل مجموعة العمل المشكلة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال استعراض المعايير الدولية ذات الصلة ومنهجية التقييم ودور المؤسسات المالية فى هذا الإطار مع التركيز على قطاع التأمين واستعراض الصعوبات التي تواجه هذا القطاع في مجال الالتزام بتطبيق متطلبات المكافحة.

٢- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال

إجتماع الشراكة المتوسطية بأسواق المال الجزائر - فبراير ٢٠١٤

شارك السيد رئيس الهيئة فى الاجتماع السنوى للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال والذى عقد فى العاصمة الجزائرية خلال الفترة ١١-١٢ فبراير والذى تم خلاله التباحث حول أهم المستجدات الخاصة بأسواق المال على مستوى الدول الأعضاء وكذا المستوى الدولى وخاصة الموضوعات الخاصة بالصعوبات التى تواجهها عمليات القيد وطرق التغلب على تلك الصعوبات، فضلاً عن عدد من الأمور التنظيمية كتعديل الميثاق الداخلى للشراكة. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة المشكلة فى ٢٠٠٩ تهدف إلى دعم الهيئات الأعضاء لاتخاذ تدابير لزيادة اتساق سبل الرقابة المالية فى أسواق حوض المتوسط خاصة على ثلاثة محاور وهى الرقابة على صناديق الاستثمار، وإتاحة المعلومات الخاصة بالأسواق المالية، ومكافحة التلاعب فى الأسواق.

٣- مشاركة الهيئة فى اجتماع مجلس إدارة الشركة الأفريقية لإعادة التأمين

شارك السيد نائب رئيس الهيئة فى اجتماع مجلس إدارة الشركة الأفريقية لإعادة التأمين الذى عقد فى ساحل العاج خلال الفترة ٩- ١٢ أبريل حيث تناول الاجتماع استعراضاً لما حققته الشركة من ارباح ناتجة عن عمليات إعادة التأمين، فضلاً عن مناقشة التقارير المالية الأخرى للشركة واعتمادها. الجدير بالذكر أن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين هى شركة أسستها الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقى فى فبراير ١٩٧٦، برأس مال مرخص يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكى حيث يساهم السوق المصرى بحصة تصل إلى ٨,٩ %. وتعد جمهورية مصر العربية أحد الدول المؤسسة للشركة التى توسعت وأصبح لها ستة مكاتب إقليمية على مستوى القارة الأفريقية من بينها فرع القاهرة والذى تم افتتاح العمل به فى أكتوبر ٢٠٠٤، كما تضم الشركة فى عضويتها حالياً ٤١ دولة ومنظمة تمويلية مختلفة.

افتتاح الجمعية العامة للشركة الأفريقية لإعادة التأمين (يونيو ٢٠١٤)

٤- مشاركة الهيئة فى الاجتماع الثامن لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شارك السيد رئيس الهيئة فى أعمال الاجتماع الثامن لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذى عقد فى المغرب يوم ٨ مايو، حيث طرحت خلال الاجتماع مستجدات الأسواق المالية فى الدول العربية الأعضاء فى الإتحاد، كما تم التباحث حول تعديل النظام الأساسي والنظام الداخلى للإتحاد فضلاً عن مناقشة خطة العمل لعام ٢٠١٤ والموازنة التقديرية لتنفيذ تلك الخطة وذلك بالشكل الذى يخدم أهداف الهيئات الأعضاء ويعظم الاستفادة من هذا التجمع العربى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد قد تأسس فى ٢٠٠٧ بناء على دعوة من الإمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي عن طريق السعي إلى تحقيق المواءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة في الأسواق المالية العربية، والارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لتلك الأسواق بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية.

رؤساء الوفود المشاركة بالإجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (المغرب - مايو ٢٠١٤)

٥- مشاركة الهيئة فى اجتماع المنتدى الدولى لبرامج حماية حملة الوثائق

شاركت الهيئة فى اجتماع المنتدى الدولى لبرامج حماية حملة الوثائق والذى عقد فى العاصمة الفرنسية يوم ١٣ مايو وذلك فى أول مشاركة لها بعد الانضمام للمنتدى فى ديسمبر ٢٠١٣. وقد تم خلال الاجتماع استعراض تجربة صندوق حماية حقوق حملة الوثائق الفرنسي لتأمينات الحياة، وكذلك تجربة صندوق حماية حقوق حملة الوثائق الفرنسي للتأمينات العامة، فضلاً عن التجربة الماليزية في مجال حماية حقوق أصحاب الودائع وحملة وثائق التأمين. وإلى جانب هذا فقد تم مناقشة أوجه التعاون المقترحة بين المنتدى والمنظمة الدولية لمراقبي التأمين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وذلك بهدف دعم عمل صناديق حماية حقوق حملة الوثائق على مستوى الدول أعضاء المنتدى والبالغ عددهم سبع عشر دولة.

ويعد المنتدى الدولي للبرامج ضمان للتأمين شبكة دولية غير هادفة للربح تعمل من أجل تسهيل وتعزيز التعاون بين برامج ضمان التأمين على المستوى الدولى فضلاً عن كونه يدعم التنسيق بين تلك البرامج والمنظمات الأخرى المهتمة بالعمل على حماية حاملي وثائق تأمين. وتعتبر برامج ضمان التأمين ذات أهمية دولية نظراً لكونها الملاذ الأخير لحملة وثائق التأمين أمام خسارة جزء أو كل من قيمة التأمين المستحق فى حالة عجز شركات التأمين عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فى وثائق التأمين نتيجة لتعثرها مالياً.

٦- مشاركة الهيئة فى الاجتماع العالمى لمراكز المديرين فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شاركت الهيئة فى الاجتماع العالمي لمراكز المديرين فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي انعقد في تركيا يومي ١٣ و١٤ مايو ونظمته الجمعية التركية لحوكمة الشركات وأكاديمية أرجودن للحوكمة، وذلك برعاية مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وبحضور ممثلين عن أكثر من خمسة وعشرين مركز مديرين وحوكمة. وقد تناولت الاجتماعات عدة موضوعات على رأسها التحديات التي تواجه مراكز المديرين وكيفية التغلب عليها، وأدوات وآليات دعم استدامة تلك المراكز. كما تم تناول الاجتماع قصص نجاح مراكز المديرين وسبل تعظيم مواردها من خلال مختلف الخدمات التدريبية والاستشارية والبحثية التي تقدمها لعملائها فضلاً عن إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والتثقيفية بخلاف عضوية المؤسسات والأفراد. وتعرض أيضاً برنامج الاجتماع لسبل التعاون بين مراكز المديرين عن طريق تبادل الخبرات وإنشاء الكيانات والاتحادات الدولية والإقليمية.

٧- مشاركة الهيئة فى المؤتمر السنوى للمنتدى العالمى لتعليم المستثمر

شاركت الهيئة فى المؤتمر الدولى الرابع لتعليم المستثمر الذى نظمه منتدى تعليم المستثمر فى الفترة ٢١-٢٣ مايو فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأتي هذه المشاركة فى ضوء عضوية الهيئة فى المنتدى الذى تم تأسيسه فى ٢٠٠٥. هذا وقد شارك فى المؤتمر خبراء من الهيئات الأعضاء والبورصات والشركات المالية حيث تم مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز ثقافة المستثمرين، والتحديات التى تواجه برامج تعليم المستثمرين وطرق التغلب عليها، ووضع استراتيجيات وطنية لتعليم المستثمرين. ويأتى هذا فى ضوء سعى المنتدى لإنشاء تجمع دولى يوفر المعلومات لأعضائه حول أفضل وأحدث سبل توعية وتعليم المستثمرين في سوق الأوراق المالية وتبادل الخبرات والتجارب الدولية فى هذا المجال ووضع معايير دولية لتصميم برامج توعية المستثمرين.

٨- الهيئة تستضيف الاجتماع السادس والثلاثين للجمعية العامة للشركة الأفريقية لإعادة التأمين

رحب مجلس إدارة الشركة الأفريقية لإعادة التأمين بمبادرة الهيئة لاستضافة فعاليات الاجتماع السادس والثلاثين للجمعية العامة للشركة وكذا اجتماعات لجانها الفنية بالقاهرة حيث عقدت الاجتماعات تحت رعاية السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة ١٧-١٩ يونيو. وقد شارك فى اجتماعات الشركة التى تعد من أكبر معيدى التأمين فى قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ممثلين متخصصين فى صناعة التأمين وإعادة التأمين الأفريقية من ٤١ دولة أفريقية يمثلون حملة أسهم الشركة بالإضافة إلى كبار معيدى التأمين فى العالم وممثلين عن المنظمات المالية الدولية الكبرى.

هذا وتعد مصر أحد أهم الدول المؤسسة للشركة التى تهدف إلى العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية فى القارة السمراء وتطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين فى أفريقيا من خلال زيادة الاكتتاب وإعادة التأمين داخل القارة واستثمار تلك الأموال فى الدول الأفريقية بحيث تسهم فى التنمية الاقتصادية لدول القارة فضلاً عن إتاحة المساعدة الفنية للبلدان الأفريقية فى مجال التأمين وإعادة التأمين. وقد بلغت حقوق المساهمين فى الشركة حالياً أكثر من ٦٠٠ مليون دولار أمريكى بعد زيادة رأس مال الشركة للمرة الرابعة نهاية عام ٢٠١٠، وبلغت حصة مصر فى رأسمالها ٨,٩%.

٩- مشاركة الهيئة فى المؤتمر العام للإتحاد العام العربي للتأمين

شارك السيد رئيس الهيئة والسيد نائب رئيس الهيئة فى المؤتمر العام الثلاثين للإتحاد العام العربي للتأمين والذى نظمه الإتحاد بالتعاون مع الإتحاد المصرى للتأمين فى مدينة شرم الشيخ خلال الفترة ١-٤ سبتمبر وذلك تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية بعنوان "اليوبيل الذهبي للإتحاد– انطلاقة لرسم إستراتيجية صناعة التأمين العربية". وقد أفتتح المؤتمر السيد وزير الاستثمار وذلك بحضور أعضاء الاتحاد العام العربي للتأمين وممثلي هيئات الرقابة على التأمين وجمعيات وسطاء التأمين العربية وشركات التأمين وإعادة التأمين العالمية. وقد تناول المؤتمر موضوعات شملت مستقبل سوق إعادة التأمين فى الدول العربية، وفرص نمو صناعة التأمين فى الوطن العربي وخاصة التأمين التكافلى والتأمين متناهى الصغر. وقد خلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات الخاصة بصناعة التأمين أهمها هو العمل على مساندة الجهود الهادفة إلى إنشاء هيئة تُعنى بتصنيف شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، وضرورة زيادة الوعي التأميني عن طريق نشر ثقافة التأمين وتشجيع المؤسسات التأمينية على تمويل برامج لرفع كفاءة العاملين فى مجال التأمين، وأهمية تطوير نظم إدارة المخاطر فى شركات التأمين العربية.

ومن ناحية أخرى، فتناول المؤتمر أيضاً عدداً من الأمور التنظيمية للإتحاد على رأسها اختيار ممثل سوق التأمين المصرى لرئاسة المؤتمر العام فى دورته الثلاثين ورئاسة الإتحاد العام العربي للتأمين لمدة عامان.

١٠- مشاركة الهيئة فى ندوة حول الأسواق المالية

شاركت الهيئة فى ندوة حول الأسواق المالية نظمها البنك المركزى الموريتانى بالتعاون مع إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية يوم ٩ سبتمبر وذلك كمحاضر رئيسي حيث قام ممثل الهيئة باستعراض تجربة سوق الأوراق المالية المصرية وعناصرها الرئيسية وما تعرضت له من أزمات نتيجة الظروف العالمية والمحلية والجهود التي بذلت لتخطي كافة الصعوبات التي واجهتها من خلال التشريع وما اتسم به من مرونة ساعدت على ذلك. وإلى جانب هذا، فقد استعرض ممثل الهيئة خلال الندوة ارتفاع درجة التقنية الفنية بالبورصة وشركة مصر المقاصة، وما قامت به الهيئة في مجالات الرقابة والحوكمة وتوعية المستثمر. وقد تركزت مناقشات الندوة بشكل أساسي حول جدوى إنشاء سوق أوراق مالية في موريتانيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة وضرورة تهيئة البيئة الفنية والاقتصادية والتشريعية لإنشاء مثل هذا السوق لضمان نجاحه واستمراره.

١١- مشاركة الهيئة فى ورشة عمل إقليمية حول استراتيجيات دعم التمويل متناهى الصغر

شاركت الهيئة فى ورشة عمل إقليمية حول استراتيجيات دعم التمويل متناهى الصغر والتى نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الفنى فى الأردن خلال الفترة ١٥-١٦ سبتمبر وذلك فى إطار الدعم الذى قدمته الوكالة للهيئة المصرية لدعم مجال التمويل متناهى الصغر، حيث ناقشت الورشة الوضع التنظيمي والرقابي الراهن للتمويل المتناهي الصغر في كل من الأردن وفلسطين ومصر وأوجه التعاون الممكنة بين الدول الثلاث فى هذا المجال من خلال وضع إستراتيجية موحدة للدول شرق الأوسطية في مجال التمويل المتناهي الصغر. وقد خلصت الورشة إلى تحديد آليات تبادل المعرفة والخبرات بين الدول الثلاث من خلال برنامج يشمل جهات الرقابة على التمويل متناهي الصغر، فضلاً عن إبراز أهمية العمل على وضع خطة للشمول المالى فى مصر ليشمل كافة الفئات المهمشة ومحدودي الدخل من خلال تقديم خدمات تمويلية لتلك الفئات.

١٢- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال

ترأس السيد رئيس الهيئة وفد من الهيئة للمشاركة في فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الذي عقد في البرازيل في الفترة ٢٨ سبتمبر–٢ أكتوبر، حيث تضمن جدول أعمال الاجتماع اعتماد التقرير السنوى للمنظمة وخطة العمل وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للعامين التاليين. كما عقدت جلسات لمناقشة أساليب الرقابة بتطبيق مفهوم إدارة المخاطر، وآليات تبادل المعلومات الرقابية بين الهيئات المختلفة والعقبات القانونية التي تواجهها وكذلك أثر تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكى (الفاتكا) وضوابط مكافحة غسل الأموال إضافة لاستعراض أدوات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتجارب الدولية الناجحة فى هذا الشأن. وإلى جانب هذا، فقد خصصت إحدى الجلسات لتناول صيغ التمويل المتفقة مع الشريعة الإسلامية كما عقد اجتماع بين رؤساء الهيئات العربية لتنسيق الجهود وضمان وجود تمثيل عربى فاعل فى المنظمة ولجانها المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات شهدت انتخاب مصر لعضوية مجلس إدارة المنظمة لأول مرة كما تم اختيار القاهرة بعد حصولها على أكبر عدد من الأصوات لكى تستضيف الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٥ لأهم وأكبر لجان المنظمة وهي لجنة الأسواق الواعدة والناشئة والتى تضم ٨٥ عضواً، وذلك فى ضوء العرض الذي قدمه وفد الهيئة ضمن عدد من الجهات التى تنافست علي استضافة تلك الاجتماعات.

هذا وتعد المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال هى الأهم دولياً والتى تعنى بوضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التى تسعى كل دولة للالتزام بها بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وإدارة المخاطر المرتبطة بها. وتشمل عضوية المنظمة نحو ٩٥% من الأسواق المالية فى العالم، يمثلها نحو ١٢٠ هيئة رقابة وإشراف إضافة إلى عضوية عدد من المنظمات المالية الدولية والإقليمية.

١٣- مشاركة الهيئة فى المؤتمر السنوى للتخصيم

شاركت الهيئة فى المؤتمر السنوى للتخصيم الذى عقد خلال الفترة ٢٩-٣٠ سبتمبر فى مالطا وذلك بهدف تبادل الأفكار والخبرات بين مزاولي صناعة التخصيم في الأسواق المختلفة والاطلاع على أخر ما وصل إليه التطور في هذا المجال وبحث سبل الحد من المخاطر ودراسة الأسواق الناشئة والواعدة ومن ضمنها أسواق الدول الإفريقية. وقد تناول المشاركون فى المؤتمر دور التخصيم والمنتجات التمويلية المماثلة في سد الفجوة التمويلية للمستثمر على المدى القصير ودعم رأس المال العامل والمشاكل التي تعرقل نمو نشاط التخصيم والدعم الذي تحتاجه شركات التخصيم الإفريقية وفرص التعاون مع البنك الأفريقي لتنمية الصادرات خاصة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير القواعد المنظمة لنشاط التخصيم في الدول الأفريقية.

١٤- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السابع والعشرين للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

شاركت الهيئة فى الاجتماع السابع والعشرين للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الذى عقد خلال الفترة ١٣-١٤ أكتوبر فى فرنسا والمكونة من كبار الحكوميين وممثلي الهيئات المسئولين عن حوكمة الشركات، حيث تركزت المناقشات خلال يومي الاجتماع حول مراجعة مبادئ منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية لحوكمة الشركات. كما استعرضت اللجنة بعض التطبيقات المختلفة لمتطلبات حوكمة الشركات المقيدة والمتداولة فى عدة أسواق مالية، والحوكمة لسندات الشركات. وتهدف اللجنة فى المقام الأول إلى المساهمة فى رفع الكفاءة الاقتصادية واستدامة النمو والاستقرار المالى ورفع جودة تشريعات حوكمة الشركات ودعم أفضل ممارساتها. كما تسعى اللجنة أيضا إلى ترسيخ دورها الرئيسي فى وضع مبادئ الحوكمة فى العالم، كونها المنظمة التى أصدرت مبادئ حوكمة الشركات، أحدى أهم عناصر استقرار النظام المالى.

١٥- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى للإتحاد الدولى لمراقبي التأمين

شارك السيد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية فى فعاليات المؤتمر السنوى للإتحاد الدولى لمراقبي التأمين الذى عقد خلال الفترة ٢٢-٢٥ أكتوبر بهولندا، وحضره ممثلين عن هيئات الإشراف والرقابة على صناعة التأمين فى ١٤٠ دولة هى أعضاء الاتحاد، إلى جانب حضور ممثلين عن الهيئات العالمية وكبار شركات صناعة التأمين فى العالم. وقد تم خلال المؤتمر استعراض بعض الموضوعات المتعلقة بقطاع التأمين وخاصة المعوقات أمام تنمية هذا القطاع وسبل التغلب عليها، ودور صناعة التأمين فى تحقيق الشمول المالى وفى أحداث الاستقرار المالى والتنمية الاقتصادية، ودور الهيئات الرقابية فى هذا الشأن وخاصة من خلال وضع السياسات التى تحقق ذلك، وسبل تعزيز حماية حقوق حملة الوثائق وتحسين آليات إدارة المخاطر ذات الصلة بصناعة التأمين.

١٦- مشاركة الهيئة فى ورشة عمل حول تنمية نشاط التخصيم فى أفريقيا

شاركت الهيئة فى ورشة عمل حول تنمية نشاط التخصيم فى أفريقيا التى نظمها البنك الأفريقي لتنمية الصادرات فى زامبيا يوم ٧ نوفمبر بهدف الترويج لنشاط التخصيم في إفريقيا والتوعية باختلاف نشاط التخصيم عن النشاط المصرفي وتبادل الأفكار بين الدول المشاركة بشأن المتطلبات الرقابية لهذا النشاط. كما تضمنت ورشة العمل حلقات نقاشية لعرض وجهات النظر المختلفة بشأن تنظيم نشاط التخصيم بشكل عام. وإلى جانب هذا، تم تبادل الآراء بشأن أهم التحديات التي تواجه نشاط التخصيم في أفريقيا وعلى رأسها الحاجة الماسة لزيادة الوعى بهذا النشاط من خلال تنظيم ندوات تثقيفية وورش عمل في العديد من الدول الإفريقية وكذلك استعراض أهم الاختلافات التشريعية بين الدول الأفريقية فى مجال التخصيم.

١٧- مشاركة الهيئة فى المؤتمر الأول لهيئات الأسواق المالية العربية

شارك السيد رئيس الهيئة فى المؤتمر الأول لهيئات الأسواق المالية العربية الذى عقد خلال الفترة ٢٥-٢٦ نوفمبر فى الإمارات العربية المتحدة وذلك كمتحدث رئيسي فى الجلسة الأولى للمؤتمر الذى نظمه اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وشهد حضوراً مكثفاً من رؤساء وقيادات عدد من هيئات الأوراق المالية العربية إضافة إلى رئيس صندوق النقد العربى وأمين عام المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال وأمين عام اتحاد البورصات العربية وعدد من خبراء المال والاستثمار من عدة دول. وقد تناول رئيس الهيئة خلال كلمته بالجلسة الأولى للمؤتمر أهمية تحقيق التوازن عند صياغة التشريعات والضوابط المنظمة لسوق المال بين متطلبات إحكام الرقابة ومقتضيات نمو السوق والابتكار، وأكد على أهمية التشاور مع مختلف الأطراف المعنية بالسوق حتى لو تطلب ذلك جهداً أكبر ووقتاً أطول، حيث أن ذلك يضمن النتائج الإيجابية لكافة الأطراف المعنية. وأشار أيضاً فى كلمته إلى أنه ليس بالقوانين فقط تدار الأسواق حيث يتوجب فهم مقتضيات النصوص التشريعية ومدى الحاجة لها وما تعالجه من مخاطر فعلية. وإلى جانب هذا، فقد ركزت المناقشات التى جرت خلال المؤتمر على موضوعات الحوكمة وحماية حقوق الأقلية إضافة إلى دور مراقبى الحسابات فى هذا الخصوص، وأهمية محو الأمية المالية لكافة المستثمرين الأفراد ودور الإعلام الغائب فى هذا الصدد.

١٨- مشاركة الهيئة فى المؤتمر التاسع عشر لنقابة خبراء المحاسبة المجازين اللبنانية

شاركت الهيئة فى المؤتمر التاسع عشر لنقابة خبراء المحاسبة المجازين اللبنانية الذى عقد فى العاصمة اللبنانية خلال الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر تحت عنوان "تأثير التكامل فى التدقيق على الأعمال" حيث تناول المؤتمر مفهوم التكامل فى التدقيق من النواحى القانونية والمالية والمحاسبية من خلال التعرف على أطر عمل الجهات الرقابية ذات الصلة وتأثير الأنظمة والقوانين والمعايير المطبقة على تكامل عملية المراجعة المالية وأهمية مواكبة النصوص التشريعية والتنظيمية لأفضل الممارسات الدولية المرتبطة بهذا المجال. وإلى جانب هذا، فقد تناول المؤتمر الدور التنظيمى للهيئات الرقابية فى وضع استراتيجيات الحوكمة المطبقة فى القطاعين العام والخاص ودور تلك الاستراتيجيات فى تطوير بيئة العمل فى القطاعين.

١٩- مشاركة الهيئة فى زيارة ميدانية لوزارة الداخلية الفرنسية

قام وفد من الهيئة برئاسة السيد نائب رئيس الهيئة بزيارة ميدانية لوزارة الداخلية الفرنسية خلال الفترة ٩-١٣ ديسمبر حيث تم خلالها زيارة إدارة تتبع واستعادة الأصول التي تم الحصول عليها بالمخالفة للقانون، والإدارة العامة لمكافحة الفساد والجرائم المالية بوزارة الداخلية الفرنسية وكذا عقد اجتماعات مع ممثلي كل من نيابة الشئون المالية وأيضا إدارة التشريعات والتعاون الدولي بوزارة العدل، وإدارتي التحقيق والتفتيش، والرقابة على التداول بهيئة سوق المال الفرنسية. وقد هدفت الزيارة إلى التعرف على الآليات الحديثة المطبقة فى ضبط والتحقيق في الجرائم المتعلقة بأنشطة سوق المال على مستوى الهيئة الرقابية المتمثلة فى هيئة سوق المال فضلاً عن نظم التعامل معها على مستوى وزارتي الداخلية والعدل وكذلك فى القضاء، وذلك فى محاولة من الهيئة للتعرف على أفضل الممارسات المتبعة فى الأسواق الأكثر تقدماً وتطبيقها محلياً.

٢٠- الهيئة تنظم مؤتمراً لصناديق التأمين الخاصة على هامش احتفالها بمرور ٧٥ عاماً على صدور أول تشريع ينظم أعمال التأمين فى مصر والعالم العربى وتأسيس أول كيان ينظم ويراقب أنشطة التأمين فى مصر

أحتفلت الهيئة خلال عام ٢٠١٤ باليوبيل الماسى (مرور ٧٥ عاماً) على صدور أول تشريع ينظم أعمال التأمين فى مصر والوطن العربي بصدور المرسوم الملكى بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وتأسيس أول كيان ينظم ويراقب أنشطة التأمين فى مصر، والذى يعد من العلامات البارزة فى الاقتصاد المصرى لما تمثله صناعة التأمين من أهمية اقتصادية. وقد تم خلال الاحتفال – الذى رعاه السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء - تكريم قيادات الرقابة على التأمين السابقين وشيوخ صناعة التأمين، وذلك بحضور السيد وزير

الاستثمار وعدد من رؤساء هيئات الرقابة على التأمين فى الوطن العربى واتحادات شركات التأمين ورؤساء الشركات والجمعيات والهيئات الدولية المهتمة بصناعة التأمين. كما أصدرت الهيئة كتاباً تذكارياً يؤرخ لمختلف الجهات التى تولت الرقابة والإشراف على صناعة التأمين على مدى العقود الماضية وكذلك لتطور التشريعات المصرية والتى كانت نموذجاً أخذت منه تشريعات التأمين فى الوطن العربى.

وقد تضمن الاحتفال بذكرى اليوبيل الماسي لقطاع التأمين المصرى أيضاً قيام الهيئة بتنظيم المؤتمر السادس لصناديق التأمين الخاصة بعنوان "الاتجاهات الحديثة فى إدارة صناديق التأمين الخاصة" وذلك تحت رعاية السيد وزير الاستثمار، للنظر فى الاستفادة من الخبرات الدولية وأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بآليات إدارة صناديق الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم هذا المؤتمر تزامن مع الانتهاء من إعداد مشروع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة والذى لم يشهد أى إضافات لعشرات السنين على الرغم من أهمية دعم هذا القطاع والذى يمثل أحد نظم التأمين الاجتماعى وقناة هامة لتجميع المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمارات بما يضمن نموه.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد صناديق التأمين الخاصة العاملة فى السوق المصرى قد بلغ ٦١٠ صندوق باجمالى عدد مشتركين نحو ٤,٦ مليون مواطن ناهزت اشتراكاتهم السنوية فى عام ٢٠١٤ خمسة مليار جنيه لتبلغ جملة أصولها ٤٤ مليار جنيه كما وصلت التعويضات المسددة إلى نحو ٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى هامش الاحتفال استضافت الهيئة اجتماع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين والذى يضم فى عضويته مصر ممثلة فى الهيئة العامة للرقابة المالية حيث تناول الاجتماع مناقشة تعديل الهيكل التنظيمي الخاص بالمنتدى وتحويل المنتدى إلى اتحاد، بالإضافة إلى النظر فى تحديد آلية لتفعيل ومتابعة تنفيذ المبادرات التي يقرّها المنتدى. كما قام عدد من الأعضاء بعرض ملخص عن نتائج أعمال التقييم الذاتي الذى تم تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولى والذى يقيس مدى تطبيق الجهة الرقابية لمبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الإتحاد الدولى لمراقبي التأمين.

الاحتفال باليوبيل الماسي لأول تشريع ينظم أعمال التأمين (ديسمبر ٢٠١٤)

كما استضافت الهيئة على هامش الاحتفال أيضاً اجتماع جهات الإشراف والرقابة العربية على التأمين لتنمية صناعة التأمين العربية والذى نظمه الاتحاد العام العربى للتأمين وهيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بحضور عدد كبير من القيادات العربية بهدف تناول متطلبات تطوير أداء جهات الإشراف على التأمين وما يرتبط به ذلك من تعديلات تشريعية وتطبيق لمبادئ الحوكمة وآليات إدارة مخاطر بهدف تنمية أسواق التأمين العربية. وخلال الاجتماع تم مناقشة موضوعات متنوعة تمس صناعة التأمين تضمنت الآليات المتبعة لرفع نسب مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وطرق الارتقاء بدور الخبرة الاكتواريين في شركات التأمين، بالإضافة إلى أهمية دور شركات إعادة التأمين العربية.

القسم السابع

البنية المؤسسية للهيئة

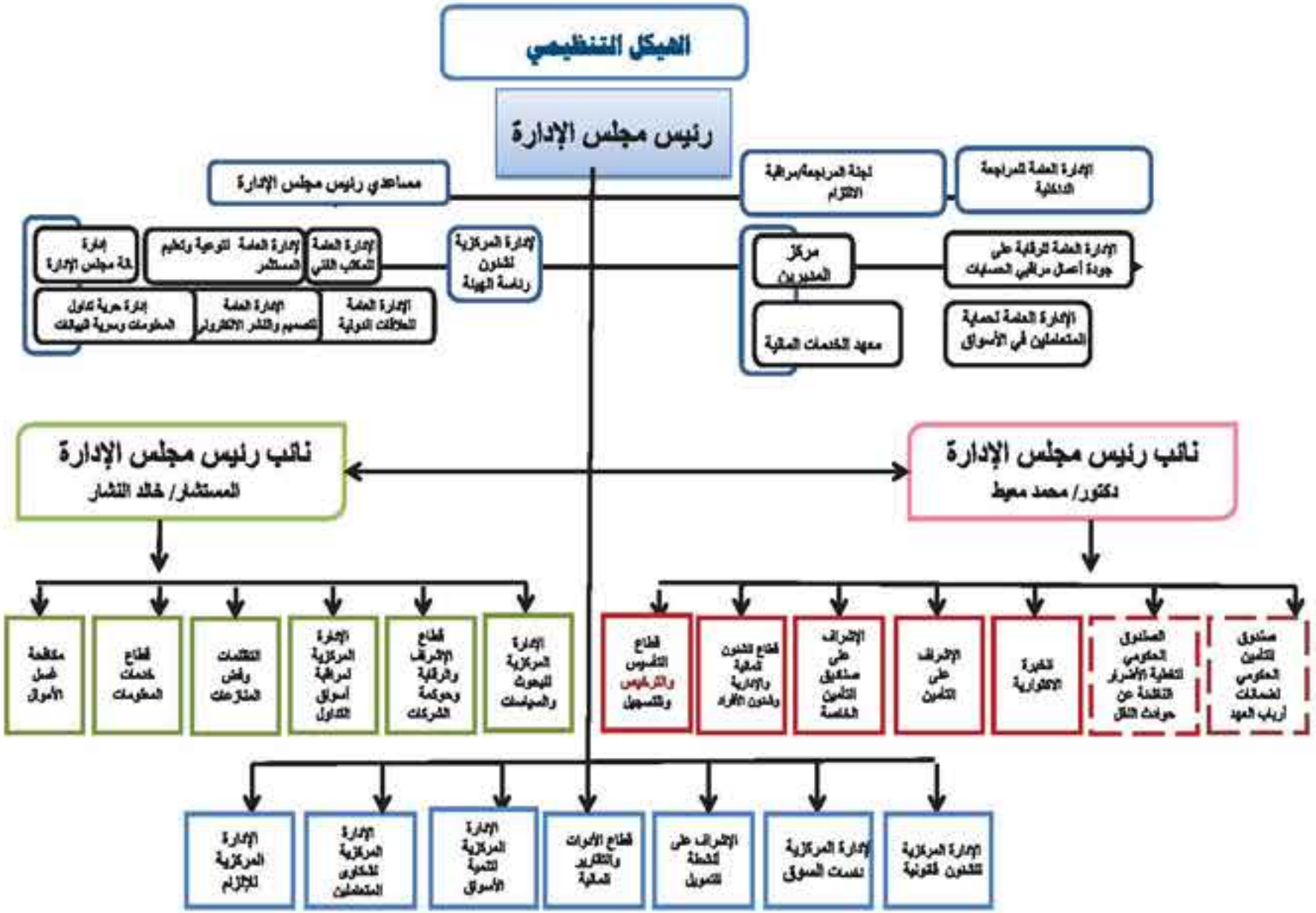
الهيكل التنظيمي
رئيس مجلس الإدارة
مساعدي رئيس مجلس الإدارة
لجنة المراجعة/مراقبة الالتزام
الإدارة العامة للمراجعة الداخلية
إدارة مكتب مجلس الإدارة
الإدارة العامة التوعية وتعليم المستثمر
الإدارة العامة للمكتب الفني
الإدارة المركزية لشئون رئاسة الهيئة
مركز المديرين
الإدارة العامة للرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات
معهد الخدمات المالية
الإدارة العامة لحماية المتعاملين في الأسواق
إدارة حرية تداول المعلومات وسرية البيانات
الإدارة العامة للتصديق والنشر الالكتروني
الإدارة العامة للعلاقات الدولية
نائب رئيس مجلس الإدارة
المستشار/ خالد النشار
نائب رئيس مجلس الإدارة
دكتور/ محمد معيط
مكافحة غسل الأموال
قطاع خدمات المعلومات
التظلمات وفض المنازعات
الإدارة المركزية لمراقبة أسواق التداول
قطاع الإشراف والرقابة وحوكمة الشركات
الإدارة المركزية للبحوث والسياسات
قطاع التأمين والتمويل
قطاع التأمين وشئون المعاشات
الإدارة المركزية للإلزام
الإدارة المركزية للشكاوى المتعاملين
الإدارة المركزية للتنمية الأسواق
قطاع الأدوات والتقارير المالية
الإشراف على الشمة للتمويل
الإدارة المركزية لسلامة السوق
الإدارة المركزية لشئون قانونية

الملاحق

ملحـــق (أ)
مؤشرات سوق المال

١) مؤشرات أداء السوق الأولي (سوق الأصدار) :

أ) الأسهم والسندات

تأثر سوق الإصدار الأولي للشركات بالظروف الاقتصادية والسياسية "الجيدة " التي تمر بها البلاد، حيث سجلت إجمالي قيمة الإصدارات (أسهم - سندات) خلال عام ٢٠١٤ مبلغ ٤١ مليار جنيه، في مقابل ٣٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره ٥,١%.

بيان اجمالي بموافقات سوق الإصدار				
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	نسبة التغير %
قيمة اصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس (بالمليار جنيه)	٨,٧٩	٦,٦٢	١٠,٠٤	%٥١,٧
عدد إصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس	٢١٨٨	٢١٧٨	٢٦٢١	%٢٠,٣
قيمة اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال (بالمليار جنيه)	٤٠,٢٨	٣١,٨١	٣١,٠٢	%٢,٥-
عدد اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	٩٧٦	٨٢٥	٩٢٠	%١١,٥
قيمة إصدارات السندات (بالمليار جنيه)	٠,٩٧٢	٠,٦٢٩	٠,٠٠	%١٠٠,٠-
عدد اصدارات السندات	٢	١	٠,٠٠	%١٠٠,٠-
اجمالى قيمة الاصدارات (بالمليار جنيه)	٥٠,٠٤٢	٣٩,٠٥٩	٤١,٠٦	%٥,١
اجمالى عدد الاصدارات	**٣١٦٦**	**٣٠٠٤**	**٣٥٤١**	**%١٧,٩**

ب) صناديق الاستثمار :

صناديق الاستثمار من حيث نوع الجهة المؤسسة								
	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٤	
المنشئ	عدد الصناديق	النسبة	عدد الصناديق	النسبة %	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة
بنك	٨٢	%٩٠	٨٥	%٨٩	٦٦,٥٠٣	%٩٦	٥٩,٣٧١	%٩٦
شركة	٩	%١٠	١٠	%١١	٢,٨٠٩	%٤	٢,٦٩٩	%٤
إجمالي	٩١	%١٠٠	٩٥	%١٠٠	٦٩,٣١٢	%١٠٠	٦٢,٠٧	%١٠٠

صناديق الإستثمار من حيث نوع الصندوق

	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٤	
نوع الصندوق	عدد الصناديق	النسبة	عدد الصناديق	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة
مفتوح	٨٦	%٩٥	٩٠	%٩٥	٦٦,١١٧	%٩٥	٥٩,٢٧٦	%٩٥
مغلق	٥	%٥	٥	%٥	٣,٢٨١	%٥	٢,٧٩٤	%٥
إجمالي	٩١	١٠٠ %	٩٥	%١٠٠	٦٩,٣٩٨	١٠٠ %	٦٢,٠٧	%١٠٠

صناديق الإستثمار من حيث نوع المحفظة								
	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٤	
نوع الصندوق	عدد الصناديق	النسبة%	عدد الصناديق	النسبة%	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة %	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة%
أسهم	٣٨	%٤٤	٣٨	%٤٢	٢,٧٠٢	%٠	٢,٩٧٣	%١
نقدي	٢٧	%٣١	٣٠	%٣٣	٦٠,٤٨٤	%٦	٥٢,٧٩	%٢١
دخل ثابت	٨	%٩	٨	%٩	١,٩٢١	%٠	٢,١٣٦	%١
متوازن	٩	%١٠	١٠	%١١	٨٣٨	%٧٨	١,١٨٦	%٠
قابض	٢	%٢	٢	%٢	٥٧	%٥	٥٨	%٢٤
حماية رأس مال	٢	%٢	٢	%٢	١١٥	%١١	١٢٩	%٥٢
إجمالي	٨٦	%١٠٠	٩٠	%١٠٠	١٠٧٥,١	%١٠٠	٢٤٦,١	%١٠٠

عدد الصناديق من حيث نوع الحفظة عام ٢٠١٤
%٢
%٢
%١١
%٩
%٤٢
%٣٠
أسهم
نقدي
دخل ثابت
متوازن
قابض
حماية رأس مال

حجم الصناديق من حيث نوع الحفظة عام 2014
%١
%٢١
%١
%١
%٥٢
%٢٤
أسهم
نقدي
دخل ثابت
متوازن
قابض
حماية رأس مال

٢) مؤشرات أداء السوق الثانوي

سجل السوق المصري ارتفاعات جيدة خلال عام ٢٠١٤، حيث اتجهت كافة مؤشرات البورصة للارتفاع وفى مقدمتها مؤشر EGX ٣٠ والذى ارتفع بنحو ٣٢% أما على مستوى الأسهم المتوسطة فقد ارتفع مؤشرى EGX٧٠ و EGX١٠٠ بحوالي ٤% و١٨% على التوالي.

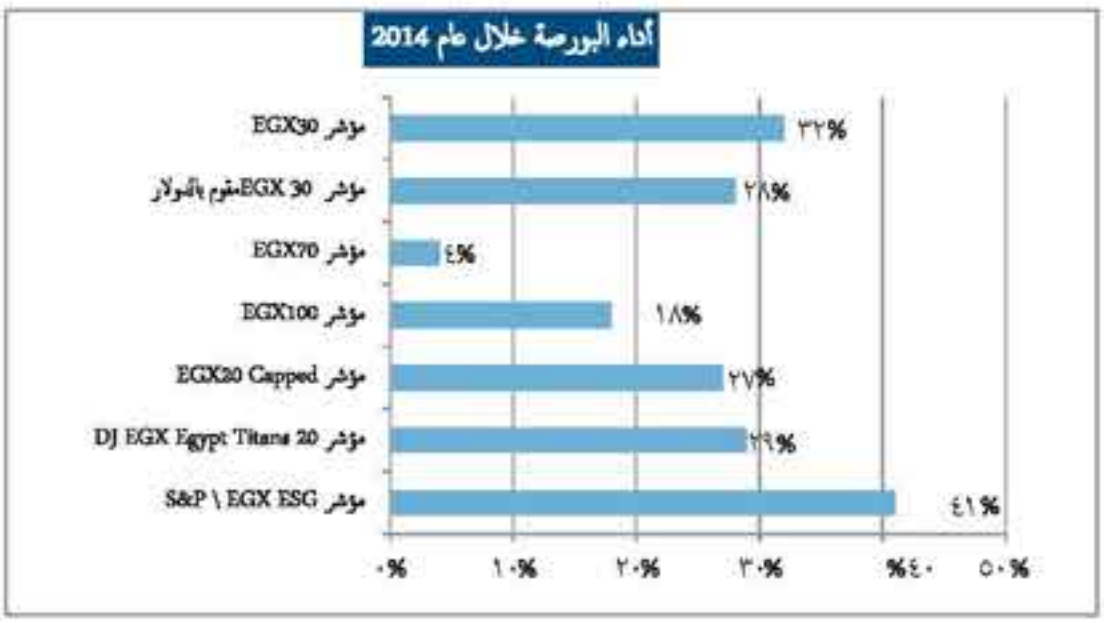

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	نسبة التغير %
اجمالى قيمة التداول (بالمليار جنيه)	١٨٥	١٦٢	٢٩١	٧٩,٦
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقه)	٣٤	٢٩	٥٧	٩٦,٦
عدد العمليات (بالمليون عملية)	٦,٢	٤,٨	٧,٣	٥٢,١
المتوسط اليومي لقيمة التداول (بالمليون جنيه)	٧٥٥	٦٦٦	١١٩٢	٧٩,٠
رأس المال السوقي (بالمليار جنيه) في ٣١-١٢	٣٧٦	٤٢٧	٥٠٠	١٧,١
مؤشر أسعار EGX٢٠ (بالنط) في ٣١-١٢	٦٣٤٢	٧٩٠٠	١٠٠٣	٢٧,٠
مؤشر أسعار EGX٣٠ (بالنط) في ٣١-١٢	٥٤٦٢	٦٧٨٣	٨٩٢٧	٣١,٦
مؤشر أسعار EGX٧٠ (بالنط) في ٣١-١٢	٤٧٧	٥٤٢	٥٦٥	٤,٢
مؤشر أسعار EGX١٠٠ (بالنط) في ٣١-١٢	٨٠٠	٩٢٣	١٠٩٠	١٨,١

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التداول في السوق الرئيسي استحوذت على غالبية التداول فى السوق مسجلة ٢٩١ مليار جنيه خلال العام الحالى ٢٠١٤ مقارنة بنحو ١٦٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣.

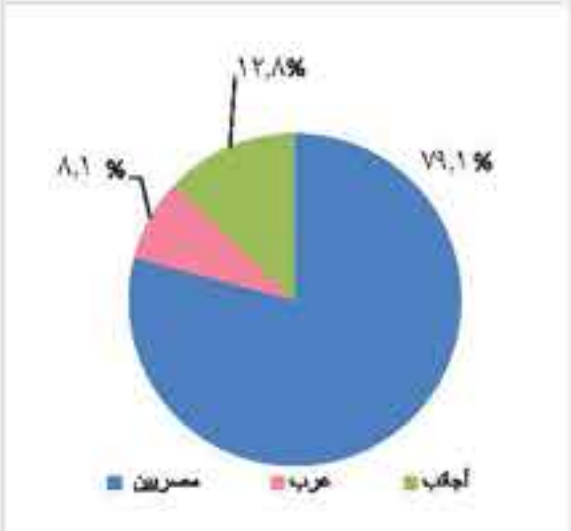

كما سجلت كمية التداول للسوق الرئيسى (سوق داخل المقصورة) نحو ٢٦٥ مليار ورقة مالية مقارنة بنحو ١٤٦ مليار ورقة مالية فى عام ٢٠١٣. أما سوق خارج المقصورة فقد حقق قيمة تداول قدرها ٢٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٥ مليار جنيه العام الماضى. كما سجل سوق خارج المقصورة كمية تداول بلغت ١,٢ مليار ورقة مالية خلال ٢٠١٤ مقارنة بنحو ١,٧ مليار ورقة مالية خلال العام الماضى.

هذا و قد ارتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى ليصل إلى ٥٠٠ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٤٢٧ مليار جنيه فى نهاية العام الماضى بارتفاع قدره ١٧,٢% وبما يمثل حوالى ٢٨,٥% من الناتج المحلى الإجمالي.

ولقد تأثر أداء الأجانب غير العرب بشكل كبير بالأحداث المتتابعة التي عكست الحالة السياسية للبلاد، حيث استحوذ الأجانب على نحو ٢١% من إجمالي التعاملات في السوق خلال العام الحالي، حيث إستحوذ المستثمرون الأجانب غير العرب على نحو ١٢,٨% من إجمالي التعاملات في البورصة، بينما إستحوذ العرب على ٨% من تعاملات السوق وذلك بعد إستبعاد الصفقات والسندات، وواقع الأمر أن متوسط قيمة تعاملات الأجانب في السوق قد إرتفعت بشكل كبير حيث قفزت إلى ٤٠ مليار جنيه مقارنةً ب ٢٤ مليار جنيه العام الماضي.

وقد حقق المستثمرون الأجانب في السوق المصري خلال العام ٢٠١٤ تعاملات قياسية وتجاوز صافيها ٣,٤ مليار جنيه مصري وهو العام الاول الذي تسجل فيه تعاملات الأجانب صافي شراء منذ ثورة ٢٠١١، ويمكن القول أن صافي مشتريات المستثمرين الأجانب هذا العام قد عادلت كافة صافي مبيعاتهم التي خرجت خلال العامين الاخيرين.

إجمالي عدد المستثمرين المقيد المسجلين في البورصة خلال ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢					
	أفراد		مؤسسات	المجموع	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
مصريون	١٤،٤٥١	١٩،٢٣٩	٢٤٢	٢٨٧	١٤،٦٩٣	١٩،٥٢٦
عرب	٤٦٣	٤٩٥	٧٥	٧٥	٥٣٨	٥٧٠
اجانب	١٩٢	٦٦٣	٨٨٤	٨١٥	١،٠٧٦	١،٤٧٨
الإجمالي	١٥،١٠٦	٢٠،٣٩٧	١،٢٠١	١،١٧٧	١٦،٣٠٧	٢١،٥٧٤

الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٢ مليار جنيه لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ (رقم مبدئي) مصدر من وزارة التنمية الإقتصادية

وقد استحوذ الأفراد خلال عام ٢٠١٤ على النسبة الأكبر من قيمة التعاملات في السوق، حيث مثلت نسبة تعاملاتهم نحو ٧١% من إجمالي التعاملات في السوق مقابل ٢٩% للمؤسسات.

واتجهت المؤسسات للشراء حيث بلغت صافي مشترياتهم نحو ٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤ وذلك مقارنة بصافي شراء قدره ١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣ وذلك بعد إستبعاد الصفقات.

و استحوذت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين على غالبية قيمة وحجم التداول للسندات، فقد بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بنوعيها (حكومية- شركات) نحو ٦٧,٢ مليار جنيه حتى نهاية العام، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٦٤,٩ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

وعلى صعيد سوق السندات فقد شهد تعاملات سوق السندات أعلى مستوى في تاريخها خلال ٢٠١٤، حيث سجلت إجماليات التداول نحو ٦٧ مليار جنيه مصري مقارنة بنحو ٢٩ مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضي. كما بلغ حجم التداول للسندات نحو ٦٥ مليون سند مقابل ٢٨ مليون سند خلال العام الماضي.

وكالمعتاد فقد استحوذت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين على غالبية قيمة وحجم التداول للسندات، أما عن سندات الشركات فقد حققت ارتفاعاً كبيراً نسبياً في أحجام التداولات ايضاً مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت قيمة التداول نحو ٤٤ مليون جنيه مقارنة بنحو ١٩ مليون جنيه خلال العام الماضي، وسجلت السنداتانها كمية تداول بلغت نحو ٣٠٣ الف سند مقابل ١٨٤ الف سند العام الماضي.

إجماليات التداول للسندات خلال عام ٢٠١٤

البيان	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالألف)
سندات حكومية	٦٧،١٦٢,٨	٦٤،٦٦٩,٤
سندات الخزانة (طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين)	٦٧،١٦٢,٨	٦٤،٦٦٩,٤
سندات الإسكان	٠,٠٠	٠,٠٠
سندات شركات	٤٣,٥	٣٠٣,١
إجمالي	٦٧،٢٠٦,٣	٦٤،٩٧٢,٥

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة عام ٢٠١٤

بلغ عدد صفقات الاستحواذ المنفذة خلال العام الحالي ٥ صفقات بقيمة ٤٣٥ مليون جنيه، مقابل صفقتان بقيمة ٢٨ مليار جنيه مصري في ٢٠١٣. ويأتي في مقدمتها صفقة بيع ١٩,٤% من شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج بقيمة ١٥٤ مليون جنيه تقريباً لشركة إم تي إم بأكدجينج NV٢ تليها صفقة بيع ٥٠% من شركة القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية بقيمة ١١١ مليون جنيه لشركة Social Impact Capital LTD ، كما سجل نظام الصفقات ذات الحجم الكبير عمليات بقيمة ٥,٥ مليار جنيه خلال العام.

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في٢٠١٤

أهم صفقات الاستحواذ التى تمت خلال عام ٢٠١٤				
المشترى	الورقة المالية	التاريخ	%	القيمة بالمليون جنيه
ام تى ام بالكجيتج ٢	الشرق الاوسط لصناعة الزجاج	سبتمبر - ١٤	١٩,٤	١٥٣,٩٤
Impact Capital LTD Social	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	ابريل - ١٤	٥٠	١١٠,٩٥
Healthcare LTD Crede	مستشفى القاهرة التخصصى	يوليو -١٤	٥٢	١٠٦,٧٥
Healthcare Acquisition TVM	اميكو ميديكال للصناعات الطبية	ديسمبر -١٤	٥٧,٨	٣٢,٤٧
العربه للاستثمار فى صناعة الملابس الجاهزة	جولدن تكس للاصواف	فبراير -١٤	٤٣,٩	٣٠,٧٠٣

و فيما يلي بعض مؤشرات البورصة الخاصة بحركة التداول و رأس المال السوقي و المؤشرات السعرية و قيم الإصدارات الجديدة :

قيمة الاوراق المالية المتداولة شهريا خلال عام ٢٠١٤ القيمة بالمليار جنيه												
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	١٧,٩	٢٥,٨	٢٩,٣	١٩,٨	٢٧,٨	٢٩,٤	١٦,٣	٢١,٠	١٦,٨	١٥,٣	٢٠,١	٢٥,٢
غير مقيد	١,٢	١,١	٣,٨	٠,٦	٠,٧	١٢,٤	٠,٩	٠,٦	١,١	١,٥	٠,٩	١,٧
إجمالى	١٩,١	٢٦,٩	٣٢,١	٢٠,٤	٢٨,٥	٤١,٨	١٧,٢	٢١,٦	١٧,٩	١٦,٨	٢١,٠	٢٦,٩

كمية الأوراق المالية المتداولة (بالمليون) شهريا خلال عام ٢٠١٤												
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٥٦٢٤	٥٥٧٩	٦٨٦٧	٤٧٥٠	٥٣٧٨	٥٥٣٧	٢٤٩٠	٣٩٤٨	٣١٣٠	٣٣١١	٤٥٠٨	٤٥٥٣
غير مقيد	١٣٥	١٣١	١٣١	٥٦	٤٠	٨٨	٢٩	٥٤	١٥٤	٦٧	٢٣٦	١٧٢
إجمالى	٥٧٥٩	٥٧٠٩	٦٩٩٨	٤٨٠٦	٥٤١٨	٥٦٢٥	٢٥١٩	٤٠٠٢	٣٢٨٥	٣٣٧٧	٤٧٤٤	٤٧٢٥

عدد العمليات المتداولة شهرياً خلال عام ٢٠١٤												
العدد بالألف												
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٦٢٠	٧٧٩	٨٦٧	٥٧٩	٥٨٢	٥٣٠	٣٣٠	٦٠٦	٥٢٥	٥٢٩	٥٩٧	٦١١
غير مقيد	٦	١١	٩	٧	٥	٤	٢	٤	٣	٣	٣	٤
إجمالى	٦٢٦	٧٩٠	٨٧٦	٥٨٦	٥٨٧	٥٣٤	٣٣٢	٦٠٩	٥٢٨	٥٣٣	٦٠٠	٦١٥

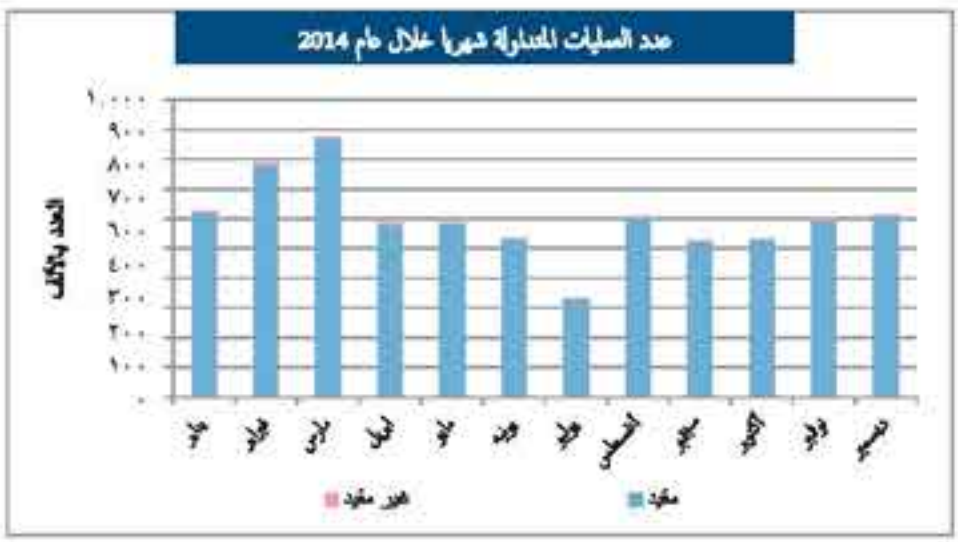

رأس المال السوقي للشركات المقيدة شهريا خلال عام ٢٠١٤	
الشهور	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٤٥٢
فبراير	٤٩٢
مارس	٤٧٠
إبريل	٤٧٨
مايو	٤٧٦
يونيو	٤٧٨
يوليو	٥٠١
اغسطس	٥٢٤
سبتمبر	٥٢٦
أكتوبر	٥٠٤
نوفمبر	٥٢٢
ديسمبر	٥٠٠

رأس المال السوقي للشركات المقيدة	
السنة	القيمة بالمليار جنيه
٢٠٠٠	١٢٠
٢٠٠١	١١١
٢٠٠٢	١٢٢
٢٠٠٣	١٧٢
٢٠٠٤	٢٣٤
٢٠٠٥	٤٥٦
٢٠٠٦	٥٣٤
٢٠٠٧	٧٦٨
٢٠٠٨	٤٧٤
٢٠٠٩	٥٠٠
٢٠١٠	٤٨٨
٢٠١١	٢٩٤
٢٠١٢	٣٧٦
٢٠١٣	٤٢٧
٢٠١٤	٥٠٠

التغير في مؤشر الأسعار EGX٣٠ خلال عام ٢٠١٤	
الشهور	القيمة (بالنقطة)
يناير	٧٤٠٥,٢٥
فبراير	٨١٢٧,٤٤
مارس	٧٨٠٥,٠٣
ابريل	٨٢٥٦,١٤
مايو	٨٢٤٢,٩٤
يونيو	٨١٦٢,٢٠
يوليو	٨٠٨٢٦,٢٨
أغسطس	٩,٤٤٦,٨٣
سبتمبر	٩,٨١١,٤٠
أكتوبر	٩,١١٥,٦٣
نوفمبر	٩,٣٠٧,٨٨
ديسمبر	٨,٩٢٦,٥٨

قيمة الاصدارات الجديدة (أسهم – سندات) شهرياً خلال عام ٢٠١٤	
الشهور	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٢,٥٩
فبراير	٢,٦٩
مارس	٣,٣٥
ابريل	٣,١٢
مايو	٣,٠٩
يونيو	٢,٤٢
يوليو	٣,١٣
أغسطس	٤,٥٣
سبتمبر	٢,٨٦
أكتوبر	٢,٢٩
نوفمبر	٥,٤٥
ديسمبر	٥,٥٥

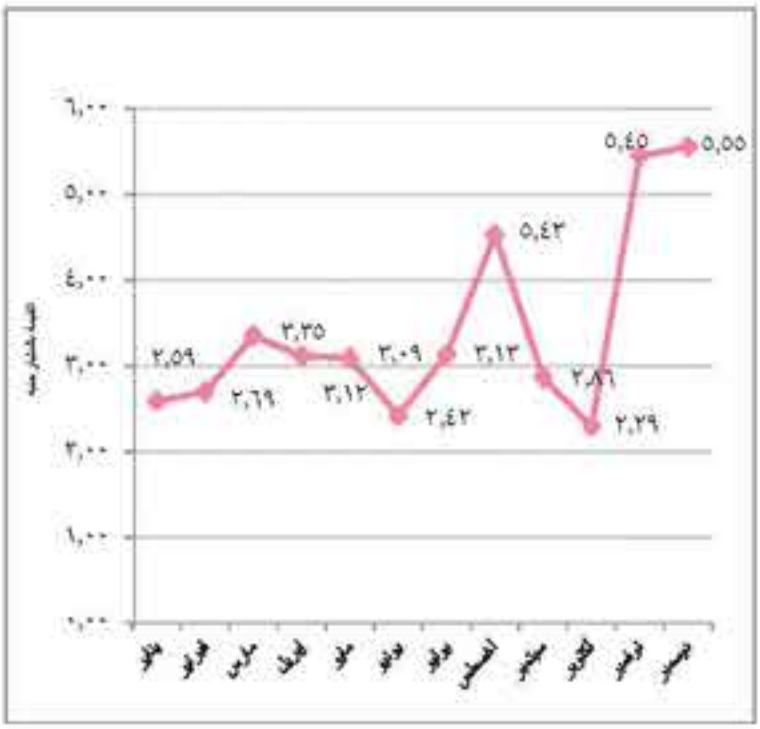

أداء البورصة المصرية مقارنة ببورصات المنطقة و العالم خلال عام ٢٠١٤

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

معدل التغير في مؤشر أسعار مورجان ستانلي (MSCI) للأسواق الناشئة مقوم بالدولار الأمريكي خلال ٢٠١٤

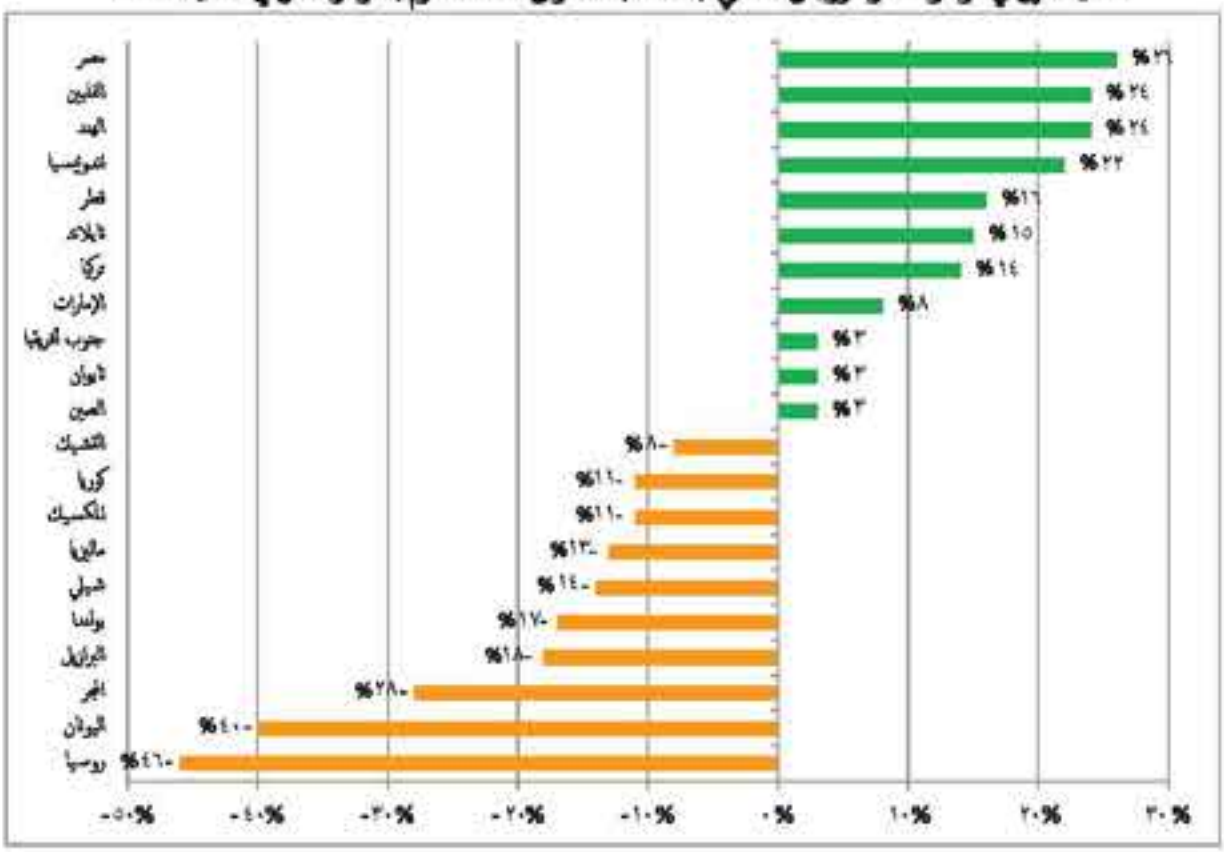

وتعتبر البورصة المصرية، هى الأفضل أداء فى منطقة الشرق الاوسط حيث أنهت معظم أسواق الأسهم الرئيسية في المنطقة العربية عام ٢٠١٤ على مكاسب سنوية بعد تقلبات حادة أظهرت مدى تعرضها للتقلبات وكذلك فرصها الواعدة للمستثمرين. وحققت البورصة المصرية أفضل أداء بين أسواق الأسهم الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط حيث زاد مؤشرها الرئيسي ٣١,٦ % هذا العام مع عودة الاستقرار السياسي إلى البلاد بالإضافة إلى الا صلاحات الاقتصادية التى تهدف الى دعم الماليات العامة وتحسين بيئة الأعمال.

وصعدت البورصات في منطقة الخليج بشكل كبير في النصف الأول من العام بعدما أصبحت المنطقة وجهة رئيسية للمستثمرين الأجانب مع قيام إم.إس.سي.آي لمؤشرات الأسواق برفع تصنيف الإمارات وقطر إلى وضع السوق الناشئة. وأدى إعلان السعودية عن فتح سوقها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل عام ٢٠١٥ إلى زيادة الاهتمام بالمنطقة.
لكن الأسواق هبطت بعد ذلك في موجات تهافت على البيع خلال الأشهر الأخيرة من العام حيث أدى هبوط أسعار النفط إلى التأثير سلباً على مضاربات في الأسهم.

وبلغ المؤشر الرئيسي للسوق السعودية ذروة صعوده منذ بداية العام في سبتمبر محققا مكاسب بلغت ٣١ % لكنه أنهى عام ٢٠١٤ متراجعا ٢,٤% . وأنهى مؤشر سوق دبي العام بمكاسب ١٢ % بعدما كان مرتفعا ٥٩ % في مايو. وحققت بورصة قطر أفضل أداء بين أسواق الأسهم الخليجية هذا العام حيث صعد مؤشرها ١٨,٤ % بينما ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي ٥,٦ %. وخسر مؤشرا عمان والكويت ٧,٢ و١٣,٤ % على الترتيب هذا العام بينما ارتفع مؤشر سوق البحرين ١٤,٢ %.
كما حققت البورصة الأردنية ٤,٩% وفى شمال أفريقيا كماحققت بورصة الدار البيضاء بالمغرب صعوداً بلغ ٥,٧% وتجاوزتها البورصة التونسية محققة ١٧,٩%.

ملحق (ب)
مؤشرات التأمين

يتكون قطاع التأمين في مصر من :

أ- الهيئة العامة للرقابة المالية

ب- المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين :

شركات قطاع عام تزاول فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط	مصر للتأمين
شركات قطاع عام تزاول فروع تأمينات الأشخاص فقط	مصر لتأمينات الحياة
شركات قطاع خاص تزاول فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط	قناة السويس للتأمين
	المهندس للتأمين
	الدلتا للتأمين
	AIG اجيبت للتأمين
	المجموعة العربية المصرية للتأمين
	اليانز للتأمين – مصر
	ايس للتأمين - مصر
	روبال للتأمين
	بيت التأمين المصري السعودي
	بوبا اجيبت للتأمين
	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
	وثاق للتأمين التكافلي - مصر
	اسكان للتأمين
	أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
	' طوكيو مارين جينرال تكافل
	المشرق العربي للتأمين التكافلي – ممتلكات
شركات قطاع خاص تزاول فروع تأمينات الأشخاص فقط	الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة (اليكو)
	التجاري الدولي للتأمين على الحياة
	اليانز لتأمينات الحياة – مصر
	ايس لتأمينات الحياة
	كيو لن بي لتأمينات الحياة
	المصرية للتأمين التكافلي على الحياة
	أروب للتأمين على الحياة - مصر
	اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي
	طوكيو مارين فاملي تكافل
	قناة السويس لتأمينات الحياة
	الدلتا لتأمينات الحياة
	المهندس لتأمينات الحياة
شركة لضمان الصادرات منشأة بالقانون رقم ٢١ لسنة ٩٢	المصرية لضمان الصادرات
جمعيات التأمين التعاوني	الجمعية المصرية للتأمين التعاوني

ج- صناديـــق التأمين الخاصة : وعددهم ٦٧٢ صندوقاً.

د- صناديق التأمين الحكومية: و عددهم ٤ صناديق.

- صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب المعهد.
- صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها .
- صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية .
- الصندوق الحكومى لتغطية الأضرار الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل مصر .

هـ- مجمعات التأمين :

- المجمعة المصرية لتأمين المنشآت النووية.
- مجمعة التأمين من أخطار حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الإنفاق.
- المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية عن أخطار أعمال البناء.

١- شركات التأمين

رؤوس أموال الشركات :

القيمة بالالف جنيه

الشـركة	رأس المال المدفوع	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
مصر	٢٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
مصر لتأمينات الحياة	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
القطاع العام	٣٠٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠
قناة السويس	١٠٩٠٠٠	١٠٩٠٠٠
المهندس	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
الدلتا	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
إيجيبتAIG	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
المجموعة العربية المصرية	١١٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
الفرعونية الأمريكية (اليكو)	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الجمعية المصرية للتأمين التعاونى	٣١٧٤٢	٣٢٦٤١
التجارى الدولى	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
ايس للتأمين - مصر	٦٠٠٢٨	٦٠٠٢٨
روبال للتأمين	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
اليانز - مصر	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
اليانز لتأمينات الحياة - مصر	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
بيت التأمين المصرى السعودى	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
كيو ان بى لتأمينات الحياة	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
ايس لتأمينات الحياة	١٨٢٦٩١	١٩٠١٩٠
بوبا ايجيبت (بوبا جلوبال)	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
المصرية للتأمين التكافلى ممتلكات	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
المصرية للتأمين التكافلى حياة(gig)	١٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠

القيمة بالألف جنيه

الشركة	تابع- رأس المال المدفوع	
	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
وثاق للتأمين التكافلى	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
أروب للتأمين على الحياة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أروب لتأمينات الممتلكات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
اسكان للتأمين	٧٥٠٠٠	٩٥٣٢٥
اللبنانية السويسرية للتكافل العائلى	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
طوكيو مارين فاملى تكافل	٦٠٠٠٠	١١٣٠٠٠
طوكيو مارين جينرال تكافل	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
المشرق العربى للتأمين التكافلى – ممتلكات (أورينت للتأمين التكافلى – مصر)	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
قناة السويس لتأمينات الحياة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الدلتا لتأمينات الحياة	-	٤٠٠٠٠
القطاع الخاص	٢٢٩٨٤٦١	٢٥٧٠١٨٣
إجمالى السوق	٥٢٩٨٤٦١	٥٨٢٠١٨٣

الأصول :

البيان	أصول شركات التأمين بالمليون جنيه				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
صافي أصول الأشخاص	١٨٨٤٤	٢١٢٥٥	٢٣٥٦٣	٢٦٥٦٠	٣١٣٥٧
معدل التطور %	٢٧,٥	١٢,٨	١٠,٩	١٢,٧	١٨,١
صافي أصول الممتلكات	١٨٠٣٩	١٨٩٢٦	١٩٤٥٥	٢١١٥٩	٢٣٦٣٢
معدل التطور %	(٠,٧)	٤,٩	٢,٨	٨,٨	١٢,٤
الإجمالي	٣٦٨٨٤	٤٠١٨١	٤٣٠١٨	٤٧٧٢٠	٥٤٩٨٩
معدل التطور %	١٢,٠	٨,٩	٧,١	١٠,٩	١٥,٥

الاستثمارات

البيان	استثمارات شركات التأمين بالمليون جنيه				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
صافي استثمارات الأشخاص	١٦٧١١	١٩٣٧١	٢٢١١٠	٢٤٥٦٢	٢٨٩٧٣
معدل التطور %	١٩,٣	١٥,٩	١٣,٤	١١,١	١٨,٠
صافي استثمارات الممتلكات	١٥٠٠٠	١٥٩٧٧	١٦٥٧٤	١٧٧٧٨	١٩٦١٣
معدل التطور %	١,٣	٦,٥	٣,٧	٧,٣	١٠,٣
الإجمالي	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤	٤٢٣٣٩	٤٨٥٨٦
معدل التطور %	١٠,٠	١١,٥	٩,١	٩,٤	١٤,٨

حقوق حملة الوثائق

البيان	حقوق حملة الوثائق بالمليون جنيه				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	١٦٣٥١	١٨٣٧١	٢٠٥٨٧	٢٣٤٦٥	٢٦٦٦٦
معدل التطور %	١٥,٢	١٢,٤	١٢,١	١٤,٠	١٣,٦
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات)	٨٦٩١	٩٥٢٣	٩٨٥٨	١٠٧٢٢	١١٤٣١
معدل التطور %	٥,٧	٩,٦	٣,٥	٨,٨	٦,٦
الإجمالي	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤	٣٠٤٤٤	٣٤١٨٧	٣٨٠٩٦
معدل التطور %	١١,٧	١١,٤	٩,١	١٢,٣	١١,٤

حقوق المساهمين

البيان	حقوق المساهمين بالمليون جنيه				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
حقوق المساهمين (أشخاص)	١٩٧٨	٢٢٧٧	٢٥٠٢	٢٤١٣	٣٥٦٨
معدل التطور %	٤٠,٨	١٥,١	٩,٩	(٣,٦)	٤٧,٨
حقوق المساهمين (ممتلكات)	٤٥٤٢	٣٥٥٤	٥٣٨٢	٥٤٤٧	٦٩٣٧
معدل التطور %	(٩,٢)	٠,٣	١٨,٢	(١,٢)	٢٧,٤
الإجمالي	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٨٨٤	٧٨٦٠	١٠٥٠٥
معدل التطور %	١,٨	٤,٨	١٥,٥	(٠,٣)	٣٣,٧

تطور حقوق المساهمين وفقاً للقطاع

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٤٢٧١	٤٦٠٠	٥٣١٤	٤٨٦٣	٦٧٦١
قطاع خاص	٢٢٤٩	٢٢٣١	٢٥٨٩	٢٩٨٧	٣٧٤٤
إجمالي حقوق المساهمين	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٩٠٣	٧٨٥٠	١٠٥٠٥

تطور حقوق المساهمين وفقاً لنوع التأمين (تكافلي ، تجاري) :

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣
تأمين تكافلي	٣٥١	٣٦٩	٤٧٣	٥٤١	٧٦٦
تأمين تجاري	٦١٦٩	٦٤٦٢	٧٤٣٠	٧٣٠٩	٩٧٣٩
إجمالي حقوق المساهمين	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٩٠٣	٧٨٥٠	١٠٥٠٥

تطور استثمارات شركات التأمين وفقاً للقطاع

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٢٢٨٢٧	٢٤٦٤٢	٢٦٢٤٣	٢٧٦٤١	٣٠٤١٠
قطاع خاص	٨٨٨٤	١٠٧٠٦	١٢٤٤١	١٤٦٩٨	١٨١٧٥
الاجمالى	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤	٤٢٣٣٩	٤٨٥٨٥

توزيع الاستثمارات (وفقاً لفئات الاستثمار)

القيمة بالمليون جنيه

فئات الاستثمار	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
صافى العقارات	٤١	٤٣	٦٨	٨١	١٥٤
صكوك وسندات حكومية	٥٤٦٦	٧٣٣٢	١١٢٩٢	١١٨٢٠	١١٤٤٦
صافى أوراق مالية بغرض المتاجرة	٣١٤٧	٣٥١٦	٣٨٧٩	٤٣٠٣	٥٦٤٥
صافى اوراق مالية متاحة للبيع	٨٢٢٩	٨٦٢٧	٨٩٥٤	٨٥٦١	١٠٧٣١
صافى أوراق مالية محتفظ بها	٣٣٤٥	٣٥٠٦	٣٣٨٣	٥١٩٥	٧٧٢٣
صافى الأوراق المالية	٢٠١٨٧	٢٢٩٨١	٢٧٥٠٨	٢٩٨٧٩	٣٥٥٤٥
صافى القروض	٣٧٥	٤٥٤	٥١٢	٥٩٨	٦٥٣
اجمالى الودائع الثابتة بالبنوك	١١١٠٨	١١٨٧٠	١٠٥٩٦	١١٧٨١	١٢٣٨٧
صافى الاستثمارات	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤	٤٢٣٣٩	٤٨٥٨٥

اجمالى الاقساط المكتب فيها (وفقاً للقطاع)

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٤٨٧٠	٥٠٣٤	٥٣٣٩	٦٢١٤	٦٨٨٥
قطاع خاص	٤٤٦٢	٥١٥٨	٥٧١٧	٦٥٧٧	٧٤٧٠
الاجمالى	٩٣٣٢	١٠١٩٢	١١٠٥٦	١٢٧٩١	١٤٣٥٥

اجمالى الاقساط المكتب فيها (وفقاً للنشاط)

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
ممتلكات	٥٧٠٧	٦١٢٩	٦٥٣٣	٧٥٢٢	٨٢٠١
اشخاص	٣٦٢٥	٤٠٦٣	٤٥٢٣	٥٢٦٩	٦١٥٤
الاجمالى	٩٣٣٢	١٠١٩٢	١١٠٥٦	١٢٧٩١	١٤٣٥٥

اجمالى الاقساط المكتب فيها (وفقاً لنوع التأمين)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
تأمين تكافلي	٣٧٨	٥٣٩	٧٠١	٩٤٨	١٢٠٥
تأمين تجاري	٨٩٥٥	٩٦٥٣	١٠٣٥٥	١١٨٤٣	١٣١٥٠
الاجمالي	٩٣٣٢	١٠١٩٢	١١٠٥٦	١٢٧٩١	١٤٣٥٥

توزيع الاقساط المكتب فيها (تامين تكافلى)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
تأمين تكافلي ممتلكات	٣٦٤	٥٠١	٦٢٣	٧٨٤	٩١٤
تأمين تكافلي اشخاص	١٤	٣٨	٧٨	١٦٤	٢٩١
الاجمالي	٣٧٨	٥٣٩	٧٠١	٩٤٨	١٢٠٥

التعويضات المسددة (وفقاً للقطاع)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٣٢٧٦	٣١٢٠	٤٤٩١	٣٥٣٥	٣٩٣٢
قطاع خاص	١٩٦٩	٢٤٦٧	٣٠٧٨	٣١٨٢	٣٣٦١
الاجمالى	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧	٧٢٩٣

تطور التعويضات المسددة وفقاً لنوع التأمين (تجاري ، تكافلي)

القيمة بالمليون جنيه

نوع التأمين	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
تأمين تكافلي	٨٣	١٥٨	٢٣٦	٣٦٣	٤٤٥
تأمين تجاري	٥١٦٢	٥٤٢٩	٧٣٣٣	٦٣٥٥	٦٨٤٨
الاجمالي	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧	٧٢٩٣

تو تطور اجمالى التعويضات المسددة للتامين التكافلى (وفقاً لنوع التأمين)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
ممتلكات	٨٤	١٥٢	٢٠٧	٣٠٥	٣٢٣
اشخاص	١	٧	٣١	٥٨	١٢٣
الاجمالي	٨٥	١٥٩	٢٣٨	٣٦٣	٤٤٦

تطور اجمالى التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة وفقا لفروع تأمينات الممتلكات

فروع التأمين	تطور التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة وفقا لفروع التأمين (تأمينات الممتلكات) بالمليون جنيه				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
الحريق	٢٩٦	٣٢٩	٧٠١	٥٠٦	٣٧٦
معدل التطور %	(٧,٠)	١١,٠	١١٣,٣	(٢٧,٩)	(٢٥,٧)
النقل البحرى	٢٧	٣٨	٩٠	٣٥	١٠٠

صافى الربح (وفقاً للنشاط)

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــان	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
معدل التطور %	(٥٠,٩)	٤١,٧	١٣٩,٣	(٦٠,٨)	١٨٤,٢
النقل الداخلى	٧	٨	١٤	٢٦	١٩
معدل التطور %	١٨,١	٩,٥	٧٠,٩	٨٥,٤	(٢٧,٢)
أجسام السفن	٦٨	٩٥	٥٦	٣٤	١١٩
معدل التطور %	(١٩,٠)	٣٩,٩	(٤١,٢)	(٣٩,٣)	٢٥١,٧
الطيران	-	١٠	٧١٢	٥٦	٩٤
معدل التطور %	(١٠٠,١)	٢٠٦٠٩,٢	٧٣٥٧,٠	(٩٢,١)	٦٧,٤
السيارات التكميلى	٧١٧	٧٩٦	٨٧٤	٩٣٠	٩٢٠
معدل التطور %	(٦,٣)	١١,١	٩,٨	٦,٤	(١,١)
السيارات الاجبارى	١١٩٩	١١٦٥	٩٨٨	٧٢٦	٦٠٣
معدل التطور %	١٥,٤	(٢,٨)	(١٥,٢)	(٢٦,٥)	(١٧,٠)
الهندسى	١٣٠	٢١٢	٢١٢	١٤٠	١٤١
معدل التطور %	٢٠,٦	٦٢,٨	٠,١	(٣٣,٩)	٠,٥
البترول	٢٦٦	١٨	٣٨٩	١٣٣	٤٤
معدل التطور %	٦٠,١	(٩٣,٤)	٢١١٧,٣	(٦٥,٧)	(٦٧,٠)
الحوادث	٨٢	٩١	١٣١	١٢٥	١٢٧
معدل التطور %	١٤,٤	١١,٤	٤٢,٩	(٤,٦)	١,٩
الطبى	٢٦٧	٣٢٣	٣٦٧	٦٤١	٦٦٦
معدل التطور %	(٧,٥)	٢١,٢	١٣,٦	٧٤,٦	٤,٠
الإجمالى	٣٠٥٩	٣٠٨٤	٤٥٣٤	٣٣٥٣	٣٢١٠
معدل التطور %	١٠,٢	٠,٨	٤٧,٠	(٢٦,٠)	(٤,٣)

- تطور التعويضات المباشرة وفقاً لنوع التأمين (تجاري ، تكافلي)

القيمة بالمليون جنيه

نوع التأمين	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
تأمين تكافلي	٨٣	١٥٨	٢٣٦	٣٦٣	٤٤٥
تأمين تجاري	٥١٦٢	٥٤٢٩	٧٣٣٣	٦٣٥٥	٦٨٤٨
الاجمالي	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧	٧٢٩٣

نشاط إعادة التأمين

البيان	نشاط إعادة التأمين (القيمة بالمليون جنيه)				
	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
اجمالى الاقساط	٩٣٣٣	١٠١٩٢	١١٠٥٦	١٢٧٩١	١٤٣٥٥
معدل التطور%	-	٩,٢	٨,٥	١٥,٧	١٢,٢
أشخاص	٣٦٢٥	٤٠٦٣	٤٥٢٣	٥٢٦٩	٦١٥٥
معدل التطور%	-	١٢,١	١١,٣	١٦,٥	١٦,٨
ممتلكات	٥٧٠٨	٦١٢٩	٦٥٣٣	٧٥٢٢	٨٢٠١
معدل التطور%	-	٧,٤	٦,٦	١٥,١	٩,٠
صافى الاقساط	٦٦٠٥	٧٢٧٠	٧٦٣٨	٨٥٠٨	٩٩١٩
معدل التطور%	-	١٠,١	٥,١	١١,٤	١٦,٦
أشخاص	٣٤٧٧	٣٨٨٢	٤٢٩٩	٤٩٣٢	٥٦٨٩
معدل التطور%	-	١١,٧	١٠,٧	١٤,٧	١٥,٣
ممتلكات	٣١٢٨	٣٣٨٨	٣٣٤٠	٣٥٧٦	٤٢٣١
معدل التطور%	-	٨,٣	(١,٤)	٧,١	١٨,٣
معدل الاحتفاظ لتأمينات الاشخاص%	٩٥,٩	٩٥,٦	٩٥	٩٣,٦	٩٢,٤
معدل الاحتفاظ لتأمينات الممتلكات%	٥١,٨	٥٤,٩	٥٥,٢	٤٧,٥	٥١,٦

صافى الربح (وفقاً للنشاط)

القيمة بالمليون جنيه

البيـــان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
أشخاص	١٣٠	١٦٦	٨٧	٢٢٩	٦٠٠
ممتلكات	٣٦١	٤٣٩	٧٤٦	٨٤٦	١٠٠٢
الاجمالى	٤٩١	٦٠٥	٨٣٣	١٠٧٥	١٦٠٢

٢) صناديق التأمين الخاصة

مؤشرات أداء نشاط صناديق التأمين الخاصة

القيمة بالمليون جنيه

البيـــــــان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣
التعويضات	٣٦٧٥	٤١٩٩	٤٧٢٩
الاشتراكات ومساهمات الجهات	٤١٦٧	٤٦٢١	٤٩٦٦
جملة الاستثمارات	٣٢٣٤١	٣٥٢٧٤	٣٩٦٥٩
المال الاحتياطى آخر المدة	٣٢٤١١	٣٦٠٩٧	٤٠٣٦٧
جملة الاصول	٣٥٤٨٤	٣٩٣٩٧	٤٣٨٥٠

قنوات استثمار صناديق التأمين الخاصة

القيمة بالمليون جنيه

قنوات الإستثمار	٢٠١٠/٠٦/٣٠	٢٠١١/٠٦/٣٠	٢٠١٢/٠٦/٣٠	٢٠١٣/٠٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠
ودائع نقدية ثابتة	٥،٣٤٥	٥،٤٤٩	٥٤٠٦	٥،٥٦٦	٥،٦٧١
أ.مالية مضمونة من الحكومة	١٩،٤١٣	٢١،٩٢٥	٢٤٥٥٨	٢٧،٢٥٤	٣١،٠٨٨
أ. مالية متداولة	١،١١٥	١،٢٤٨	١١٢٧	١،٥٠٨	١،٨٤٠
قروض للأعضاء	٣٢٨	٣٣٣	٣٣٤	٤١٤	٤٢٠
عقارات	٢٤٤	٤٤٠	٥٥٦	٤٥٤	٣٣١
إستثمارات أخرى	٨٠	٢٣٠	٣٦٠	٧٨	٣٠٩
اجمالى الاستثمارات	٢٦،٥٢٥	٢٩،٦٢٥	٣٢٣٤١	٣٥،٢٧٤	٣٩،٦٥٩
المال الإحتياطى آخر المدة	٢٧،٠١٣	٣٠،٣٤٩	٣٢٤١١	٣٦،٠٩٧	٤٠،٣٦٧

ملحق (ج)

مؤشرات التمويل العقاري

أهم البيانات والمؤشرات

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل النمو % (٢٠١٣/٢٠١٤)
اجمالي حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري للمستثمرين (بالمليون جنيه)	٤٢٦٠	٤٢٦٠	٤٨٣٥	%١٣,٥٠
اجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل (بالمليون جنيه)	٢٣٧٢	٢٢٨٣	٢٣٤٣	%٢,٦٣
اجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى البنوك (بالمليون جنيه)	٢٦٩٣	٢٩٤٩	٣٥٩٢	%١٠٠,٠٠-
إجمالي عدد المستثمرين	٣٢٨٦٤	٣٤٠٤٥	٣٦٠١٦	%٥,٧٩
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (%)	٠,٤٢٧١	%٥٧,١٠	%٥٥,٨٦	%٢,١٧-
متوسط سعر الفائدة (%)	٠,١٢٣١	%١٢,١١	%١٢,١٨	%٠,٥٨
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	١١٤,٨	١٢٥,١٢	١٣٤,٢٦	%٧,٣٠
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	١٦,٥	١٦,٦	١٦	%٣,٦١-
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)	٣٠٩٦	٣٦٣٣	٤٩٧٢	%٣٦,٨٦

بيان بإجمالى رؤوس الأموال للشركات المرخص لها للعمل بسوق التمويل العقارى
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(القيمة بالمليون جنيه)

م	الشركة	رأس المال المرخص	رأس المال	رأس المال المدفوع
١	التعمير للتمويل العقاري	٥٠٠	٤٠٤	٤٠٤
٢	المصرية للتمويل العقاري	٣٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	تمويل للتمويل العقاري	٥٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٥٠٥	١٢٥,٥	١٢٥,٥
٥	المصرية لإعادة التمويل العقارى	٦٤٠	٣٦٣,٥	٣٦٣,٥
٦	التيسير للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
٧	تمويل الإمارات للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٢٥
٨	النعيم للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	١٢,٥
٩	الأهلى للتمويل العقاري	٥٠٠٠	٥٠٠	١٦٢,٥
١٠	العربى الإفريقى الدولى للتمويل العقارى	٥٠٠	١١٠	١١٠
١١	الأهلي المتحد للتمويل	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٢	سكن للتمويل العقاري	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣	المصريون للتمويل العقارى	٥٠٠	٥٠	٥٠
	الإجمـــــــالي	١١٤٤٥	٢٠٥٣	١٦٥٣

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات شهرياً

(القيمة بالمليون جنيه)

الشهور	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المدينة	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
شهر يناير	٨٠	٥٤	٢٨	٣٤	٢٣٥٧	٢٢٧٣
شهر فبراير	٣٤٧	١٨	٩١	٢٢	٢٣٨٥	٢٢٥٨
شهر مارس	١٠٥	١٨٦	٥٣	٧٠	٢٣٩٨	٢٢٨٣
شهر أبريل	١٥٧	٨٣	٩٠	٤٢	٢٤٣١	٢٢٩٦
شهر مايو	٧٠	٢٣	٤٢	٣٦	٢٤٣٣	٢٢٧٦
شهر يونيو	١١٠	١٢٣	٣٥	٧٦	٢٤٢٤	٢٣٠٢
شهر يوليو	٢٥	١٦٥	١٣	٤١	٢٣٨٧	٢٣٠٤
شهر أغسطس	٢٥	٧٣٣	٣٠	٧٦	٢٣٤٢	٢٣٣٣
شهر سبتمبر	٥٦	٢٢٩	١٨	٤٧	٢٣١٢	٢٣٣٥
شهر أكتوبر	١٣٢	١٠١	٣٦	٣٠	٢٣٠٩	٢٣٣٢
شهر نوفمبر	٢٤	٥٩	١٨	٢٦	٢٢٨٧	٢٣١٨
شهر ديسمبر	٥٠	١٩٧	٣٣	٧٥	٢٢٨٢	٢٣٤٣
الإجمالى	١١٨١	١٩٧١	٤٨٧	٥٧٥	٢٨٣٤٧	٢٧٦٥٣

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات ورصيد المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

الشركة	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المدينة	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
التعمير للتمويل العقاري	١٦٨	٨١٤	٢٥	٦٥	٨٩٦	٨٨٥
المصرية للتمويل العقاري	٢٦	٢٢٩	٥٠	٧٤	٢٧٣	٢٧٩
تمويل للتمويل العقاري	٣٣٢	٢٧٤	١١٨	١٥٣	٣٢٨	٣٨٢
أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٢	٨	٢	١٧	١١١	١١١
التيسير للتمويل العقاري	٤٨	٠	١٩	٠	٢٤	١٧
الأهلى للتمويل العقاري	٢٧٨	٢٢٥	٩٤	٨٨	٢١٦	٢٢٨
العربى الافريقى للتمويل العقارى	٧١	١٠٣	٦٠	٦٦	١٧٨	١٦٩
الأهلي المتحد للتمويل	٣٤	١٨	٥٤	٣٠	٧٣	٧٦
سكن للتمويل العقاري	٢٢٢	٣٠٠	٦٥	٨٢	١٨٣	١٩٦
الإجمالى	١١٨١	١٩٧١	٤٨٧	٥٧٥	٢٢٨٢	٢٣٤٣

عدد المستثمرين موزعاً حسب شرائح الدخل الشهرى

الدخل الشهرى بالجنيه	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
حتى ١٧٥٠	٢٣٩٢٧	٢٤١٩٢	%١,١	٣٨٠	٢٦٥	%٣٠,٣-
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	٢٤٥٨	٢٥٠٥	%١,٩	١٦٦	٤٧	%٧١,٧-
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٩٦٣	٩٨١	%١,٩	١٦	١٨	%١٢,٥
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٠١٧	١٢٢٩	%٢٠,٨	١٦	٢١٢	%١٢٢٥,٠
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	١٢٩٩	١٧٤٦	%٣٤,٤	١٢١	٤٤٧	%٢٦٩,٤
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	٣٢١١	٣٩٠٥	%٢١,٦	٢٨٨	٦٩٤	%١٤١,٠
أكثر من ١٠٠٠٠٠	١١٧٠	١٤٥٨	%٢٤,٦	١٩٤	٢٨٨	%٤٨,٥
الإجمالي	٣٤٠٤٥	٣٦٠١٦	%٥,٨	١١٨١	١٩٧١	%٦٦,٩

قيمة التمويل موزعاً حسب شرائح الدخل الشهرى

(القيمة بالمليون جنيه)

الدخل الشهرى بالجنيه	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
حتى ١٧٥٠	٨٢٢	٨٧٠	%٥,٨	٣٢	٤٨	%٥٠,٠
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	١٦٤	١٦٦	%١,٢	١٢	٢	%٨٣,٣-
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٧٨	٧٩	%١,٣	١	١	%٠,٠
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٢٨	١٣٥	%٥,٥	٠	٧	%٠,٠
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	٢٤٠	٢٨٠	%١٦,٧	٢٢	٤٠	%٨١,٨
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	١٣٥٤	١٥٢١	%١٢,٣	١٦٨	١٦٧	%٠,٦-
أكثر من ١٠٠٠٠٠	١٤٧٤	١٧٨٤	%٢١,٠	٢٥٢	٣١٠	%٢٣,٠
الإجمالي	٤٢٦٠	٤٨٣٥	%١٣,٥	٤٨٧	٥٧٥	%١٨,١

عدد المستأجرين موزعاً حسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	العدد التراكمي منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
القاهرة	٥٣١٧	٥٨٣٧	%٩,٨	٣٦٨	٥٢٠	%٤١,٣
الجيزة	١٨٠٤٢	١٩٢٤٤	%٦,٧	٤٩٥	١٢٠٢	%١٤٢,٨
الإسكندرية ومطروح	١٠٢٤	١٢٦٢	%٢٣,٢	١٩١	٢٣٨	%٢٤,٦
البحر الأحمر	٢٠١	٢٠٦	%٢,٥	١٤	٥	%٦٤,٣-
محافظات أخرى	٩٤٦١	٩٤٦٧	%٠,١	١١٣	٦	%٩٤,٧-
الإجمالي	**٣٤٠٤٥**	**٣٦٠١٦**	**%٥,٨**	**١١٨١**	**١٩٧١**	**%٦٦,٩**

قيمة التمويل موزعاً حسب التوزيع الجغرافي

(القيمة بالمليون جنيه)

المحافظة	قيمة التمويل التراكمي منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير
القاهرة	١٩٢١	٢٢٠٩	%١٥,٠	٣٠٠	٢٨٨	%٤,٠-
الجيزة	١٣٤٣	١٥٤٠	%١٤,٧	٨٤	١٩٧	%١٣٤,٥
الإسكندرية ومطروح	٤٠٤	٤٧٨	%١٨,٣	٧٦	٧٤	%٢,٦-
البحر الأحمر	١٤٥	١٥٣	%٥,٥	١٥	٨	%٤٦,٧-
محافظات أخرى	٤٤٧	٤٥٥	%١,٨	١٢	٨	%٣٣,٣-
الإجمالي	**٤٢٦٠**	**٤٨٣٥**	**%١٣,٥**	**٤٨٧**	**٥٧٥**	**%١٨,١**

عدد المستأجرين موزعاً حسب مساحة الوحدات

المساحة (م ٢)	العدد التراكمي منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير
من ٠ - ٦٦	٢٥٠٠٧	٢٥٩٤١	%٣,٧	٥٠٥	٩٣٤	%٨٥,٠
من ٦٦ - ٨٦	١٥١١	١٥٧٣	%٤,١	٧١	٦٢	%١٢,٧-
من ٨٦ - ١٢٠	١٥٨٢	١٧١٨	%٨,٦	٢١٧	١٣٦	%٣٧,٣-
من ١٢٠ - ٢٠٠	٣٢١٢	٣٥٩٣	%١١,٩	١٧٧	٣٨١	%١١٥,٣
أكبر من ٢٠٠	٢٧٣٣	٣١٩١	%١٦,٨	٢١١	٤٥٨	%١١٧,١
الإجمالي	**٣٤٠٤٥**	**٣٦٠١٦**	**%٥,٨**	**١١٨١**	**١٩٧١**	**%٦٦,٩**

قيمة التمويل موزعاً حسب مساحة الوحدات

(القيمة بالمليون جنيه)

المساحة (م ٢)	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
من ٠ - ٦٦	٩٠٨	٩٤٦	%٤,٢	٢٩	٣٨	%٣١,٠
من ٦٦- ٨٦	٩٥	١٠٢	%٣,٠	٧	٣	%٥٧,١-
من ٨٦ - ١٢٠	٢٠٤	٢٢٩	%١٤,٥	٣٢	٢٩	%٩,٤-
من ١٢٠ - ٢٠٠	٦٤٧	٧٥٦	%١٦,٨	٨٠	١٠٩	%٣٦,٣
اكبر من ٢٠٠	٢٤٠٦	٢٨٠٢	%١٦,٥	٣٣٩	٣٩٦	%١٦,٨
الإجمالي	٤٢٦٠	٤٨٣٥	%١٣,٥	٤٨٧	٥٧٥	%١٨,١

عدد المستفيدين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

نوع الغرض	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
سكنى	٣٣٦٨٤	٣٥٥٩٠	%٥,٧	١١٦٠	١٩٠٦	%٦٤,٣
إدارى	٦١	٦٦	%٨,٢	٨	٥	%٣٧,٥-
تجارى	٣٠٠	٣٦٠	%٢٠,٠	١٣	٦٠	%٣٦١,٥
خدمى	٠	٠	%٠,٠	٠	٠	%٠,٠
الإجمالي	٣٤٠٤٥	٣٦٠١٦	%٥,٨	١١٨١	١٩٧١	%٦٦,٩

قيمة التمويل موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

القيمة بالمليون جنيه

نوع الغرض	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %	٢٠١٣	٢٠١٤	معدل التغير %
سكنى	٤,١٠٨	٤٦٤١	%١٣,٠	٤٨١	٥٣٣	%١٠,٨
إدارى	٣٧	٥٣	%٤٣,٢	٣	١٦	%٤٣٣,٣
تجارى	١١٥	١٤١	%٢٢,٦	٣	٢٦	%٧٦٦,٧
خدمى	٠	٠	%٠,٠	٠	٠	%٠,٠
الإجمالي	٤,٢٦٠	٤٨٣٥	%١٣,٥	٤٨٧	٥٧٥	%١٨,١

ملحق (د)

مؤشرات التأجير التمويلي

أظهرت مؤشرات نشاط التأجير التمويلى لعام ٢٠١٤ ارتفاع معدلات نمو النشاط فى السوق المحلية عن العام السابق،وذلك بعد إطرادها فى الانخفاض خلال العامين السابقين على التوالى (عامى ٢٠١٢و٢٠١٣). فارتفعت قيم العقود هذا العام لتصل إلى حوالى٧مليار جنيه مقابل ٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ١٤٪ . وقد يرجع هذا الارتفاع بالمقارنة بالعام السابق إلى الأرتفاع فى قيم بعض الأنشطة أبرزها الارتفاع الملحوظ الذى شهده نشاط البواخر والذى بلغ ٥٧٣٪ مقارنةً بالعام السابق، حيث سجل هذا العام سبعة عقود للبواخر بقيمة ١١١.٤٢ مليون جنيه مقارنةً بعقد واحد بقيمة ١٦.٥٦ مليون جنيه فى العام السابق، كما ارتفع نشاط سيارات النقل عن العام السابق بنسبة ٤٦٪ مسجلاً ٨٢٥ عقداً بقيمة ١٢٤٠.٦٩ مليون جنيه. إضافةً إلى نشاط الآلات والمعدات والذى ارتفع بنسبة ٣٤٪ مسجلاً ٤٢٤ عقداً بقيمة ٩١٧.٤٥ مليون جنيه .

ويوضح الجدول التالى تطور نشاط التأجير التمويلى خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويتضح من استقراء الأرقام الارتفاع فى قيمة العقود خلال عام ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٣ .

تطور نشاط التأجير التمويلي		
السنوات	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)
٢٠١٠	١٦٦٤	٨٤٩٤
٢٠١١	١٦٤٠	٨٦٩١
٢٠١٢	١٦٩١	٧٩٩٦
٢٠١٣	١٨٩٦	٦٠٨٤
٢٠١٤	٢٣٢٩	٦٩٦٢

الشهور	تطور نشاط التأجير التمويلى شهرياً			
	٢٠١٣		٢٠١٤	
	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)
يناير	١٦٥	٣٥٥,٧٩	١٣٦	٣٣٨,١٤
فبراير	١٢٩	٢٦٨,٣٠	١٥٧	٥٣٠,٩٠
مارس	١٧٣	٢٣٤,٣٧	١٥٨	٥١٤,٧٥
أبريل	٢٣٢	٧٢٥,٨١	١٣٧	٣٤٣,٩٤
مايو	١٧٣	٤٢٩,١٦	٢٠٠	٧٥٦,٢٥
يونيو	١٨٩	٤٢٤,٣١	١٨٩	٦٣٣,٣٤
يوليو	١٠٤	٤٣٩,٥٦	١٤٣	٣٣٢,٤٨
أغسطس	١٠٨	٣٩٥,٥٥	٢٦٠	٥٣٣,٦٦
سبتمبر	١٤٨	٣١٦,٦٣	٣٠٣	٩٠٣,٢٧
أكتوبر	١٣١	٥٦٦,٧٣	١٩٢	٥٤٣,١٠
نوفمبر	١٥٥	٣٩٣,٣٧	٢٣٥	٦٢٠,٦١
ديسمبر	١٨٩	١٥٣٤,٨٦	٢١٩	٩١١,٦٧
الإجمالى	**١٨٩٦**	**٦٠٨٤,٤٦**	**٢٣٢٩**	**٦٩٦٢,١١**

أظهرت مؤشرات عام ٢٠١٤ سيطرة شهر ديسمبر على حوالى ١٣,٠٪ من إجمالى حجم النشاط بواقع ٢١٩ عقداً وبقيمة ٩١١,٦٧ مليون جنيه ، ليصبح بذلك الشهر الأعلى من حيث القيمة على مستوى الشهور خلال العام. بينما حقق شهر ديسمبر حصة سوقية قدرها ٢٥٪ من إجمالى قيمة العقود خلال عام ٢٠١٣ ، بواقع ١٨٩ عقداً وبقيمة ١٥٣٤,٨٦مليون جنيه.

تلاه فى الترتيب الثانى شهر سبتمبر بحصة سوقية قدرها ١٢,٩٪ من إجمالى قيم العقود بواقع ٣٠٣ عقداً وبقيمة ٩٠٣,٢٧ مليون جنيه مقابل ٥,٢ ٪ لعام ٢٠١٣ ،واخيراً جاء شهر مايو فى الترتيب الثالث باستحواذه على ١٠,٨٪ من إجمالى قيم العقود بواقع ٢٠٠ عقداً وبقيمة ٧٥٦,٢٥ مليون جنيه مقابل نسبة بلغت ٧,٠٪ خلال عام ٢٠١٣ .

النشاط	قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقا للنشاط القيمة بالمليون جنيه				
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عقارات وأراضى	٢،٨١٧	٣،٣٦٩	٢،٦٤٨	٣،٠٤٢	٢،٨٢٤
سيارات بأنواعها	١،٠٢٨	٩٠٢	١،٠٤٨	١،٢٣٩	١،٦٠٧
معدات وأجهزة طبية	٣٦٧	١٠٦٥	١١٤٤	٦٨٦	٩١٧
معدات ثقيلة	٨٨٩	٨٠٤	٣٩٢	٤٥٨	٧٤٣
خطوط انتاج	٢٩٣	٨٠١	٢٥٧	٣١٧	٤٢٥
طائرات ليواخر عائمة	٢،٧٩٥	١،٥٣٩	٢،٢٧٩	١٧	١١١
ماكينات تصوير وفاكسات	٢٤٩	١٠٦	١١٦	١١٠	١٠٦
المال المعنوي	٠	٠،٠٠	٧	٠	٠
مولدات كهربائية	٠	٠،٠٠	٠،٠٠	٠	٠
أخرى	٥٦	١٠٥	١٠٦	٢١٦	٢٢٧
الإجمالى	٨،٤٩٤	٨،٦٩١	٧،٩٩٦	٦،٠٨٤	٦،٩٦٢

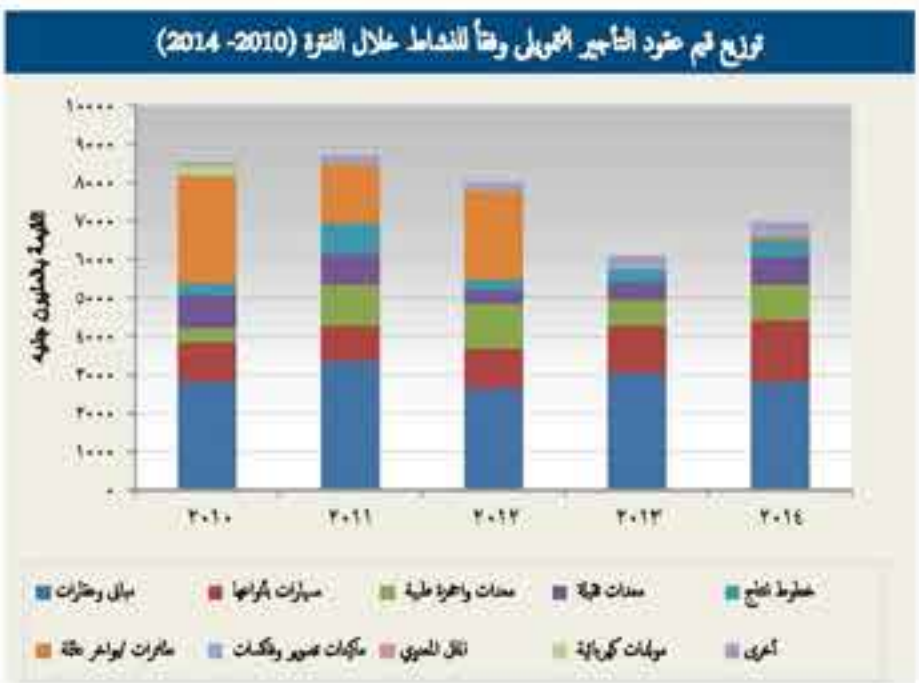

تصدرت قيم نشاط العقارات والأراضى قائمة الأنشطة كعادتها بالاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر من قيم عقود التأجير التمويلى خلال عام ٢٠١٤ ، ليستحوذ النشاط على ٤١% من إجمالى قيم العقود بقيمة بلغت ٢،٨ مليار جنيه مقابل ٥٠% من إجمالى قيم العقود وقيمة بلغت ٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣ .

وجاء نشاط السيارات بأنواعها فى المركز الثانى بواقع ٢٣% وبقيمة عقود بلغت ١,٦ مليار جنيه من إجمالى قيمة العقود خلال العام مقابل ٢٠% وبقيمة ١,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣ .

وكان المركز الثالث من نصيب نشاط المعدات واجهزة طبية (الآلات والمعدات) باستحواذه على ١٣% بقيمة عقود بلغت ٩١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٤ مقابل ١١ % بقيمة عقود بلغت ٦٨٦ مليون جنيه من إجمالى قيم العقود لعام ٢٠١٣.

ويتضح مما سبق أن الثلاثة قطاعات التى شكلت النسب الكبرى على مدار العام ، هى قطاع المبانى والعقارات وقطاع السيارات بأنواعها وقطاع المعدات واجهزة طبية (الآلات والمعدات) حيث شكلت تلك القطاعات مجتمعة حوالى ٧٧% من إجمالى حجم النشاط خلال عام ٢٠١٤ وحوالى ٨١% من إجمالى حجم النشاط خلال عام ٢٠١٣ .

جدول (٤)	بيان بعدد شركات التأجير التمويلى	
بيان	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٤	٢١٦
الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٢	٢
الشركات العاملة خلال العام	٢٧	٢٩

جدول (٥)	شركات التأجير التمويلى التى حصلت على ترخيص حتى نهاية عام ٢٠١٤
رقم القيد	تاريخ القيد	الشركة
٢٨٠	٢ يوليو ٢٠١٤	العربى الأفريقى الدولى للتأجير التمويلى
٢٨١	١ أكتوبر ٢٠١٤	كاتليست للتأجير التمويلى

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطا

م	الشركة	٢٠١٣			٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	كوربليس للتأجير التمويلي - مصر(كورب ليس)	٢٣٤	٦٦٣,٣٦	١٠,٩٠	٢٦٩	١٠٧٤,٦٥	١٥,٤
٢	حي بي للتأجير التمويلي	٧٨	١٥١,٠٢	٢,٤٨	١٤٥	١٠٦١,٠٧	١٥,٢
٣	الدولية للتأجير التمويلي – انكوليس	١٩٠	١٦٨١,١٩	٢٧,٦٣	٢٨٥	١٠١٠,٢٥	١٤,٥
٤	كيو آن بي الأهلي للتأجير التمويلي	٦٢٥	٨٩٠,٣٩	١٤,٦٣	٦٧٨	٩٢٥,٧٨	١٣,٣
٥	التوفيق للتأجير التمويلي	١٧٩	٨٨٨,٥٣	١٤,٦٠	٢٠٥	٥٩٨,٣٨	٨,٥٩
٦	اوريكس مصر للتأجير التمويلي	٢٦٤	٣٤٨,٥٧	٥,٧٣	٢١٦	٣٤٠,٣١	٤,٨٩
٧	تكوليس للتأجير التمويلي	٧	١٢٢,١٢	٢,٠١	١٢	٢٩٧,٥٥	٤,٢٧
٨	بيرموس مصر للتأجير التمويلي	٩	٢٠٢,٥٦	٣,٣٢	١٦	٢٨٣,٨٧	٤,٠٨
٩	الصعيد للتأجير التمويلي	٨٤	٨١,١	١,٣٣	١٤٧	٢٥٧,١	٣,٦٩
١٠	اديليس للتأجير التمويلي	٦٩	١٢٢,٣٥	٢,٠١	١٣٨	٢١٧,٣٧	٣,١٢
١١	بيت الخبرة للتنمية الاقتصادية	٣	٢٢,٠٥	٠,٣٦	١٢	٢٠٨,٤٤	٢,٩٩
١٢	الأهلي للتأجير التمويلي	٢٤	٣٩٥,٨٦	٦,٥١	٣٨	١٢٧,٩	١,٨٤
١٣	الكرنك للتأجير التمويلي	٤	٢٢٩,٣	٣,٧٧	٢	١١٢,٩٩	١,٦٢
١٤	النيل للتأجير التمويلي NFL	٦	١١٠,٦٥	١,٨٢	٨	٩٧,٩	١,٤١
١٥	تمويل للتأجير التمويلي	٩	٣١,٥٢	٠,٥٢	١٠	٧٩,١١	١,١٤
١٦	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٣	٦٤,٧٥	٠,٩٣
١٧	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٤٧,٠١	٠,٦٨
١٨	توشكى للتأجير التمويلي	٣١	٢١,٢١	٠,٣٥	٥٧	٤٣,٣٦	٠,٦٢
١٩	التوفيق للتأجير الأصول للشركات الصغيرة	١	١٠,٢٦	٠,١٧	٣٢	٣٨,٨٩	٠,٥٦
٢٠	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلي	١٤	١٣,٣٦	٠,٢٢	١٢	٢٦,٦٥	٠,٣٨
٢١	اوراك للتأجير التمويلي	٣٠	٣٧,٩١	٠,٦٢	١٩	٢٠,٣	٠,٢٩
٢٢	سيناف للتأجير العقارات والمعدات	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	١٤,٠٦	٠,٢
٢٣	اي بي مي للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢	٤,١	٠,٠٦
٢٤	مكة للتأجير التمويلي	٨	٥,٩٥	٠,١	٦	٣,٤٣	٠,٠٥
٢٥	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٧	٢,٧	٠,٠٤
٢٦	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١٣	٤,٣٨	٠,٠٧	٣	٢,٢٧	٠,٠٣
٢٧	عظم المكاتب المتكاملة	٤	٣,٧٣	٠,٠٦	٢	١,٠٧	٠,٠٢
٢٨	نوفا للاستثمارات الصناعية	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٠,٦	٠,٠١
٢٩	بو بي سي للتأجير التمويلي	١	٠,١٤	٠,٠٠	١	٠,٢٤	٠,٠٠
٣٠	زووكس للتأجير التمويلي	٣	٣٥,٣٦	٠,٥٨	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠
٣١	البحر الأحمر العالمية للتأجير التمويلي	٣	١٠,١٧	٠,١٧	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠
٣٢	إيجيكو للتأجير التمويلي	٢	١,٣٧	٠,٠٢	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠
٣٣	باور جراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير	١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠
	الإجمالي	١٨٩٦	٦٠٨٤,٤	١٠٠,٠	٢٣٢	٦٩٦٢,١١	١٠٠,٠

- بلغ إجمالى عدد الشركات المقيدة ٢١٦ شركة خلال عام ٢٠١٤ ، منهم ٢٩ شركة هى الأكثر نشاطاً على مدار العام ،ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام.
- وقد حصلت شركتان جديدتان على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجيرالتمويلى ،وذلك حتى نهاية ديسمبر٢٠١٤، وهما : العربى الأفريقى الدولى للتأجير التمويلى، كاتليست للتأجير التمويلى.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلى الأكثر نشاطاً
حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣

• **أخرى :** تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% .
• **الحصص السوقية:** يتم حسابها وفقاً لقيمة العقود.
• **قيمة العقود =** القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموقعة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

ملحق (هـ)

مؤشرات نشاط التخصيم

أولاً: بيان عدد العملاء

يوضح الجدول التالي تزايد عدد العملاء منذ ديسمبر ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٤بنسبة ١٠٥%، حيث بلغ إجمالي قاعدة العملاء في ٢٠١٤/١٢/٣١ (١٨٢) بالمقارنة بعدد (٨٩) في ٢٠١١/١٢/٣١.

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٨٢

ثانياً: بيان حجم الأرصدة المدينة

يوضح الجدول التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ١٢٢٨ مليون جنيه في ٢٠١٤ بالمقارنة بـ ٢٣٩ مليون جنية في ٢٠١١ بمعدل زيادة قدره ٤١٣ %.

القيمة بالمليون جنيه

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١،٢٢٨

ثالثاً: بيان حجم الأوراق المخصمة

يوضح الجدول التالي إجمالي حجم الأوراق المخصمة والذي ارتفع من ١ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلى ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ٢٨٣% ، كما يبين الجدول توزيع نوعي التخصيم بالنسبة لإجمالي حجم الأوراق المخصمة.

حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه				
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١،٢٥١	١،٧٣٠
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢،٠٤٥	٢،٠٠٤
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١،٢٦٣	٣،٢٩٦	٣،٧٣٦

رابعاً: بيان شركات التخصيم والحصص السوقية

شهد عام ٢٠١٤ نمواً ملحوظاً بصدد الشركات العاملة في مجال التخصيم، حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة إلى ٦ شركات بالمقارنة بأربع شركات حتى نهاية عام ٢٠١٢ وبيانهم كالآتي:

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص خلال العام	٠	٣	٢	٠

الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقا لحجم الأوراق المخصمة			
م	الشركة	٢٠١٣	٢٠١٤
١	QNBللتخصيم (NSGB سابقاً)	%٤٠,٣٥	%٤٥,٦٠
٢	المصرية للتخصيم	%٥٠,١٤	%٣٩,٨٠
٣	درايف للتخصيم	%٤,١٣	%٧,٣٠
٤	تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	%١,١٠	%٣,٠٠
٥	المصرية لضمان الصادرات	%٤,٢٧	%٢,٤٠
٦	القاهرة للتخصيم	%٠,٠١	%١,٩٠

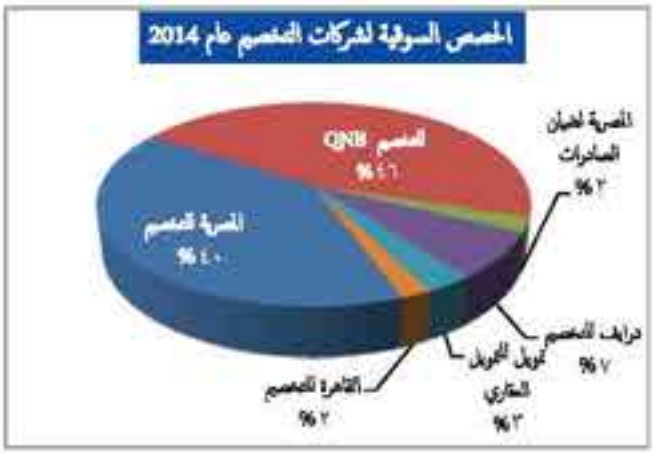

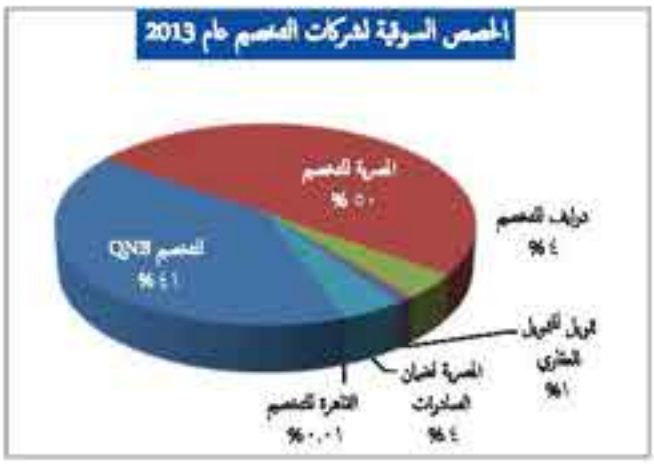

رؤوس أموال شركات التخصيم :

رؤوس أموال شركات التخصيم		
شركة التخصيم	٢٠١٣	٢٠١٤
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه	٤٨ مليون جنيه
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	٥٠ مليون جنيه	٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	٥ مليون جنيه	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه	٢٥٠ مليون جنيه